د. أحمد صديق

اتحاد المغرب العربي في العالم العربي

أفريقيا الشرق

اتحاد المغرب العربي
في العالم العربي

باسم الله الرحمان الرحيم

د. أحمد صديـق

اتحاد المغرب العربي
في العالم العربي

تركيب في التنمية والإندماج الإقتصادي

افريقيا الشرق

الطبعة الثانية 1991

رقم الإيداع القانوني : 1990/33

تـنـبـيـه

هناك في ملحق هذا الكتاب - ابتداء من الصفحة 117 - لائحة لمراجع البحث.

إنها عبارة عن تعاليق على الهوامش المومإ إليها في النص.

وهي و الحالة هاته إحالات على مصادر ببليوغرافية وإحصائية، من شأنها أحيانا المساعدة على التعمق في مظاهر معينة من الموضوع. ومن شأنها أحيانا أخرى إبراز المرتكزات العلمية والمنهجية للأفكار المعبر عنها.

إنها كذلك إحالات تحمل في طياتها، لما تقتضي الأمور ذلك، بعض التعقيبات والتوضيحات.

وهكذا حرصت، تيسيرا لقراءة نص البحث، على عدم حشوه بالجداول الإحصائية الدقيقة. لكن اعتبارا لارتباطها بهذا النص ولأهميتها ولكون وضعها من أجل المقارنة كلفني جهدا ما، أدمجتها في الملحق للقارىء المتأني الراغب في سبر اغوار الموضوع واستيعابه في بعض من تفاصيله وجزئياته.

هذا الكتـــاب

... حصيلة أفكار تحدّدت خلال سنين من أبحاثي الجامعية أوجزها - وما هي إلا غيض من فيض [1] - في قراءة خاصة للقارىء الكريم.

موضوعه، الإمكانيات والنماذج الإنمائية والإندماج الاقتصادي في العالم العربي وموقع اتحاد المغرب العربي من ذلك. والهدف المتوخى منه الاسهام قدر المستطاع في إشاعة ودعم الوعي بشؤون التنمية والوحدة في هذا الاتحاد و كنموذج جهوي و كمرحلة على درب السوق العربية المشتركة.

ولقد صفت هذا الكتاب في مباحث قائمة بذاتها تتصدرها عناوين لها إيحاءات ودلالات معينة. لكن هاته المباحث تبقى متداخلة ومرتبطة فيما بينها. فهي تهم في البداية الأسس العامة للتنمية لتتطرق بعد ذلك بصفة مقارنة لإفرازات النمو ولتخلص في نهاية المطاف - في إطار هاته الإفرازات وتلك الأسس - إلى محاولة الإحاطة بمضامين و بأبعاد الاندماج الاقتصادي العربي، حالا و استقبالا.

كتابي هذا، وكمحاولة في التركيب قد تكون لها بعض الايجابيات، لا يطمح في علاّته لأن يلّم بكل مظاهر موضوعه المتشعب الأطراف أو لأن يفضي إلى استنتاجات غير قابلة للتصحيح والمراجعة.

هو إذن محاولة في التركيب لن يكون في الغالب إلاّ مجرد تصورات إجمـالـيـة - أردت لها طبعا منطلقات ونتائج علمية - لا تنفي التدقيق والمزيد من التحليل [2].

ويبقى أملي معقودا في إثارة الانتقادات والاقتراحات إغناء للحوار وإثراء للموضوع.

بني ملال ، الجمعة 27 صفر الخير 1410 موافق 29 شتنبر 1989

توطـــئـــة

مستـجـدات و ....عـزم معقـود

إذا كانت فكرة إنشاء منظمة قومية عربية قد طرحت وبإلحاح من لدن بريطانيا العظمى (1941) في ظرف كانت تسعى فيه جاهدة لاستمالة العرب في المشرق العربي إلى جانبها، فإن الشروع بصفة رسمية وفعلية في المشاورات التمهيدية من أجل الوحدة تم على إثر مبادرة عربية أقدمت عليها مصر (1942).

وعند إصدار "بروتوكول الاسكندرية" من قبل مصر وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق، بادرت إلى التوقيع عليه كل من السعودية واليمن فتمكن هذان القطران من المساهمة في أعمال اللجنة التحضيرية لميثاق جامعة الدول العربية والذي تمت تزكيته في مؤتمر القاهرة (22 مارس 1945) [3].

ولقد كان لممثل فلسطين و منذ نشأة الجامعة حق الإشتراك في المناقشات. وبعد حصول باقي الأقطار العربية على استقلالها والتحاقها بالمجموعة العربية وبعد قبول عضوية منظمة التحرير الفلسطينية (1976) ، أصبحت جامعة الدول العربية تضم 22 قطرا (13 في آسيا و 9 في افريقيا).

وجدير بالذكر أن مؤتمر القمة السابع للملوك و الرؤساء العرب ، المنعقد بالرباط في 1974 هو الذي أقر الاعتراف بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وأقر الموافقة على مبدإ تعديل ميثاق الجامعة والذي تنكب على دراسة مشروعه لجنة مختصة.

وبديهي أن إقرار هذا التعديل ووضعه موضع التنفيذ أصبح ضرورة ملحة نظرا للتغيرات والمستجدات السياسية والاقتصادية التي طرأت وتطرأ على الساحة العربية والدولية.

ولعل من نافلة القول كذلك أن لاخيار للعرب اليوم وفي المستقبل - في عالم متغير، مرتبط المكونات ولا تقل فيه إلا للتكتلات - للدفع بعجلة النمو بوتيرة أسرع في إطار التعاون المشترك والاندماج الاقتصادي التدريجي.

وإذا كانت بعض التجارب الوحدوية العربية، على المستوى الجهوي، قد رافقها، وخاصة في الستينات، قليل أو كثير من الاحباط وخيبة الأمل، فإن ما أصبح يثلج الصدر منذ العقد الأخير ، عقد الثمانينات هو بروز نماذج جهوية لها من المؤهلات وقوة العزيمة السياسية ما يمكنها من تجاوز مراحل التردي والفرقة والتصدعات العابرة.

في الظرف الراهن يقوم هذا التعاون الإيجابي والواعد جهويا، على درب الوحدة العربية الشاملة، في إطار نماذج ثلاثة :

- "مجلس التعاون الخليجي" المحدث في 1981 من لدن ست دول عربية هي المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة وعمان وقطر. والهدف هو مواصلة تحقيق التكامل الاقتصادي وتشجيع الأنشطة الاقتصادية الاقليمية المشتركة بين الدول الأعضاء وحماية أمنها الإقليمي [4].

- "مجلس التعاون العربي" المحدث في 1989 قصد تنظيم العلاقات الاقتصادية بين أربعة أقطار عربية وهي مصر والأردن والعراق واليمن الشمالي.

- "اتحاد المغرب العربي" الذي تزامن ميلاده في أعقاب مؤتمر القمة التأسيسي المغاربي بمراكش مع إنشاء مجلس التعاون العربي (فبراير 1989). (77)

وهكذا تكرست حقا مسيرة المغرب العربي الكبير (موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا) لسبر أغوار المستقبل ولكسب الرهان بصفة جماعية، في عقلانية ومصداقية.

وتبقى هذه النماذج الثلاثة "مفتوحة" وحلقة في سلسلة العمل الوحدوي العربي الشامل[5] في حظيرة جامعة الدول العربية التي تربط بين أعضائها قواسم مشتركة

يعزّ نظيرها في تكتلات أخرى. وهذا ما يتمثل أساسا في التجانس الثقافي والحضاري وفي مجابهة نفس التحديات.

إنها نماذج قد ينضاف إليها - إن اقتضى الحال - تجمّع جهوي آخر، على درب الوحدة العربية المنشودة ككيان للأخذ والعطاء في عالم محكوم عليه حتما بالتضامن وبالتكافل.

وفي اتحاد المغرب العربي، من المظاهر المباشرة لهذا التضامن ولهذا التكافل ، الأهمية البالغة التي يكتسيها - لاعتبارات جغرافية أو سياسية أو اقتصادية أو لكلها معا - البعدان الإفريقي (جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى) والمتوسطي (الضفّة الشمالية للبحر الأبيض المتوسّط في اتجاه السوق الأوروبية المشتركة وأقطار أوربا الشرقية).

الفصل الأول

الأسس العامة
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

تندرج سيرورة التنمية في العالم العربي عامة وفي اتحاد المغرب العربي خاصة في إطار له خاصيات حضارية واستراتيجية وله مميزات اقتصادية واجتماعية تجعل منه وحدة شاسعة ومتكاملة الأطراف، لها وزنها ومكانتها على المستوى العالمي.

وإذا كانت تركات حقب الاستعمار في العالم العربي بمثابة أسس انطلقت منها التجارب الانمائية في العقود الأخيرة، فهناك معطيات أخرى أهم لها تأثيرات أكبر وأكثر استمرارية - للمدى الطويل نسبيا - على ما اتخذ وما يتخذ من تدابير وعلى ما صيغ وما يصاغ من سياسات.

إنها إذن المعطيات التي ملامحها الرئيسية غير قابلة للتطور الملموس إلا خلال ذلك الأمد الطويل نسبيا.

ويتعلق الأمل هنا بالطبع ، أساسا ، بالمعطيات البشرية و الطبيعية ، مع ما تزخر به من عطاءات ومع ما تحتمه من مجابهة دؤوبة للتحديات ومع ما تتيحه من طموحات.

وحدة وثقل وتكامل بين جناحين

الوطن العربي أو العالم العربي وحدة انصهرت في بوتقة التاريخ ، ممتدة في مجال جغرافي افريقي وآسيوي (6). وهو مهد للحضارات استوطنت به أرسخها قدما. وكان ذلك أساسا على ضفاف الأنهار و بالقرب من مصادر المياه (وادي النيل ووادي الرافدين وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط ...). إنه منطقة للاشعاع الروحي والفكري.

ولقد كان ولا يزال معبرا للطرق والمواصلات وملتقى للتجارة بين الشرق والغرب وبين الجنوب والشمال (قوافل صحراوية وملاحة تجارية مع افريقيا السوداء وجنوبي شرق آسيا وفي اتجاه أوروبا).

وإن ما يضفي ميزة خاصة على الموقع الاستراتيجي للعالم العربي ، تحكمه أو كونه يطل على مجموعة من الممرات المائية الدولية (البحر الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والبحرِ العربي الذي هو جزء من المحيط الهندي والبحر الأحمر الذي كل شواطئه عربية ، إضافة إلى مضائق جبل طارق وقناة السويس وباب المندب وثيران وهرمز ، مزيدا عليها كذلك خلجان عمان وعدن والعقبة والسويس والخليج العربي) .

ويبلغ تعداد الساكنة في العالم العربي في مستهل التسعينات حوالي 200 مليون نسمة من ضمنهم الثلث في اتحاد المغرب العربي (67 مليون نسمة). ويتمركز أزيد من 77 % من سكان هذا الاتحاد في المغرب والجزائر.

وتعتبر مصر أكثر الأقطار العربية سكانا (55 مليون نسمة). أما الأقطار العربية التي لا يزيد عدد سكانها على 500 ألف نسمة فهي قطر (300 ألف) والبحرين (420 ألف) وجيبوتي (460 ألف) (7).

وتربو مساحة العالم العربي على 14,5 مليون كلم^2 تعود منها لاتحاد المغرب العربي أكثر من (40 %) أي أزيد من 6 ملايين كلم^2. وحوالي نفس النسبة (40 %)

من مساحة هذا الاتحاد تتواجد في الجزائر وجلها (2/3) يهيمن عليها الطابع الصحراوي [7].

وأكبر دولة عربية من حيث المساحة السودان (2,5 مليون كلم^2) وأصغرهامساحة البحرين (670 كلم^2).

وهذا القطر الأخير هو كذلك الأكبر كثافة للسكان في العالم العربي (أزيد من 600 نسمة في الكيلومتر المربع). أما أصغر الأقطار العربية كثافة (أقل من 3 أشخاص في الكيلومتر المربع) فهي قطران مغاربيان (موريتانيا وليبيا).

وإذا كانت هاته الكثافة تقل في الجزائر على 12 نسمة في الكيلومتر المربع فإنها تفوق في تونس وفي المغرب وعلى التوالي 42 و 35 [7].

ومع نهاية الثمانينات تحقق الساكنة العربية ، سنويا ، قيمة ناتج داخلي إجمالي بسعر السوق تناهز 400 مليار دولار أميركي تعود منها حوالي 30 % إلى سكان المغرب العربي.

ويتّضح كذلك من الاحصائيات العامة [7] أن المجموعة ذات المستوى الأكبر للإنتاج هي مجموعة مجلس التعاون الخليجي. وإنتاجها هذا وبالنسبة لكل أعضائها له طبيعة خاصة. إنه إنتاج نفطي بالأساس وذو طبيعة ريعية الأمر الذي يجعلها تتوفر على أكبر المؤهلات المالية خاصة وأنها هي الأقل سكانا من المجموعات العربية الأخرى [8].

ولقد مكّنتها موجوداتها المالية ابتداء بالخصوص من سنة 1973 ، عند الشروع - وإن لم تكتب له دوما الاستمرارية - في تصحيح أسعار النفط ، من تمويل مشاريع إنمائية همت كافة المجالات بما فيها استثمارات البني التحتية ومكنتها كذلك من تقديم مساعدات وقروض ميسّرة لباقي الأقطار العربية ولكافة أقطار العالم

الثالث علاوة على الاستخدامات المختلفة لرؤوس الأموال في شكل مساهمات وتوظيفات شملت مختلف الساحات المالية الدولية [9].

أما مجموعة مجلس التعاون العربي وبحكم الثقل البشري لمصر ، فهي الآهلة أكثر بالسكان.

ويبدو جليا أن مجموعة اتحاد المغرب العربي تتواجد في حالة الوسط وسواء من منظور حجم الانتاج أو من منظور تعداد السكان.

إنها وبالتدقيق المجموعة الجهوية العربية التي تكاد تتساوى فيها النسب التي تعود إليها (الثلث) من حيث حجم هذا الانتاج وتعداد هؤلاء السكان.

لذا ، فمستوى الناتج للفرد في اتحاد المغرب العربي هو الأقرب من متوسط هذا المؤشّر في العالم العربي ككل.

وإذا ما حلّلنا هذا المعطى داخل أقطار هذا الاتحاد للاحظنا أنه يبلغ أقصى حد له في ليبيا (أزيد من 500 7 دولار للفرد) وأدناه في موريتانيا (أقل من 500 دولار للفرد) [7].

و كمؤدى لهاته الاستنتاجات تكفي الاشارة إلى التكامل القابل لأن يتبلور أكثر لا داخل أطراف اتحاد المغرب العربي فحسب وإنما كذلك في ما بين المجموعات العربية برمّتها.

فالمعطيات الاقتصادية الراهنة للوطن العربي تبرز بصفة عامة للباحث وإلى حد ما ، تفاوتا بين جناحه الشرقي (الأقطار العربية الآسيوية) وجناحه الغربي (الأقطار العربية الإفريقية).

وهذا التفاوت لا يدل على التنافر ، بل إنه مدعاة للتكامل (جناح شرقي أقل سكانا ومساحة لكن به أكبر الفوائض النفطية والمستويات في الدخل وجناح غربي متميز بثقله الأكبر من حيث السكان والمساحة والمؤهلات الفلاحية والفائض في العمالة) [8]

معطيات وتحديات ديموغرافية

من الملاحظ أن معدل التزايد الديموغرافي في البلدان العربية يعتبر من أعلى المعدلات في العالم إذ لازال يفوق 3 % سنويا في المتوسط مقارنة بنسبة تقل عن 2 % في المتوسط للعالم ككل.

وتتراوح هاته النسبة في اتحاد المغرب العربي بين 2,3 % سنويا في تونس و 3,9 % سنويا في ليبيا (7).

ويشكل أقطار الاتحاد عيّنة تتجلى فيها كل سمات معطيات الديموغرافية العربية ، ببنياتها وديناميانها.

وإذا كانت هناك بعض التفاوتات في هاته المعطيات من قطر لآخر ، فهي في غالب الأحيان قليلة الأهمية ما دامت ناجمة وبالأساس عن مجرّد تخمينات إحصائية وما دامت لصيقة بفئات بشرية لها نفس الاستعدادات السيكولوجية والسلوكات الإجتماعية.

وبالامكان إيجاز هاته المعطيات في اتحاد المغرب العربي على النحو التالي : (7)

- معدل خصوبة لكل ألف نسمة يتراوح بين 32 في تونس و47 في موريتانيا.
- معدل السكان المؤهلين للشغل (فئات الأعمار من 15 إلى 64 سنة) ما بين 49 % في الجزائر و 56 % في تونس.
- الفتوة الملحوظة للسكان (أزيد من 50 % سنهم تقل عن 25 سنة).
- معدل التمدّن (من 31 % في موريتانيا إلى 60 % في ليبيا).
- معدل تزايد سكان الحواضر (من 3,4 % سنويا في موريتانيا إلى 6,7 سنويا في ليبيا).

وفي مجال التحدّيات الديموغرافية (تطبيب ، تشغيل ، تكوين... الخ) ، الملاحظ أن مجهودات جبارة بذلت في كافة الأقطار العربية دون استثناء وخلال العقود الثلاثة الأخيرة.

وإن ما حدّ من هاته المجهودات في بعض البلدان ، هو القلة أو التذبذب النسبي في تأمين الموارد المالية في الإطار القطري.

وهكذا فأرقى النتائج في مجال مجابهة التحديات الديموغرافية بقيت من نصيب الأقطار العربية النفطية وشبه النفطية أو ذات مؤهلات فلاحية وتصنيعية هامة نسبيا.

وفي البلدان المغاربية كنموذج ، الملاحظ عند ولوج عقد التسعينات أن [7] :

- معدل الوفيات لكل ألف نسمة يتراوح بين 8 في ليبيا والجزائر وتونس والمغرب و 18 في موريتانيا.

- معدل وفيات الأطفال (بالنسبة لكل ألف مولود قيد الحياة) في مستوى 85/74 في كافة الأقطار المغاربية باستثناء موريتانيا حيث يبلغ 127.

- العمر المرتقب عند الولادة يبلغ 60 سنة في كـل الاقطار المغاربية ما عدا في موريتانيا حيث يقدر بـ 47.

- معدل التمدرس العام بالنسبة للأطفال المتراوحة أعمارهم بين 6 و 7 سنوات يقل عن 45 % في موريتانيا بينما يزيد على 60 % في باقي أقطار اتحاد المغرب العربي.

- معدل التشغيل وإن لم يتسنّ تقييمه بدقة ، يبدو في أعلى مستوى له في قطر مغاربي واحد (ليبيا) حيث ندرة اليد العاملة وحيث كذلك اليسر المالي نسبيا.

وجدير بالتذكير أن هناك في إطار الموارد البشرية لمجموع العالم العربي ظاهرة لها خطورتها. ومرجعها إلى هجرة الكفاءات.

فحسب العديد من المصادر يقدر عدد الأطباء والمهندسين و العلماء العرب في العلوم الطبيعية ، في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، بالآلاف ، هذا علاوة على المختصين في فروع التكنولوجيا و ملايين العمال في مختلف التأهيلات المهنية.

مجالات طابعها التنوّع

من المعالم الأساسية للخريطة العربية استحواذ الصحاري على مساحات شاسعة في أغلبية الأقطار. وهاته الصحاري خزانات هامة للمياه الجوفية العميقة ومكمن لثروات معدنية وطاقية مختلفة يتصدّرها النفط في الوقت الراهن (6) (8).

وتمتد هاته الصحاري في كتلتين رئيسيتين لا يفصل بينهما إلا البحر الأحمر وقناة السويس.

إنهما بالإضافة الى صحراء سيناء وامتداداتها شمالا في صحراء النقب ، صحاري الشمال الإفريقي كالقسط الأكبر امتدادا من الصحراء الإفريقية الكبرى (في كافة أقطار المغرب العربي الكبير ومصر والسودان) وصحاري شبه الجزيرة العربية (الربع الخالي والنفوذ والأحقاف والدهناء).

وتقدر مساحة مجموع الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في العالم العربي بحوالي 180 مليون هكتار ، الأمر الذي يجعل من استصلاحها وضمان استمرارية الحياة الزراعية فيها مجالا خصبا للعمل و للاستثمار المشترك خاصة وأن في جل مناطقها مياها جوفية هامة (7).

وهناك في العالم العربي أراضي أخرى شاسعة تتهاطل فيها أمطار وفيرة نسبيا أو على سطحها مياه جارية متفاوتة الأهمية.

إنها بالأساس أراضي الحزام الممتد طول وادي النيل ووادي الرافدين ، دجلة والفرات والمناطق الاستوائية جنوب السودان والصومال (تعاقب الأمطار الغزيرة و موجات الحرارة المرتفعة) والمناطق الجبلية (جبال الشمال الافريقي ، الأطلس والريف و امتداداتها الطبيعية شرقا ، وجبال لبنان خاصة منها الغربية ، وجبال زجروس العراقية...) وما يحيط بها من هضاب وسهول (الهضبة الوسطى وسهول الشمال الغربي المغربية وسهول شواطىء البحر الأبيض المتوسط من طنجة إلى الحدود

السورية التركية غربا بالرغم من التقطعات التي تتخللها ، والهضاب والدالات السودانية...).

وتقدر حاليا المساحة الفلاحية الاجمالية (المحروثة والمغروسة بصفة دائمة والمشتملة على المراعي الخصبة) بحوالي 150 مليون هكتار ، من ضمنها حوالي 55 مليون هكتار مزروعة سنويا و ذات تربة مختلفة (تربة الترس و الحمري بالمغرب ، القوز و اللبد والماشندو في السودان ، التربة الفيضية للنيل ودجلة والفرات...).

وإن حوالي 25 % من الأراضي الزراعية سقوية وهي متمركزة أساسا - بالاضافة الى المغرب حيث تنتهج باستمرار سياسة رائدة لبناء السدود الكبرى والمتوسطة والتلية - في مصر والسودان والعراق [6] [8].

ومن مميزات الفلاحة السودانية توفرها على أكبر الاحتياطات للانتاج. فالأراضي المزروعة في السودان بالنسبة لمساحته العامة لا زالت تمثل أقل من 5 %. و بالامكان الرفع من هاته النسبة لتفوق 30 %.

ومن السّمات المشتركة بين الفلاحة في مصر والفلاحة في العراق السقي المفرط وما يترتب عنه من ارتفاع في درجة ملوحة التربة.

لكن المعطيات الفلاحية في هاذين القطرين مختلف شيئا ما.

فمصر تسقي 100 % من مزروعاتها ، بينما النسبة التي تعود للمحاصيل السقوية في العراق لا تزيد على 60 %.

وإذا كانت المساحة المزروعة في مصر لاتشكّل إلا حوالي 3 % من المساحة العامة ، فإنها تناهز في العراق نسبة 13 %. وهاته النسبة قابلة للزيادة إذا ما تمّ التوسّع في الأراضي الفلاحية على حساب برك المياه الضخمة ، جنوب العراق (الأهوار التي تزيد أحيانا مساحاتها كما هو الشأن في هور الحمّار على 5 000 كلم^2).

وبالمقارنة مع العراق وحتى مع السودان ، تتميّز الفلاحة المصرية بتقاليدها العريقة وبالفائض في العمالة.

وتشكّل معطيات الظروف الطبيعية للانتاج الفلاحي في اتحاد المغرب العربي عيّنة في العالم العربي ، طابعها التعقّد والتّباين والتنوّع ، الأمر الذي يضمن مؤهّلات وقابلية لتكثيف الأنشطة الزراعية والرعويّة و الغابوية وأنشطة القنص والصّيد براً وبحرا.

و بالامكان إيجاز تلكم المعطيات في النقاط التالية :

- الصحاري التي تغطي جل مساحات موريتانيا وليبيا وقسطا كبيرا من الأراضي الجزائرية (2/3) والمغربية والتونسية (أزيد من 1/3). إنها صحاري رملية (مناطق العروق) وصخرية (حصى و حصباء) وحجرية (الحمادات).

- السلاسل الجبلية الممتدة كخزّانات للمياه وكمجالات لأنشطة فلاحية متنوعة في أوديتها وعند قدمها ، وذلك من الوسط والشمال الغربيين في المغرب إلى شرق اتحاد المغرب العربي.

فالسلاسل الوسطى تشمل غربا جبال الأطلس المتوسط والكبير والصغير. ويمتدّ جزءها الجنوبي (الأطلس الصغير) من المحيط الأطلسي (راس نون) الى الرأس الطيب (راس بون) في أقصى الشمال الشرقي لتونس مرورا بالجزائر حيث الأطلس الصحراوي في جبال القصور وعمور وأولاد نايل والزاب والأوراس. وفي تونس تعرف هاته الجبال بالتل العلوي.

أما السلاسل الشمالية فإنها تبتدىء في جبال الريف بالمغرب في اتجاه الجزائر (التل البارز بالخصوص في جبال الجرجرة) وتونس لتصبح أقل ارتفاعا واستمرارا مكّونة قوسا يحتضن الساحل تاركا بينه وبين البحر سهولا ضيقة نسبيا.

- الأنهار الدائمة الجريان نسبيا والتي تمكّن من التوسع في شبكة السدود المؤمّنة للانتاج الكهرمائي ولإنتاج الماء الشروب وللسقي. وهذا المعطى يظهر جليا في المغرب حيث أهمية خزانات المياه في جبال الريف والأطلس.

والمياه الجوفية بدورها غزيرة بالمغرب العربي الكبير وخاصة في المغرب (أزيد من 8 ملايين متر مكعّب سنويا).

وتبقى كمياتها وافرة حتى في المناطق الصحراوية وكما هو الشأن مثلا في السّرير وتازربو بليبيا.

- تتمركز السهول الفسيحة والخصبة أساسا في الشمال الغربي بالمغرب وفي المناطق الشرقية التونسية. وهناك سهول أخرى لكنّها أقل امتدادا وتتخلّلها أحيانا مناطق جبلية و ذلك على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط.

وهناك سهول أخرى تتواجد في أماكن مختلفة بما فيها المناطق القاحلة وكما هو الشأن مثلا في "الجرجول" بمحاذاة نهر السينغال في موريتانيا أو في الجبل الأخضر في ليبيا.

وتتسم التربة في المغرب العربي الكبير (سهول وهضاب وأودية وواحات) بالتنوع الكبير (من التربة الخفيفة إلى التربة المبلّلة).

- طبيعة المناخ سمتها كذلك التباين والاختلاف الملحوظ (مناخ متوسطي معتدل ومناخ داخلي تغيرات حرارته ملموسة حسب الفصول ومناخ الفيافي والصحاري المتميز بتقلباته الملحوظة حسب الليل والنهار).

وبصفة عامة تتزايد كميات الأمطار في المغرب العربي الكبير وينتظم تساقطها من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال.

ولقد أصبح الغطاء الغابوي ينعدم في الكثير من المناطق العربية. لكن المساحات التي يشغلها لا زالت لها أهمية تذكر وسواء في الجهات المشرقية (خاصة في لبنان) والمغاربية (خاصة في المغرب).

وفي هذا القطر الأخير تربو المساحات الغابوية وبما فيها مناطق الحلفاء وإعادة التشجير على 8 ملايين هكتار. ومن سمات الغابة المغربية ، القلة النسبية لكثافة أشجارها وكونها مجالا للأنشطة الرعوية.

إنها تؤمّن فائضا من إنتاج الفلين والحلفاء واكتفاء ذاتيا من إنتاج خشب النار. لكن لازال هناك عجز في إنتاج الخشب الصناعي.

وإذا كانت أنشطة الصيد البحري تمارس في الأقطار العربية كافة بحكم توفّر الواجهات البحرية ، فإن أهم مصيدة للأسماك القعرية والسطحية ، في العالم العربي - هي من أهم المصائد العالمية - تتواجد في اتحاد المغرب العربي. إنها المصيدة عرض الشواطىء المغربية - الموريتانية ، على البحر الأطلسي.

الأمــن الغـذائـــي ، تـحـقـيـقـــه مـمــكن

في إطار الاقتصاد العالمي تعود للعالم العربي نسب تتراوح ما بين 3 و 4 % وسواء من حيث الساكنة أو من حيث المساحة الفلاحية النافعة.

لكن لازال إنتاجه من الحبوب في الوقت الراهن لا يمثل عادة إلا نسبة 2 % من الانتاج العالمي. ويتعلق الأمر هنا بمنتوج يشّغل حوالي 68 % من الأراضي المزروعة في العالم العربي ويؤمّـن زهاء النصف من الحريرات لدى المستهلكين العرب.

لكن هناك حصصا أهم تعود للعالم العربي من حيث الانتاج الفلاحي وبالنسبة للعالم ككل.

وتهم علاوة على القطانيات (3 %) مجموعة من المنتوجات النباتية (75 % من التمور و 17 % من الزيـتـون و 7 % من البرتقال) والحيـوانيـة (53 % من رؤوس الإبل و 12 % من رؤوس الماعز و 8 % من رؤوس الأغنام).

وتشكل الفلاحة بالنسبة للعالم العربي ككل أهم قطاع اقتصادي. إنها تساهم وبصفة عامة في تكوين الإنتاج الوطني الخام بنسبة تقّدر بحوالي 20 %. وتهم أنشطتها مباشرة ما لا يقل عن 55 % من السكان النشيطين.

لكن يبقى في هذا الصدد التفاوت وبالتالي التكامل جليّا بين مختلف الأقطار العربية [7].

فالنسبة في الإنتاج الوطني الخام - و هي قابلة للتغيّرات الملحوظة بحكم المؤشّرات المناخية الشديدة التّقلبات - تتراوح ما بين 18 - 35 % (كما هو الشأن في موريتانيا و المغرب) و 3 % (كما في ليبيا والبحرين والكويت).

أما حصة السكان النشيطين في الفلاحة فلا زالت تناهز أو تفوق 70 % في موريتانيا والصومال والسودان وتقلّ عن 3 % في الكويت.

وإذا ما اعتبرنا نسبة الأراضي المستغلة حقا في الوقت الراهن ، في مجموع المساحة العامة ، نجدها تتراوح ما بين أقل من 2 % بالكويت و أزيد من 15 % بالصومال.

وانطلاقا من هاته المعطيات نخلص إلى أن جلّ المنتوجات الفلاحية في العالم العربي لازال يحصّل عليها من لدن مجموعة من الأقطار العربية القليلة العدد نسبيا (السودان ومصر والمغرب والعراق واليمن الشمالية والصومال).

فمصر والمغرب يؤمّنان بمفردهما ما لا يقل عن 50 % من إنتاج الحبوب. وتنتج مصر أزيد من 70 % من الذّرة و حوالي 90 % من الأرز وبمعيّة العراق حوالي 60 % من التمور. لكن الضغط السكاني في مصر لا يجعلها حاليا في مأمن عن التبعية في مجال الغذاء.

وتعود لكل من تونس والمغرب حصة 75 % من إنتاج الزيتون في العالم العربي. ولمصر والمغرب نسبة 60 % من إنتاج البرتقال.

وفي ما يتعلق بالمنتوجات الحيوانية ، للسودان حصة الأسد. ويليه من حيث مستوى هذا الانتاج في العالم العربي ، المغرب والصومال واليمن الشمالية والعراق.

فمن ضمن حوالي 90 مليونا رأس غنم تعود نسب 18 % للسودان و 17 % للمغرب. وللسودان حوالي 48 % من رؤوس الأبقار (حوالي 35 مليونا في مجموع العالم العربي). أما حصته من رؤوس الماعز (50 مليونا في المجموع) فتقدر بحوالي 24 % وما تبقّى هو أساسا للصومال (17 %). أما رؤوس الإبل (حوالي 7,5 ملايين) فجلها في السودان (حوالي 40 %) و الصومال (28 %).

وإذا ما أخذنا في الاعتبار المعطيات الطبيعية و تعرّفنا على نوعية وحجم الإنتاج الفلاحي في اتحاد المغرب العربي ، نلاحظ أن جل هذا الإنتاج يتمّ في الأقطار الوسطى ، المغرب والجزائر وتونس.

وبالنسبة للعديد من المنتوجات الفلاحية كالحبوب والطماطم والحوامض والشمندر ، يحتّل المغرب المرتبة الأولى في الاتحاد وبنسب تتراوح بين 40 و 70 %.

وجدير بالذكر أن أكبر مستوى لإنتاج التمور يعود للجزائر وأن تونس تحتّل المرتبة الأولى من حيث إنتاج الزيتون (7).

ويبلغ مجموع إنتاج الأسماك في العالم العربي حوالي 1,7 مليون طن سنويا. وإن ما يناهز ثلث هذا الإنتاج هو من نصيب المغرب حيث تبذل وبالأخص منذ مطلع الثمانينات ولفائدة قطاع الصيد البحري مجهودات ترمي إلى تحسين طرق التمويل والتكوين المهني ونقل التكنولوجيا. والهدف هو الحّد من الطابع التقليدي للصيد الساحلي والتوسّع في تحديث أساطيل الصيد في أعالي البحار للحيلولة تدريجيا دون نهب الخيرات السمكية من لدن الأساطيل الأجنبية وللرفع من مستويات إنتاج واستهلاك الأسماك في السوق الداخلية.

وتنهج باقي الأقطار العربية وبدرجات متفاوتة ، سياسة من نفس القبيل. وهكذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر في موريتانيا التي تزخر شواطئها كذلك بثروات سمكية هائلة. لكن إنتاج الأسماك في موريتانيا لا زال يمثّل أقلّ من 13 % من الإنتاج المغربي.

والملاحظ أنه حتى في المغرب لازالت كل إمكانيات الصيد البحري غير مستغلّة. وتكاد توازي في أهميتها (حوالي 1,5 مليون طن سنويا) ما ينتجه حاليا مجموع العالم العربي.

والملاحظ كذلك أن ما قدره 90 % من الإنتاج العربي في قطاع مصبّرات الأسماك لا زال يتمركز في المغرب.

وإذا كانت الإمارات العربية المتحدة وعمان واليمن الجنوبية ، اعتبارا للقلة النسبية لتعداد سكانها ، تحقّق أكبر مستويات لإنتاج الأسماك للفرد الواحد في العالم العربي (أزيد و على التوالي من 340 و 160 و 80 كلغ سنويا) فإن مستويات استهلاك هاته الأسماك في الأقطار العربية كافة لا زالت متدنّية (أقل من 30 كلغ للفرد الواحد في الأقطار العربية الآهلة بالسكان كما هو الشأن مثلا في مصر والمغرب).

وإذا كان أكبر تعداد للصيادين في العالم العربي نجده في أحد أقطار مجلس التعاون العربي وعلى البحر الأبيض المتوسط (حوالي 50 % في مصر حيث أكبر تعداد للسكان) ، فإن أحدث التجهيزات للصيد البحري - ولا زالت تستدعي التطوير والتوسّع - نجدها في اتحاد المغرب العربي وعلى سواحله الغربية الشمالية للبحر الأطلسي ، بالمغرب.

وبصفة عامة ، في اتحاد المغرب العربي ، تبرز المعطيات الاقتصادية والاجتماعية ما يلي :

- باعتبار نسبة السكان النشيطين ومدى الإسهام في الإنتاج الوطني ، يبدو النشاط الفلاحي مهيمنا و بالدرجة الأولى في موريتانيا (على التوالي (70 % و 30 %) ثم في المغرب (45 % و 30 %) وتونس (35 % و 15 %) والجزائر (30 % و 12 %).

أما ليبيا حيث الثقل الملحوظ لقطاع النفط ، فإنها لازالت تواصل مجهوداتها الجبارة في مخططاتها الأخيرة للتنمية والرامية إلى إنعاش القطاع الفلاحي.

وارتكازا على هاته الإحصائيات الخاصة بالعشر سنوات الأخيرة والمستقاة من المصادر الدولية[7] ، يتّضح من الفارق بين نسبة السكان النشيطين ونسبة الإنتاج الفلاحي في مجموع الإنتاج الوطني لكل قطر في اتحاد المغرب العربي ، أن الفلاحة المغربية هي الأكبر مردودية نسبيا. أما أقل الفلاحة في اتحاد المغرب العربي مردودية وعلى ما يبدو هي الفلاحة الموريتانية.

- بحكم المؤهلات للإنتاج الفلاحي والموقع الجغرافي على البحر الأبيض المتوسط ينتج كل من المغرب والجزائر وتونس على وجه التحديد محاصيل فلاحية متجانسة وإن كان ذلك بكميات متفاوتة من قطر لآخر.

وهاته الظاهرة مدعاة للتنافس. لكن هاته المنافسة لم تتبلور قبل إحداث اتحاد المغرب العربي إلا في الأسواق الخارجية وخاصة منها سوق المجموعة الأوروبية المشتركة.

وإن الأقطار المتوسطية في هاته المجموعة وهي أساسا إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، لهامنتوجات فلاحية تكاد تكون كبيرة الشبه وبالتالي فهي شديدة المنافسة مع منتوجات اتحاد المغرب العربي.

- بالرغم من المجهودات المبذولة في الإطار القطري قصد إنعاش القطاع الفلاحي ، كان الأمن الغذائي ولازال هاجسا ومطلبا ملحّين في أقطار الإتحاد قاطبة.

لكن التبعية في مجال التغذية بقيت لحد الآن أكثر حدة في موريتانيا والجزائر حيث مثّلت في نهاية الثمانينات ، الواردات من المنتوجات الفلاحية في مجموع الواردات أزيد من 20 %.

إن الإحصائيات والدراسات الخاصة بمجموع العالم العربي[7] تدلّ على أن خارج القسمة بين الانتاج الوطني للغذاء وتعداد السكان ، في جل الأقطار العربية ، بدأ في التدهور في الستينات وواصل تفاقمه في عقد السبعينات وفي العقد المنصرم (الثمانينات) .

وإن الفارق بين متوسط التزايد الديموغرافي (3 % سنويا على الأقل) ومتوسط نمو الإنتاج بالقيمة القارة (حوالي 2 % سنويا) يزيد تدريجيا من التبعية في مجال الغذاء. كما أن قيمة الواردات من المنتوجات الفلاحية وبالنسبة للفرد العربي الواحد والتي تقدر بحوالي 15 دولار في 1970 ، تضاعفت خلال الثماني عشرة سنة الأخيرة أزيد من ست مرات.

وكمؤشر آخر لهذا التدهور ، انتقل معدل تغطية الواردات بالصادرات الفلاحية في العالم العربي وخلال نفس الفترة من 95 % إلى حوالي 20 %.

لكن وضعية التغذية ومشكل الأمن الغذائي يختلفان من قطر عربي لآخر[10].

ومرجع ذلك إلى التفاوت الملحوظ أحيانا - وإن بدى إلى حد ما وهميا - في وتيرات النمو الديمغرافي (من 2,3 % في تونس حيث العمل بصفة منتظمة بالتنظيم العائلي إلى أزيد من 5 % في أقطار الخليج حيث التوافد المكثّف لليد العاملة

الأجنبية). ومرجع ذلك إلى التفاوت الملحوظ كذلك في المؤهلات الفلاحية مقارنة مع الحاجيات القطرية.

فالسودان ، باستثناء بعض السنوات العجاف هو عادة القطر العربي الذي صادراته الفلاحية تفوق وارداته من الغذاء. فلقد كان معدل التغطية لديه في هذا الصدد ، سنة 1970 ، حوالي 450 %. وحتى نهاية الثمانينات بقي هذا المعدل فيه موجبا في مستوى 200 %.

وبديهي أن تكثيف المجهودات في المجال الفلاحي كما في باقي المجالات - خارج الإطار القطري الضيّق الأفق - بتوظيف فرص التكامل وتعزيز مظاهره من شأنه في مرحلة أولى الحدّ من التبعية ، وفي مرحلة ثانية تحقيق الأمن الغذائي بصفة تدريجية.

فالمعطيات الطبيعية وإن بدت بها بعض الإكراهات لا تحول دون ترويض وتطوير المحيط البيئوي وتعبئة العديد من المؤهلات الغير المستغلّة حاليا.

يكفي ، وهذا ليس بمستحيل في العالم العربي ، تكثيف تعبئة المورد البشري والإمكانيات المالية. وكل هاته عناصر متوفرة على امتداد الرقعة الجغرافية العربية.

موارد على قدر كبير من الأهمية

إن ما يتسم به قطاع الطاقة والمعادن في العالم العربي كون المسح والتنقيب الجيولوجي لم يشمل لحد الآن كافة الموارد وكل المناطق. وبالرغم من ذلك ، فهو يشكّل أهم قطاع اقتصادي بالنسبة للعديد من الأقطار العربية. وتقوم أنشطته على الاستخراج والتحويل المحلي التدريجي لمواد وافرة ومتنوعة تتصدّرها مادّتان أساسيتان في الصناعة والفلاحة الحديثين ، وهما مادّتا النفط و الفوسفاط [11].

إن هذا القطاع المعتبر بمثابة مصدر هام للعملة الصعبة والموجه بكيفية ملحوظة إلى التبادل الخارجي نحو الأقطار الصناعية برزت فيه وخاصة منذ 1973 محاولات - لا محيد عن دعمها وتعزيزها - ترمي إلى إدماجه وجعله يؤثر حقا في النسيج الصناعي والاقتصادي عموما.

هاته سمات أساسية لقطاع الموارد الطاقية و المعدنية في العالم العربي بصورة إجمالية وفي اتحاد المغرب العربي بصفة خاصة.

وإذا ما أمعنّا النظر و ركزنا الفحص في إطار اتحاد المغرب العربي - كعيّنة وكنموذج جهوي - للاحظنا فعلا مدى أهمية وتنوع تلكم الموارد [7] ومدى فرص التكامل والتطوير الصناعي التي توفرها على درب النماء والبناء الوحدوي.

وعلى رأس قائمة الموارد الطاقية والمعدنية في أقطار الاتحاد نجد النفط في كل من ليبيا والجزائر وتونس والفوسفاط في المغرب وتونس ، والحديد في موريتانيا والجزائر والمغرب وليبيا. لكن فائض الإنتاج من النفط والفوسفاط والحديد نجده بصفة أساسية وعلى التوالي في ليبيا - الجزائر والمغرب وموريتانيا.

ومما يطبع قطاع الطاقة و المعادن في تونس هو الإنتاج المؤمن للتصدير وفي آن واحد من مادّتي البترول والفوسفاط.

ولنوضح أن ليبيا (غالبا بمعية نيجريا) هي عادة المنتج الإفريقي الأول للبترول. والجزائر هي المنتج الإفريقي الأول للغاز الطبيعي. وموريتانيا هي عادة المنتج الإفريقي الثالث للحديد وذلك بعد إفريقيا الجنوبية وليبيريا.

أما المغرب فله أكبر الاحتياطات الدولية من الفوسفاط (أزيد من 60 %) وهو أول مصدّر لهاته المادة في العالم وثالث منتج بعد الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي.

ويبقى من سمات هذا القطاع كذلك بالنسبة للإتحاد ككل وبالنسبة للمغرب كطرف وعلى وجه الخصوص ، التّنوع الكبير في موارد أخرى غير النّفط و الفوسفاط و الحديد ، لا تخلو بدورها من أهمية. إنها موارد المنغنيز والكوبالت والفحم الحجري والرصاص والزنك ... إلخ.

وبديهي أن النفط والفوسفاط والحديد وباقي الموارد الطاقية والمعدنية ، دعائم للتوسّع في إرساء قواعد الصناعات البتروكيماوية والكيمياوية والشبه الكيمياوية وصناعات الصلب.

هاته حقيقة لا مراء فيها خاصة وأن هاته الموارد متوفّرة بغزارة و ذات جودة ونسب مرتفعة من المواد الخالصة.

هناك خاصّيتان أخريتان أساسيتان تبدوان جليّتين للعيان في قطاع الموارد الطاقية والمعدنية باتحاد المغرب العربي ونجد لهما تبلورات في كل أرجاء العالم العربي.

هناك أولا الاتجاه العام نحو الارتفاع في مقاييس الإنتاج. لكن اعتبارا للهيمنة النسبية للنفط ، ففي الجزائر وخاصة في ليبيا تمثل الصناعات الاستخراجية أكبر حصص المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي (خلال العشر سنوات الأخيرة تقدر النسب بحوالي 30 % في الجزائر و 60 % في ليبيا بينما تتراوح بين 12 و 18 % في باقي أقطار اتحاد المغرب العربي) [7].

وهناك ثانيا تماسّ العديد من المعادن وموارد الطاقة على الحدود ، الأمر الذي يعتبر من العوامل المشجِّعة على التعاون وعلى قيام المركّبات الصناعية في إطار المشروعات المشتركة. وهكذا الشأن مثلا بالنسبة للحديد بين المغرب والجزائر وبين تونس والجزائر وبالنسبة للنفط على الحدود الجزائرية - التونسية وعرض شواطىء تونس وليبيا.

وعودة إلى أهم مادة طاقية في العالم العربي في الوقت الراهن (النفط) ، نلاحظ أنها ظهرت به بعد اكتشافها في العراق منذ 1927. وتوالت الاكتشافات بعد الحرب العالمية الثانية في أقطار عربية أخرى.

وخلال الثمانينات بلغ متوسط الإنتاج السنوي للأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أزيد من 20 مليون برميل يوميا أي بنسبة تفوق ثلث مجموع الإنتاج العالمي وأزيد من 140 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي أي بنسبة حوالي 10 % من الإنتاج العالمي.

وإن احتياطات المنظمة تناهز 60 % و 20 % من الإحتياطي العالمي ، وعلى التوالي ، من البترول و الغاز الطبيعي.

ويستخرج البترول العربي في أقطار مختلفة على رأسها من حيث الاحتياطي والإنتاج الإجمالي ، السعودية والعراق والكويت والإمارات وليبيا ، بينما يتمركز الغاز الطبيعي في الجزائر وليبيا والعراق والكويت وقطر ... إلخ.

ومن نافلة القول التذكير بأن الأقطارالعربية النفطية أصبحت تهيمن من الناحية السياسية والإدارية على مرحلة الإنتاج وتحديد الأسعار وخاصة بعد 1974/1973.

وبموازاة ذلك ، ارتفعت العائدات العربية من النفط لا لتفي بنفقات التسيير العادي فحسب ، وإنما كذلك لتوظيفها بوتيرات أكبر في عمليات النماء [9].

وقبل بداية السبعينات سبق للنفط العربي أن اتضحت أهميته. وكان ذلك منذ النصف الأخير لعقد الخمسينات. وكان مرجعه إلى عدة أسباب من ضمنها تزايد عدد الأقطار العربية المصدرة للنفط أو التي حصلت على استقلالها السياسي ، إضافة إلى

الحاجيات المتنامية للأقطار الصناعية التي مرت اقتصادياتها بفترات طابعها الرفاهية والبحبوبة.

ومن إفرازات هاته الأسباب أو من الإجراءات التي واكبتها هناك بروز منظمة الأقطار المصدرة للنفط (1960) ثم منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (1968) ، علاوة على إحداث شركات نفط وطنية وبروز منقّبين على النفط في شكل شركات مستقلة ، متوسطة الحجم ومنافسة لكبريات الشركات الدولية.

وفي ما يتعلق بأهم مورد معدني عربي (الفوسفاط) ، الملاحظ أن حصة الأسد منه تتواجد في اتحاد المغرب العربي.

وإن المغرب كطرف في هذا الإتحاد يؤمّن بمفرده زهاء 20 % من الإنتاج العالمي وحوالي ثلث الصادرات الدولية من الفوسفاط.

ولقد شرع في استخراج الفوسفاط المغربي منذ العشرينات (أقل من 100 ألف طن) بمنطقة خريبكة.

وتربو الكميات المستخرجة منه في الوقت الراهن على 20 مليون طن وذلك في ثلاثة أحواض رئيسية (الحوض الشمالي حول خريبكة والحوض الأوسط في منطقة الكنطور والحوض الجنوبي بالساقية الحمراء).

وجدير بالذكر أن المكتب الشريف للفوسفاط المحدث منذ العشرينات كهيئة عمومية لها الإمتياز المطلق لاستغلال و لتسويق الفوسفاط يعتبر عادة و خاصة منذ 1974 (مضاعفة أسعار الطن للفوسفاط المغربي من 14 إلى 42 ثم إلى 68 دولارا ليستقر في حوالي 40 دولارا في منتصف الثمانينات) كمزوّد رئيسي لخزينة الدولة قصد تمويل نفقات التجهيز.

وجدير بالذكر كذلك أن هذا المكتب أصبحت له منذ ذلك التاريخ وظائف صناعية متنامية ولديه مشروع يرمي إلى استخراج الأورانيوم من الفوسفاط.

الهياكل الصناعية بين المكتسبات و الطموح

- لقد ظهرت البقع الصناعية الأولى على الخريطة العربية وبصفة عامة في نهاية القرن الماضي ثم في بداية القرن الحالي (1850-1950). وبقيت الصناعات العربية آنذاك بدائية (بمعنى خفيفة وطفيفة) وتابعة لأقطار المركز الشمالية. هكذا كان شأنها مثلا في مصر وفي الأقطار الوسطى للمغرب العربي الكبير (المغرب والجزائر وتونس).

وتم ذلك في ظرف تميز بمواصلة تحدي أوروبا - للعالم العربي كإحدى مكونات العالم الثالث - وهي تحث الخطى على درب التصنيع والبحث عن مزيد من متنفس لرساميلها وموطدة فرض نظامها الإقتصادي.

وسيكون رد الفعل العربي في البداية متثاقلا أحيانا ومفتقدا للشمولية أحيانا أخرى.

لكن سيطرأ الإحساس العميق والإدراك لحقائق التصنيع المعاصر خلال عقدي الخمسينات والستينات ليتم منذ مطلع السبعينات الشروع في أغلبية الأقطار العربية في التوسع وفي تكريس النماذج الصناعية في عالم تأكد فيه أن فجوة التصنيع ونقل التكنولوجيا المتطورة والتكيف معها بمثابة محك تقاس عليه درجات النمو والتقدم وفي عالم أصبح ولازال بصفة بنيوية - وعلى الرغم من بعض التراجعات الظرفية - يحمل بصمات سياسة تصحيح الأسعار والفوائض المترتبة عن تسويق المواد الأولية الأساسية كالنفط والفوسفاط.

لكن إذا كان الوعي والمجهود المبذول قد أفرزا مكتسبات اقتصادية من الأهمية بمكان وبما فيها المكتسبات الصناعية ، لا محيد عن تعزيزها ، تبقى الطموحات والتطلعات تستدعي المزيد.

إن النواة الصناعية الأولى في اتحاد المغرب العربي الكبير برزت في أقطاره الوسطى (المغرب والجزائر وتونس) وذلك أثناء حقبة الإستعمار الفرنسي. وكانت هاته النواة آنذاك هشة نسبيا وكادت الروابط تنعدم بين مكوّناتها لدرجة أن هاته الأقطار وجدت نفسها ، غداة الإستقلال ، تفتقر للصناعات الثقيلة ولبعض القطاعات الصناعية الخفيفة.

ولقد تزامن هذا التصنيع المحدود كمّاً ونوعا مع التفتّت والتقهقر في الصناعة التقليدية.

ولقد طرأ هذا التصنيع وبصفة خاصة أثناء ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لأسباب اتضحت طبيعتها.

فخلال الحرب العالمية الثانية كانت هناك حالات حصار أرغمت تلك الأقطار وبصفة مؤقتة على إنتاج موادّها الاستهلاكية.

وأمكن التوسع النسبي في التصنيع بعد الحرب اعتبارا لانخفاض مستويات الأجور والضرائب ، الأمر الذي كان بمثابة تحفيزللرساميل الفرنسية بالخصوص.

وإن توافد وانسياب هاته الرساميل إلى الأقطار الوسطى في المغرب العربي الكبير ، مرجعه كذلك إلى أسباب فرنسية صرفة. فلقد كانت آنذاك تخوفات في فرنسا من حملات التأميم التي شرع فيها ومن الانعدام النسبي - ظرفيا - للإستقرار السياسي. وكل هاته معطيات اكتنفت الجمهورية الرابعة غداة الحرب العالمية الثانية.

وبعد الحصول على الإستقلال السياسي بادرت الأقطار المغاربية كل على حدة وحسب اختياراته إلى تطوير هياكلها الصناعية وإلى إحداث مراكز للتصنيع.

وإذا كانت الجزائر قد راهنت بصفة مبكّرة وملحوظة على سياسة الصناعات "التصنيعية" الثقيلة القائمة على البتروكيماويات والصلب[12] ، فقد نهجت تونس في الستينات وبصفة عامة سياسة وسطا مماثلة وبادر المغرب منذ ذلك الحين إلى الرهان أساسا على صناعات التغذية والنسيج وعلى تصنيع الفوسفاط.

ولقد مرت سياسة تصنيع هاته المادة الخام في المغرب الذي به أهم المنشآت العربية لصناعة الفوسفاط ، بمرحلتين اثنتين (في الستينات بمركّب مغرب - كيمياء في آسفي وابتداء من السبعينات بالجرف الأصفر قرب الجديدة في مشاريع مغرب - فوسفور).

وفي ليبيا وموريتانيا تأكّدت وخاصة منذ السبعينات سياسات التصنيع التي أفضت بأساليب وبوتيرات مختلفة إلى إحداث منشآت للصناعات التحويلية هي عبارة في مجملها عن صناعات إحلالية للواردات من منتوجات الإستهلاك وهي عبارة كذلك في حالات معينة عن نواة للصناعات الثقيلة.

لكن بينما يتم ويتيسّر ذلك في ليبيا بوتيرة أكبر وبتوظيف موارد مالية ذاتية في مجالات تتصدّرها الأنشطة النفطية ، فالأمر في موريتانيا يتعلق عموما بمشاريع أقل أهمية نسبيا (باستثناء مشاريع الصلب) وبدعم مالي متزايد من لدن أقطار الخليج العربي وباقي أقطار المغرب العربي والأقطار الصناعية الغربية.

وإذا كانت النماذج الصناعية في العالم العربي وبوجه عام تتعزّز خلال العشرين سنة الأخيرة ، فهناك عيّنات منها تعرف طفرات خاصة ، على رأسها النماذج في طريق التوسّع السّريع في أقطار الخليج ومند بروز الفوائض النفطية[9]. إنها نماذج تراهن على الصناعات الأساسية في مجالات البتروكيماويات والكيماويات والتعدين بالإضافة إلى وحدات إنتاج مواد الإستهلاك العادية.

وإن النماذج الخليجية للتصنيع يتم إرساء دعائمها في الواقع بمجهود استثماري شامل يهم كل مكونات الإقتصاد الوطني وبما فيها القطاعات الإجتماعية والتجارية ومجالات البنى التحتية.

وهي والحالة هاته جديرة بالمتابعة والتحليل في الأمدين المتوسط والطويل قصد استخلاص العبر.

وإن أهم ما يتوخى من هاته النماذج هو الإعداد لمرحلة ما بعد النفط.

وعلى صعيد العالم العربي ككل ، الهدف من التصنيع يبقى تعزيز مكتسباته ويبقى كذلك الإعداد لما بعد سنة 2 000 خاصة و أننا و لجنا باب الثورة العلمية والتكنولوجية - وما هي إلا امتداد للثورة الصناعية في طورها الثالث - التي تفرز تقنيات جديدة ومتجدّدة تجعل التجاوز التدريجي لبعض مظاهر التصنيع التقليدي ضرورة حتمية (عصر الإعلاميات وتكنولوجيا الحياة وغزو الفضاء والألياف التركيبية ... إلخ).

هاته مجالات لا مناص فيها من مواصلة البحث العملي وتكتيل الإمكانيات المالية وإنجاز المشروعات المشتركة.

تركة حقب مضت

بسقوط غرناطة ، آخر المعاقل العربية في الأندلس (1492) ، ستبدأ بصفة عامة ، نسبيا ولمدة غير وجيزة في العالم العربي مرحلة جزر سبقتها مرحلة مدّ وإشعاع حضاري وماديّ دامت حوالي سبعة قرون.

وفي منتصف القرن السادس عشر الميلادي لم يبق من بلاد العرب تقريبا وخارج نطاق الإمبراطورية العثمانية سوى المغرب وقلب الجزيرة العربية.

وهكذا ستكون كثير أو بعض من مظاهر تاريخ جل الأقطار العربية خلال أربعة قرون مرتبطة بتاريخ الإمبراطورية العثمانية.

أوخذ عليها أحيانا انزواؤها اقتصاديا و اجتماعيا وعدم مسايرتها للنهضة وللثورة الصناعية الأوروبية واعترف لها أحيانا أخرى بتألقها العسكري وبإقدامها بين الفينة والأخرى على بعض الإصلاحات.

ولوحظ كذلك اصطدامها بمعارضة أوروبا لها وبتعرضها لاقتطاع أجزاء منها.

وإذا كانت الإمبراطورية العثمانية لم يتم تقويضها نهائيا إلا بعد الحرب العالمية الأولى ، فإن هذا لم يحل و منذ بداية القرن التاسع عشر دون بداية مسلسل احتلال و استعمار أطراف هامة في العالم العربي.

وإن هذا المسلسل الأوروبي سيتخذ حسب الأقطار العربية أشكالا مختلفة وسيطرأ في فترات متباينة.

ولم تمثل أقطار المعرب العربي الكبير إستثناء من هاته القاعدة.

فالمغرب الذي احتفظ باستقلاله عن الإمبراطورية العثمانية وبكيانه كدولة قائمة الذات و شاسعة الأطراف ، تم تقسيمة وعلى مراجل متوالية إلى عدة مناطق أو جيوب.

وهاته المناطق أو الجيوب هي وعلاوة على منطقة الحماية الفرنسية بالوسط (1912) ، المنطقة الشمالية الخاضعة للحماية الإسبانية (1912) والمنطقة الصحراوية الجنوبية وطرفاية وسيدي إيفني. وكلها وإن تم السطو عليها منذ القرن التاسع عشر ، لم يتمكّن الإسبان من التواجد فيها عسكريا إلا بعد الثلاثينات في القرن العشرين.

وإضافة إلى هذا ، هناك منطقة طنجة الدولية و مدينتا سبتة ومليلية والجزر المتاخمة لهما. وهاته الثغور الشمالية المحتلة شرع في التمهيد لاحتلالها و الاستيطان بها من لدن البرتغال ثم إسبانيا وذلك موازاة مع طرد وتهجير أهل الأندلس (القرن الخامس عشر).

ولقد حصّل المغرب على استقلاله في 1956 ليسترجع طرفاية (1958) وسيدي ايفني (1969) والمناطق الجنوبية (المسيرة الخضراء ، نوفمبر 1975).

أما الإتصالات الإستعمارية الأوروبية مع موريتانيا فقد تمّت مع بداية القرن الخامس عشر. لكن التواجد الفرنسي لم يكن فعليا وملموسا به إلا في مستهل القرن العشرين (حصول على الاستقلال في 1960).

وخضعت الجزائر لاستعمار فرنسي استيطاني ومباشر (1830-1962) جعلها خاضعة إداريا للداخلية الفرنسية وعلى النقيض من نظامي الحماية في المغرب وفي تونس (التبعية لإدارة الخارجية الفرنسية).

وقد فرضت الحماية على تونس في معاهدة "الباردو" (1881) مدعّمة بمعاهدة "المرسى" (1883). وتم استقلالها في 1956.

وفي حالة ليبيا كان هناك غزو واحتلال إيطالي (1911-1912) تم وضع حد نهائي له في مستهل الخمسينات.

وبصفة عامة أصبحت الأنظمة الإقتصادية العربية في حقب الإستعمار تحمل في آن واحد سمات التحديث والاختلال ببروز وتعزيز بنيات ازدواجية حظيت فيها القطاعات العصرية بأهم الإستثمارات وهمّشت فيها القطاعات التقليدية التابعة لها وهي المؤمنّة العيش للسواد الأعظم للمواطنين العرب.

وجاء الإحساس الأول بالتحدّي الأوروبي من خلال التجارة البحرية وباستيطان المهاجرين الأوروبيين وبتدفق الرساميل الأوروبية بدرجات وفي مواقع مختلفة على الخريطة العربية.

وعندئذ أقيمت النواة الأولى للأجهزة البنكية وطوّرت أساليب النقل والهياكل الإنتاجية بهدف خدمة التجارة الخارجية ومصالح المعمّرين.

وعلى أي ، بدأت الأنشطة الإقتصادية آنداك في العالم العربي تندمج تدريجيا في إطار السوق العالمية لتفرز نماذج محيطية تابعة لأقطار المركز (13).

وتحديدا ، في المغرب العربي ، خضع التطور الإقتصادي والإجتماعي في عهود الإحتلال لسيرورة عامة يمكن استيعاب خطوطها العريضة عبر تصوّر في ثلاثة مراحل :

- دفعة استيطانية أوروبية (فرنسية وإسبانية وإيطالية بالأساس) واستعمار عقاري في القطاع الفلاحي.

- استثمارات في البنى التحتية واستغلال في التجارة والمالية في تزايد ملحوظ ابتداء من 1930 ، أوج المغامرة الاستعمارية ، تعزيزا في ذلك لدعائم التبعية و الازدواجية المجالية والاقتصادية والاجتماعية.

- تصنيع نسبي فرض نفسه مؤقتا و خاصة أثناء و مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ولأسباب سلف ذكرها.

ويستدعى نمط التطور العام هذا بعض التوضيحات :

- لقد كان أكثر جلاء في حالات الاستعمار الفرنسي (تخلّف نسبي للرأسمالية في إسبانيا وإيطاليا) وفي الجزائر وتونس ووسط المغرب أكثر منه في موريتانيا (ظروف طبيعية أقل ملاءمة).

- كانت للاستيطان الأوروبي وطأة أكبر في الجزائر (استعمار مباشر). وإذا كان من المسلّم به أن جل السكان الأجانب تمركزوا تدريجيا في أقطار المغرب العربي

في الحواضر الكبرى فإن نسبة هؤلاء السكان في مجموع القاطنين بالجزائر - العاصمة ، خلال النصف الأول للقرن العشرين ، فاقت في الأهمية (أزيد من 60 %) نفس النسبة في الدار البيضاء وتونس - العاصمة مجتمعتين (أقل من 50 %).[14]

وحوالي 1955 (أي قبيل الاستقلال) ، كانت الجزائر تأوي جالية فرنسية يناهز تعدادها المليون نسمة. وهذا التعداد يزيد على ما كانت عليه الأمور في المغرب وتونس مجتمعين (360 ألف و 180 ألف نسمة ، على التوالي).[15]

وستعرف مدينة الدار البيضاء تزايدا سكانيا ملحوظا وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية لدرجة أصبحت معها تدريجيا أول حاضرة في المغرب العربي (أزيد من 550 ألف نسمة ابتداء من 1948) وكانت هاته المرتبة سابقا للجزائر - العاصمة (أزيد من 200 ألف نسمة في 1936).[16]

- تبلور الاستعمار الفلاحي في أقطار المغرب العربي ذات المؤهلات الطبيعية ارتكازا على استصدار مجموعة من النصوص القانونية (قانون "فارنيي" [17] في الجزائر سنة 1873 وإقرار نظام التصريح أو القيد الرسمي منذ 1885 في تونس وسنة 1913 في المغرب).

وهكذا أمكن للمستعمر الاستحواذ على خيرة الأراضي الفلاحية وإرغام الأهالي على الاكتفاء بالرقع الفلاحية الأقل جودة و مردودية.

- لقد أحدث قطاع عمومي وشبه عمومي ليساهم بسهم وافر في الإستثمارات بالقطاعات المحظوظة (طرق ، موانىء ، سكك حديدية ، قطاعات التصدير والتجارة والعقارات ومؤسسات الإئتمان والتجهيزات الإدارية ...) التي تندرج في إطار التبعية للخارج وتخدم مصالح فئات المعمّرين.

وتم بصفة عامة تهميش الأنشطة المباشرة الإنتاج (الصناعة التقليدية ، الصناعة التحويلية والتحويلية...) والقطاعات الإجتماعية (التكوين المهني والجامعي...)

الفصل الثاني

النّماذج و الإفرازات المقارنة للنّماء

الأنظمة الإقتصادية المستهدفة مقارنتها لاستخلاص العبرة من أجل الإندماج والوحدة (الفصل الثالث)، بالإمكان تعريفها كخليط - قابل للتغيّر في الزمان والمكان - بين تدخّلات الدولة كمركز للقرار وكمصدر للتنسيق من جهة وتصرّفات باقي الفاعلين الاقتصاديين كمنتجين أو كمستهلكين - أو ككلاهما معا - من جهة أخرى.

لكن تحديد معالم الأنظمة الاقتصادية بالواقعية وبالشمولية اللأزمتين ، لن يتأتّ إلا باعتبار - علاوة على الأسس التي تقوم عليها وهي التي تمّ تناولها في الفصل الأول - توجّهاتها واختياراتها وحركياتها وبنياتها (موضوع هذا الفصل الثاني).

ومن المسلّم به أن سياسات التخطيط في أهدافها الكمية والنوعية من شأنها إبراز طبيعة وأبعاد تلك التوجهات و الاختيارات ، خاصة وأن هاته السياسات في العالم العربي عامة وفي المغرب العربي خصوصا واكبها اكتساب خبرات تقنية وأصبحت لها تجارب تطبيقية قمينة بالدرس و المتابعة.

ومن حيث الحركيّات والبنيات الإقتصادية والإجتماعية كإفرازات للسياسات العامة المرسومة في وثائق التخطيط ، إذا لم يكن دوما متيسّرا - بكل مظاهرها وفي كافة الأقطار كما هو الشأن مثلا في موريتانيا وليبيا - إجراء المقارنة بدقة مطلقة ولاكراهات إحصائية ، يبقى في المتناول ، على ضوء ما يتوفّر من معلومات ، تبيان العديد مما يطبع الأطراف في المجموعة العربية من تجانس أحيانا ومن تباين أحيانا أخرى.

وكل من التجانس والتباين في الأنظمة الإقتصادية العربية وبشروط معينة - بعضها متوفّر والبعض الآخر قابل للبلورة - هو المهماز المحرك والمعطى الضامن لإنجاح عملية الاندماج الاقتصادي.

إن طبيعة النماذج والإفرازات المقارنة للنّماء في اتحاد المغرب العربي خلال العقود الأخيرة لتؤكد صدق هاته المقولة القابلة للتعميم على العالم العربي بكل مكوّناته.

كيف وإلى أين يسير التخطيط ؟

في السنوات الأخيرة ، اتّسمت الوضعية الدولية وبصفة عامة بظرفية مالية صعبة لا زالت - بالرغم من بعض الإنفراجات و المؤشرات الإيجابية في أعقاب مجهودات التصحيح والتقويم - جل أقطار العالم الثالث بما فيه الأقطار العربية وحتى المصدّرة للنفط منها تعاني في إطارها ، بصفة أو بأخرى من بعض المضاعفات الأمر الذي نجمت عنه أحيانا تراجعات في إنجاز المشاريع وتفاقم العجز في التوازنات الأساسية.

وهكذا أضحى التحكم في التخطيط الكمي صعب المنال وعرفت بعض الاقتصاديات العربية وغير العربية فترات إمعان ولا تخطيط.

لكن يبقى التخطيط دوما ضرورة تفرض نفسها قصد الإعداد و العمل من أجل إرساء دعائم الاقتصاد والمجتمع القويين والمتوازنين وسواء كان ذلك في فترات النمو والبحبوبة أو في فترات التأزّم والكساد.

فالتخطيط ومنذ العقود الأربعة الأخيرة هاجس وتجربة معيشة في الأنظمة الاقتصادية كافة ومهما تباينت طبيعتها وهياكلها.

والمرغوب فيه وهذا ما يقع حوله شبه إجماع ، هو أن تكوّن وثيقة المخطط محددة للاختيارات والتوجّهات العامة وللأولويات القطاعية وللأهداف الكمية والنوعية أخذا في الاعتبار النظرة الشمولية والتكامل والانسجام بين مكونات الاقتصاد ، العامة منها والخاصة ، الأولية منها والثّانويّة والثّالثيّة ، الاقتصادية البحتة منها والإجتماعيّة.

وإذا كان من المرغوب فيه كذلك هو تطابق الأهداف مع المنجزات في المستقبل ، لا محيد في التخطيط من قابليته التكيّف مع المستجدّات. ومن المحتمل والحالة هاته عدم بلورة ذلك التطابق في الواقع. وقد يكون مرجع ذلك إلى إكراهات

وظروف قاهرة. لكن هناك حالات أخرى قد تفسّر عدم بلوغ الأهداف المتوخاة. ومؤداها عدة أسباب من ضمنها سوء الضبط والتقييم أو سوء الاستيعاب وعدم التجاوب التلقائي مع المخطط من لدن قاعدة الهرم الاقتصادي أو قلة الحوافز والإجراءات المواكبة لإنجاح المبادرات الإستثمارية.

وحقا للمخطط مفهوم تقني يتجلّى في ارتكازه على المنهجية العلمية للنظريات الاقتصادية وعلى المهارة الفنيّة في الإحصاء والإقتصاد التطبيقي وعلى آليات ومعادلات المحاسبة القومية ومن خلال المركّمات وصياغة التوازن الأمثل بين الموارد والاستخدامات.

لكن المخطط وفي نهاية المطاف لا مناص فيه من الحدس والاجتهاد الأمر الذي يضفي عليه وبالنسبة لكل قطر نكهة ومسحة خاصة وطابعا سياسيا واجتماعيا مميّزا.

من هذا المنطلق أصبحت للعالم العربي عموما وللمغرب العربي خاصة ، تجربة ليست هيّنة ، واكبها التحكم التدريجي في التقنيات وأفرزت نماذج ، متقاربة أحيانا ومختلفة أحيانا أخرى ، مستوجبة في ذلك إحكام التنسيق ، توطيدا لأواصر التعاون وتحقيقا للإندماج الإقتصادي المنشود (18).

وقبل حصول العديد من الأقطار العربية على استقلالها السياسي ، لم يكن توجيه اقتصادياتها يخضع لفلسفة تخطيط خاصة بها وواضحة المعالم. بل تم الاكتفاء فيها وفي أحسن الحالات بإعداد برامج للتجهيز أو للإستثمار لا تتوفّر فيها العناصر اللازمة لتجعل منها مخططات بالمفهوم العلمي أو في خدمة المصالح القومية. لقد ظلت هاته البرامج محدودة الأفق والمحتوى وبقيت مرتبطة بالمصالح الخارجية.

ولقد عرفت جل الأقطار العربية مراحل انتقالية وإعدادية تلتها بصفة عامة منذ الستينات فترات برزت وتكرّست فيها سياسات التخطيط الذي يتوخى المنهجية والشمولية. وكان شأنها في ذلك شأن الكثير من أقطار العالم الثالث.

ولدول اتحاد المغرب العربي تجربة في صياغة مخططات تحمل سمات ومميزات تجد لبعضها نظائر في باقي أطراف العالم العربي.

ومرت سياسة التخطيط هاته ، بصفة عامة ولحدّ الآن بمرحلتين اثنتين. الأولى في الستينات ، وضعت خلالها مخططات عملت بطريقة أو بأخرى على ترسيخ وتوطيد الأنظمة الإقتصادية. والثانية شرع فيها مع مطلع السبعينات من منظور التوسّع في النموّ مقترنا ومنذئذ بالحرص على التكيّف وإعادة الهيكلة وذلك تحت وطأة ردّ الفعل من لدن أقطار العالم الثالث المنتجة للمواد الخام الأساسية.

وبعد مدّ وجزر ستعرف هاته المرحلة من نهاية السبعينات إلى الآن حالات توقّف وإمعان في التخطيط ، المستهدف منها التقويم الاقتصادي والتصحيح المالي ومحاولة إعداد العدة لولوج القرن المقبل الذي لم تعد تفصل عنه إلا سنوات معدودات.

ففي إطار المرحلة الأولى ، أخذ المغرب بمخططات (1960 - 1964 ، 1965 - 1967 ، 1968 - 1972) ، ارتكزت على استراتيجية قوامها اختيارات شبه ليبرالية (تشجيع القطاع الخاص والانفتاح على الأسواق الخارجية دون التخلّي عن دعم القطاع العام وعن مراقبة أحوال العرض والطلب لما تقتضي الأمور ذلك). وأعطت هاته المخططات الأسبقية للرفع من مستوى الإنتاج الفلاحي ولتنمية القطاع السياحي و لتكوين الأطر.

وفي موريتانيا تقرر في المخططين الخماسيين (1963 - 1966 ، 1970 - 1973) إنعاش الإنتاج في قطاعي المعادن والفلاحة ووضع اللبنات الأولى للإقتصاد الوطني الحديث العهد بالاستقلال وفي مجالات كالنقل و المواصلات.

ولقد تحدّدت في المخطط الثلاثي 1967 - 1969 وفي المخطط الرباعي 1970 - 1973 ، بالجزائر ، الملامح الأساسية للنظام الاقتصادي الجديد والمتمثلة أساسا في الصناعات الثقيلة (البتروكماويات والصلب) وفي إصلاح الهياكل الزراعية وفي البحث عن تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

وفي تونس ، تم العمل خلال "تجربة بنصالح" ، 1962 - 1969 ، ذات التوجه الاشتراكي بـ "توقّعات عشاريّة" ، 1962 - 1971 ، استهدفت ، بتدخل الدولة ، إنجاز الاستثمارات في القطاعات الأساسية وإصلاح البنيات الإقتصادية وفي طليعتها الهياكل الزراعية.

ونهجت ليبيا في الستينات سياسة تخطيط باختيارات ليبرالية تجلّت في المخطط الخماسي 1963 - 1968 ثم في مخطط 1969 - 1974 الذي تم العدول عنه نهائيا لتحل محلّه في البداية برمجة سنوية تنبىء بتخطيط جديد و طموح (ميزانيتان للتنمية في 1970 - 1971 وفي 1971 - 1972).

ومع بروز الإرهاصات الأولى للنظام الإقتصادي الدولي الجديد المتّسم في الواقع بالتقلّبات الملموسة في بداية السبعينات (تصحيح ثم تذبذب في أسعار الطاقة والمواد الأولية منذ 1973) ، أملت ضرورات التكيّف مع المستجدات المالية والإقتصادية سياسات تخطيط لا تشكّل في بعض الحالات قطيعة مطلقة مع تصاميم الستينات لكنها تحمل في العديد من مظاهرها توجّهات أخرى يجوز اعتبارها بمثابة نفس يحمل في طيّاته وإلى حدّ ما تقاربا في تحديد الاختيارات والأهداف التي أصبح الطابع الاجتماعي والنوعي يطغى عليها أحيانا.

ففي المغرب وانطلاقا من تشبث المخطط 1973 - 1977 بالأهداف التقليدية (فلاحة ، سياحة ، تكوين الأطر) تمّ الأخذ في الاعتبار مبدأ الزيادة النسبية من مستوى التصنيع والتوزيع الأكثر تكافأ لثمرات النمو والعناية الخاصة بقطاعات السّكن والصيد البحري والصناعة التقليدية. وكان ذلك في ظرف مكّنت فيه أحوال السوق الدّولية وبصفة مؤقتة (1974 - 1976) تحسين إمكانيات التمويل الذاتية. وبالرغم من رداءة الأحوال الطقسية المؤثرة في المنتوج الفلاحي ، خلال السنوات 76/74/1973 ، أفضى تطبيق المخطط إلى وتيرة نمو (بالأثمان القارة لسنة 1969) متوسطها السنوي 8 % ومعدل تراكم (خارج القسمة بين تكوين الرسمال الثابت الإجمالي والإنتاج الداخلي الإجمالي) فاق لأول مرة 20 % (19).

وللمخطط الثلاثي (1978 - 1980) ، الإنتقالي والتبصّري ، سمات تميّزه عن المخططات السابقة. وتتجلّى بصفة خاصة في اتخاذ تدابير التصحيح اللازمة للحد من الضغوط على التوازنات الاقتصادية الأساسية (تقويم الوضعيات المالية والنقدية وتحسين الأداءات الخارجية) دون التخلّي عن دعم الإستثمارات والتجهيزات التي انجزت في المخطط السابق.

وخلال الفترة 1978 - 1980 ، بقي نموّ الإنتاج الداخلي الإجمالي (بأسعار 1969) محدودا في 3 % وارتفع معدّل تغطية الواردات بالصادرات ليستقرّ في مستوى 57,4 %. أما العجز في ميزان الأداءات فقد تقلّص ليقلّ عن 120 مليار درهم سنة 1980. وقدّر عجز الخزينة العامة في نهاية المخطط بحوالي 8,5 مليار درهم ، موّل من موارد خارجية بنسبة فاقت 50 %.

وتم كذلك النقص من و تيرة تزايد الكتلة النقدية ليبقى في حدود 11 % فقط سنة 1980. (20).

وإذا كان المخطط 1981 - 1985 يعتبر مخططا للإنطلاقة (معدل نمو سنوي قدره 7,7 % للاستثمارات و 8,5 % للصادرات و 6,5 % للإنتاج بالأثمان القارة لسنة 1981) ، فإنه شكّل ابتداء من منتصف 1983 (إكراهات الظرفية الاقتصادية الدولية ورداءة الأحوال المناخية) إطارا لمواصلة سياسة التصحيح والتقويم والإصلاح للأوضاع المالية.

وهكذا لم تبلغ نسبة التزايد السنوي للإنتاج الداخلي الإجمالي بالأسعار القارة ، 3 %. ولم يزد حجم الاستهلاك العائلي عن 5,7 % (21). وفي مجال إعادة التوازن المالي الداخلي لوحظ تقليص في النفقات وتزايد في المداخيل بالميزانية العامة للدولة.

وبعد سنتي تفكير وإمعان (1986 - 1987) ، دون تخطيط ، تقرر إصدار مخطط يرتكز على استراتيجية جديدة. إنه "مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، 1988 - 1992" الذي يتجاوز النظرة القطاعية التقليدية ليتشبّث بأهداف نوعية أكثر

منها كمية وذات أبعاد اجتماعية بيّنة (إنعاش العالم القروي وإصلاح التعليم وتعزيز الإمكانيات البشرية والمالية للجماعات المحلّية وإعادة هيكلة القطاع العمومي وإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة المحدثة لمنافذ الشغل وتشجيع المبادرة الحرة). ويضطلع القطاع الخاص في هذا المخطط بإنجاز أزيد من 50 % من إجمالي الاستثمارات.

وفي تونس ، بعد فشل تجربة "بنصالح ، 1969/1962" ، استؤنفت خلال 1974/1973 سياسة الدعم للاستثمار الخاص. وبقي القطاع العمومي يتحمّل بصفة طبيعية تكاليف الاستثمارات الأساسية. وواصلت الدوائر المسؤولة العمل بالتخطيط التوجيهي (المخطط الرباعي 1976/1973) في ظروف مالية دولية ملائمة أملت تحديد أهداف تنمّ عن التوسّع في النماء ، استفادت منه وبالدرجة الأولى مختلف الصناعات التحويلية (حوالي ثلث الاستثمارات المبرمجة) والفلاحة (15 %) والسياحة (10 %).

وسيولي المخطط 1981/1977 وبدوره ، الأسبقية للصناعات. لكن الأهداف المتوخاة منه في مجال الاستثمار والإنتاج لم يتم تحقيقها برمّتها. [22]

وبقيت شيئا ما أهداف مخطط الفترة 1986/1982 دون ما كانت عليه الأمور خلال 1981/1977 (معدل تراكم قدرة 25,6 % بـدل 29,8 % ونموّ فـي الإنتـاج قـدره 15,6 % عوض 15,9 %). فهذا المخطط الآخذ في الاعتبار ، عند صياغته ، الإكراهات التي تواصل تأثيراتها في الاقتصاد التونسي (خاصة منها الضغط الديموغرافي واختلال التوازنات الخارجية) لم يضع توقّعاته بالإبقاء على الاختيارات والتطوّرات التي سبق العمل بها في المخططات السابقة.

لذا ، ومزيدا في التوضيح ، تم التقليص النسبي من و تيرات التزايد للاستهلاك الخاص بالأسعار القارّة (6 % بدل 7,6 %) وللصادرات (6,6 % عوض 7,6 %). لكن وبموازاة ذلك رفع سقف وتيرات النمو المحتمل للاستثمارات حسب توزيعها على القطاعات الأساسية : 19,5 % في الصنـاعـات التحويلية مقابل 18 % و 18,5 % في الفلاحة بدل 12,9 % و 5,5 % في السياحة عوض 2,6 %.

ونظرا لعدم ملاءمة الظرفية الدولية - خاصة في مجال تسويق المواد المعدنية والطاقية - والظرفية الفلاحية ، أفضى تطبيق المخطط إلى الحدّ من إمكانيات إنجاز أهدافه [23].

وفي موريتانيا ، مع استصدار قانون جديد للاستثمارات يرمي إلى تشجيع المبادرة الحرة دعما للنموّ الاقتصادي المنشود ستبرمج في التصميم الثالث من نوعه ، 1976/ 1980 عدة مشاريع إنمائية اكتست بالأساس طابعا صناعيا وفلاحيا مع العناية بمواصلة الاستثمارات في البنى التحتية. لكن ستؤول الأمور حوالي 1979 إلى نهج سياسة للتصحيح والمراجعة المالية لما تم إقراره في بداية هذا المخطط ولنفس الاعتبارات المرتبطة بالظرفية المالية والفلاحية الغير الملائمة. وسيترك تدهور هاته الوضعية بصماته على صياغة التوجهات والتوقعات الكمية الواردة في التصميم الموالي 1985/1981.

وبالرغم من ذلك تقرر في إطاره إنهاء إنجاز المشاريع التي سبق الشروع فيها والزيادة من إمكانيات الإنتاج في قطاع الصيد البحري ومواصلة السياسة الهادفة إلى تكريس الاستقلال الاقتصادي.

وفي وقت أصبحت فيه بنيوية ، في الاقتصاد الموريتاني ، معطيات المديونية المفرطة ووقع الجفاف وتدهور أسعار مبيعات الحديد ، سيتخذ مخطط 1988/1985 طابع برمجة للتقويم المالي والاقتصادي لم تنف ضرورة المزيد من التنمية في المجال الفلاحي - بما فيه الصيد البحري - وفي قطاعات المقاولات الصغرى والمتوسطة وضرورة المزيد من الدعم للقطاع الخاص المطالب بتكثيف تدخلاته وعملياته الاستثمارية.

وفي القطر الليبي ، انسجاما مع إعادة النظر في السياسة الاقتصادية و الاجتماعية ستوضع وعلى التوالي روايتان لمخطط ثلاثي 1975/1972 هادف إلى توسيع وتعزيز القاعدة والهياكل الإنتاجية في قطاعات تصنيع النفط وقطاعات إنتاج مواد الاستهلاك الأساسية وتطوير بنيات النقل والمواصلات. وكان من الأهداف الرئيسية لهذا المخطط كذلك ، إنعاش الخدمات الاجتماعية.

ويمكن اعتبار مخطط 1980/1976 ، بحكم تشبثه - بموازاة عنايته بقطاعات هامة كالسكن والنقل والمواصلات - بوتيرة نمو في الإنتاج القومي الاجمالي قدرها السنوي 10 % وبجعله للتنمية الفلاحية نفس الأسبقية كالتنمية في الصناعات الاستخراجية والتحويلية (18 إلى 20 % من مجموع الاعتمادات لكل من الفلاحة والصناعة على حدة) ، يمكن اعتبار هذا المخطط في فلسفته ومحتواه بمثابة نقلة كمية ونوعية ستتأكّد في التصميم الموالي 1981/ 1985.

فهذا التصميم المقر لحجم استثمار ضخم ، في حدود حوالي 100 مليار دولار ، سيضع لائحة للمشاريع ، على رأسها ، مرة أخرى ، البرامج الفلاحية (تنقيب وجلب المياه ، محاربة التصحّر...) وبرامج التكوين والتصنيع.

وبالرغم من التراجع الحاصل دوليا في معطيات تسويق النفط بعد الطفرة الثانية لسنتي 1979/ 1980 ، واصل الاقتصاد الليبي خلال التصميم إنجاز مشاريعه الإنمائية.

وبالنسبة للجزائر ، ستواصل وتتعزز في المخطط الرباعي 1974/ 1977 السياسة التي سبق رسمها وإعطاء الانطلاقة لها قبيل وفي السنوات الأولى للإستقلال (ميثاقا الجزائر وطرابلس ومخططا 1969/1967 و 1973/1970).

إنها السياسة الهادفة إلى التصنيع الثقيل وإصلاح الهياكل الزراعية وإقرار الاستقلال الاقتصادي والتي أفرزت إيجابيات وسلبيات يختلف التقييم حولها [24].

لكن المرجّح أنها أفضت إلى حلول أكثر مما أثارت من مشاكل ستحاول المخططات الأخيرة تجاوزها.

وفي مخطط 1977/1974 سيخصّص للصناعات ما يزيد على 40 % من مجموع الاستثمارات. وأزيد من 80 % من هاته الحصّة كان من نصيب الصناعات الأساسية (النفط والصلب ومواد البناء). وإذا كان هذا المخطط في مجمله عبارة عن إطار لتكريس التوجّهات السابقة فإنه ينفرد بكونه أولى عناية متزايدة لاستثمارات البنى

التحتية والسكن والفلاحة. وفي نهاية فترته أضحى مطروحا جدوى العمل بالسياسة الاحلالية للواردات عبر إحداث وحدات للصناعات الخفيفة.

وبعد سنتي إمعان و تدبّر 1979/1978 ، سيتم استصدار مخطّطين رباعيين ، الغرض المعلن عنه رسميا من خلالهما ، ضرورة تجاوز القصور والنقص اللصيقين بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا فمخطط 1984/1980 الذي أبقى للتصنيع حصة الأسد من الاستثمارات (38,6 %) ، لم يغفل التزايد الملحوظ للنفقات ذات الطابع الاجتماعي المباشر (سكن وتربية وتكوين وتجهيزات جماعية...). إن ثلث مجموع الاستثمارات تم رصده لهاته القطاعات إنطلاقا من الحرص على تلبية الحاجيات الملحة للسكان. ولقد اتضح كذلك في هذا المخطط الوعي بالتخفيف من التكاليف الباهضة لبرامج التنمية وبإصلاح هياكل وأساليب التدبير وبتحسين وتكثيف تهيئة التراب الوطني.

وكل هاته الأهداف سيتبنّاها عموما مخطط 1989/1985 مع إلحاحه على الدعم المتنامي لقطاعات هندسة المياه والفلاحة.

إنها اختيارات تحدّدت وبرزت في ظرف بقي فيه الاقتصاد الجزائري يتّسم باستمرارية الإرتفاع في معدل التّراكم كخارج قسمة بين تكوين الرّسمال الإجمالي والإنتاج الداخلي الإجمالي (40 %) وباتجاه حصة الفلاحة واستهلاك العائلات في الإنتاج الداخلي الإجمالي ، نحو الإنخفاض (أقل من 10 % و 50 % ، على التوالي، حوالي 1985). [25]

وإن التوجّهات الجديدة في التخطيط الجزائري ، ابتداء من 1980 ، طرأت في توقيت عبّرت فيه الدوائر السياسة للبلاد عن رغبتها إتمام عمليات الإصلاح الزراعي التي بلغت طوريها الأول والثاني الخاصّين بالإنتاج النباتي والتي عليها ولوج الطور الثالث المتعلق بالمناطق القاحلة والشبه القاحلة وبالنشاط الرعوي للأغنام.

وكان الأمر يتعلق كذلك عندئذ بإعادة الاعتبار وبفك الخناق على أنشطة القطاع الخاص وبما في ذلك الأنشطة ذات الطابع الفلاحي [26]. ومن نفس المنطلق الإصلاحي تقرّر تعزيز المراقبة و إعادة هيكلة القطاع الصناعي العمومي. [27]

عندما تتفاوت الإمكانيات...

من أكبر الرّقع الصحراوية امتدادا وأكثر الكثافة السكانية تدنّيا في اتحاد المغرب العربي (أقل من 3 نسمة في الكيلومتر المربع) ، تلكم بعض من السّمات المشتركة بين ليبيا وموريتانيا.

لكن هناك من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في هذين القطرين ما يدلّ على أن النموذجين السائدين فيهما يحملان مظاهر الاختلاف والتباين (في ما بينهما وبالنسبة لباقي النمادج في المغرب العربي ، أي في تونس والجزائر والمغرب) [28].

لكن التفاوت لا يدلّ في الواقع على التنافر. بل إنه - و هذا بديهي ، في حالة الإندماج - مدعاة للتكامل. [29]

ففي اتحاد المغرب العربي تشير الإحصائيات [28] ، قبيل عقد التسعينات ، أن أدنى مستوى للإنتاج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد يعود لموريتانيا (أقل من 500 دولار). أما أقصى حدّ لمستوى هذا الإنتاج الفردي فهو من نصيب ليبيا (أزيد من 500 7 دولار).

وهكذا فمؤشّر متوسط الإنتاج للفرد لازال في موريتانيا يمثّل حوالي 5 إلى 6 % فقط مما هو عليه في ليبيا.

وفي موريتانيا أعلى نسبة للسكان القرويين (زهاء 70 %) بينما المجتمع الليبي يبدو أكثر تمدّنا. وبالتالي ففيه أكبر درجة لتمركز السكان في الحواضر (حوالي 60 %).

ومعهود في الاقتصاد الليبي تواجده في أحسن وضعية من حيث الاستقلالية المالية (أهم الفوائض النفطية مقارنة مع القلّة النسبية لتعداد السّكان). وعلى النّقيض من ذلك ، المعهود في الاقتصاد الموريتاني كون المعدل النسبي

لمديونيتـه الخارجية هو الأكثر ارتفاعا من غيره في باقي أقطار اتحاد المغرب العربي. فمجاميع الديون الخارجية في ذمة موريتانيا ، في الأمد الطويل ، مثلث في نهاية الثمانينات أزيد من 200 % في إنتاجها القومي الإجمالي.

إن التنمية الفلاحية وإنعاش العالم القروي في كل من موريتانيا وليبيا - كما في باقي أطراف الاتحاد - يعتبران بصيغة أو بأخرى هاجسين ومطلبين معبّر عنهما صراحة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. لكن وعلى مشارف القرن الواحد والعشرين لازال الإنتاج القومي في موريتانيا مصدره الأساسي إستغلال الحديد والنحاس أولا والثروات السمكية ثانيا. ولازال هذا الإنتاج في ليبيا نفطيا بالدرجة الأولى.

وتقدر الإمكانيات الحالية لإنتاج المعدن الرئيسي في موريتانيا (الحديد) ، بمكمن "فديريك" بحوالي 200 مليون طن خالصة بنسبة 63 إلى 68 %. وتبلغ الوتيرة السنوية لهذا الإنتاج في الوقت الراهن 8 إلى 10 ملايين طن.

وغداة الاستقلال ، سنة 1960 ، تمّ التفكير في موريتانيا جدّيا في استغلال الحديد بمنطقة "كدية الجيل" فشرع في إنجاز الاستثمارات الأساسية الأولى في مكامن "تازاديت" و"رويسة" و"فديريك". وانتهت الأشغال فيها سنة 1963. ويفرغ الحديد بالسكة الحديدية عبر خطّ ممتدّ على طول 650 كيلومترا ، من "الزويرات" إلى "نواديبو" حيث الميناء المختص في تسويق المعادن والذي بإمكانه استقبال بواخر تفوق حمولتها 140 ألف طن.

ولقد أحدثت منذ 1952 ، شركة مغلقة لمعادن الحديد الموريتاني [30] ، برؤوس أموال فرنسية وانكليزية وإيطالية وألمانية. وأصبح تأميم هاته الشركة فعليا ، سنة 1974 ليحل محلّها ما سمي بالمركب المعدني للشمال [31]. وفي 1972 سبق لشركة عمومية (الشركة الوطنية الصناعية والمعدنية) [32] أن أنيطت بها مهمة استغلال الحديد المصدّر بصفة أساسية إلى أقطار السوق الأوروبية المشتركة واليابان. إنه *المنتوج الذي يحتل رأس القائمة في الصادرات الموريتانية (أزيد من 50 % في قيمة مجموع الصادرات).*

إن أسعار تسويق الحديد الموريتاني تعرف في السنوات الأخيرة تدنّيا مرجعه إلى المنافسة في السوق الدولية وخاصة من لدن استراليا والبرازيل وكندا وإفريقيا الجنوبية.

وتلاحظ نفس الظاهرة ، لكن بحدّة أقل ، في ما يتعلق بالمنتوج المعدني الموريتاني الثاني من حيث الأهمية وهو النحاس المستخرج من "كَلـب مغرن" بالقرب من "أكجوط" والذي تأكّد اكتشافه منذ 1946 ليستغل ابتداء من 1971.

وفي 1975 شمل التأميم شركة معادن النحاس لموريتانيا (33) والمحدثة سنة 1967 بتقدمات أصلية موريتانية مع إشراك رؤوس أموال أجنبية وخاصة من مصادر انكليزية وفرنسية وإسبانية. وتقوم الشركة الوطنية الصناعية والمعدنية بتدبير شؤون استغلال النحاس الموريتاني.

إضافة إلى الحديد والنحاس ، تتوفر موريتانيا على كمّيات هائلة من الملح في "سبخات" الشمال وعلى السواحل البحرية.

وهناك من القرائن في موريتانيا - شأنها في ذلك شأن المغرب - ما يدلّ على إمكانية استغلال معادن الأورانيوم والنفط.

وكما هو الشأن كذلك في المغرب ، تتوفر موريتانيا على سواحل غنية بثروات سمكية هائلة. لكن إنتاجها السمكي الحالي (حوالي 60 ألف طن سنويا) لا زال يمثل أقلّ من 13 % بالنسبة لوتيرة الإنتاج السمكي المغربي. ولازالت الأساطيل الأجنبية تنهب ما لا يقل عن مليون طن سنويا من الخيرات السمكية الموريتانية.

ولقد أصبح الصيد الصناعي في هذا القطر ، منذ 1972 ، موضع مراقبة صارمة فأضحى يستحوذ باهتمام متزايد من لدن الخواص الموريتانيين ومن لدن رؤوس أموال ، مصدرها أقطار الخليج العربي.

وتقوم شركة مختصّة في الصناعات السمكية (34) بتأمين جل الخدمات المرتبطة بالتّبريد وكل عمليات التعليب (35). وتعتبر أسواق اليابان وإيطاليا وإسبانيا بمثابة المنفذ الرئيسي للصادرات السمكية الموريتانية.

وتختلف المصادر الرئيسية للثروة المادّية في ليبيا عما هي عليه في موريتانيا. إنها تتمثل بالطبع وإلى حدّ كبير في الموارد النفطية. فبعد الاكتشافات الأولى للنفط الليبي بزلطن سنة 1959 ، ستصبح ليبيا تدريجيا على المستوى الدولي من المنتجين العشر الأوائل. و سيغيّر الإنتاج النفطي الكثير من ملامح الاقتصاد الليبي ليصبح مهمازا محركا لدواليبه. وستقترن هاته السيرورة بوجه عام بتصحيح أسعار النفط ويأخذ زمام الأمور في هذا القطاع الحيوي ، من لدن الدولة وذلك منذ 1970 (إحداث شركة وطنية لتحل محلّ سابقة لها [36] وإبرام اتفاقيات مع الشركات الأجنبية ذات الامتياز ثم اتخاذ إجراءات للتأميم). ولقد كانت هاته التغيّرات بمثابة الإعداد لمزيد من تصحيح أسعار النفط الليبي في 1971 و 1972 [37] . ولقد كانت كذلك تنبيء بما ستلعبه ليبيا من أدوار متميّزة في التقلّبات النوعية التي ستعرفها الساحة النفطية الدولية منذ أكتوبر 1973.

وبفضل الإرادة الحازمة ووعيا بضرورة تنويع مصادر الثروة وانطلاقا مما يدرّه النفط من فوائض مالية ، رفعت ليبيا شعار التحدّي لتطوير قاعدتها الإنتاجية وللتغلّب على قساوة الضروف الطبيعية التي ألقت منذ أمد طويل بثقلها و بتأثيراتها السلبية على الإنتاج الفلاحي. وتجلّى هذا التحدّي ، على سبيل المثال ، ابتداء من 1985 ، عندما تكرّس - بعد تحرّيات ودراسات معمّقة دامت أزيد من عشر سنوات - الشروع في إنجاز رائد مؤدّاه "النهر الاصطناعي العظيم" ، المصرّف للمياه الجوفية الوافرة ، من الجنوب إلى الشمال (من تازربو إلى بنغازي ومن السّرير إلى سرت).

وفي موريتانيا ، بالرغم من كون ظروف الإنتاج الفلاحي لا زالت غير ملائمة عموما ، الطابع القروي هو المهيمن على البنيات الاجتماعية. وتتواجد أهم المناطق الزراعية فيها أساسا على الضفاف الشمالية لنهر السينغال وبواحات المرتفعات في "تاكانت" و"أدرار". وتعتبر الذرة البيضاء أهم منتوجاتها الزراعية. أما النشاط الرعوي فلا زال يؤمّن حوالي 70 % من قيمة منتوجها الفلاحي. ومن منظور آخر ، زهاء 60 % من سكان موريتانيا لا زالوا مشغّلين بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الأنشطة الرّعوية.

إن كلاً من الاقتصاد الموريتاني والاقتصاد الليبي تتعزّز المكتسبات فيهما وخاصة ابتداء من مطلع السبعينات. لكن ذلك يتمّ بأساليب وبوتيرات مختلفة لقطر آخر.

ومن أبرز المنجزات ، تراكم الاستثمارات في مجالات البنى التحتية والوحدات المباشرة الإنتاج. ففي كلا البلدين يتعلّق الأمر بتجهيزات اقتصادية واجتماعية وبصناعات إحلالية للواردات من منتوجات الاستهلاك ، وبتشييد صناعات ثقيلة.

لكن بينما يطرأ ذلك في ليبيا بوتيرة سريعة وفي يسر نسبي بتوظيف موارد مالية ذاتية، في قطاعات مختلفة وبما فيها القطاعات المرتبطة بالنفط ، تنصبّ المجهودات في موريتانيا على مشاريع أقل أهمية عموما ، باستثناء صناعة الصلب بوجه خاص. وتتحقّق المنجزات في موريتانيا بإسهامات مالية متزايدة تتدفّق من أقطار الخليج العربية و من باقي أقطار المغرب العربي ومن مختلف الأقطار الغربية (حجم المديونية الخارجية لموريتانيا حوالي 2 مليار دولار).

وباستقراء بعض المعطيات الإحصائية القابلة للمقارنة [38] ، بالإمكان إبراز مظاهر الاختلاف والتشابه في ديناميات وهياكل الاقتصادين الموريتاني والليبي ، وذلك على النحو التالي :

- من منتصف الستينات إلى نهاية الثمانينات ، يبدو وبصفة عامة أن المتوسط السنوي لمعدل نموّ الإنتاج الداخلي الإجمالي بالأسعار القارّة في ليبيا يمثّل أزيد من مرّتين ما هو عليه في موريتانيا (4,2 % مقابل 2,0 %).

وهذا التفاوت البيّن في وتيرات النموّ العام ، يواكبه تباين أكثر جلاء من حيث نوعية الإنتاج :

- فقطاعات الخدمات تسجّل فيها - بليبيا أكثر منها بموريتانيا - أكبر معدلات النمو السنوية (على التوالي 15,5 % و 6,5 %). وهكذا أفرز أو تزامن توسيع القاعدة الإنتاجية مع دينامية قوية في فروع التجارة وتأمين الخدمات الإدارية.

- أما القطاعات الصناعية المشكّلة في كلا البلدين وإلى حد كبير من الأنشطة الإستخراجية (أساسا النفط في ليبيا، والمعادن الفلزية ، الحديد والنحاس في موريتانيا) والتي هي شديدة التأثر بتقلّبات أحوال السوق الدولية ، فقد عرفت وعلى النقيض من قطاعات الخدمات ، متوسّطا في معدّلات النمو منخفضا نسبيا (1,2 % إلى 2,2 % سنويا).

- وخلال نفس الفترة الممتدّة على طول الخمس والعشرين سنة الأخيرة ، اتسم الإنتاج الفلاحي بالتذبذب وأحيانا بالتراجع الملحوظ وذلك في القطر الموريتاني ذي الطابع القروي الأكثر جلاء والذي كان عرضة أكثر وبصفة كادت تكون بنيوية لظاهرة الجفاف. أما في ليبيا حيث اليسر المالي نسبيا وإنجاز مشاريع فلاحية رائدة باستجلاب المياه الجوفية الغزيرة ابتداء من مطلع الثمانينات ، فالإنتاج الفلاحي عرف نموّاً قياسيا فاق مؤخرا وفي بعض الأحيان معدّلا سنويا قدره 10 %.

- لقد واكبت حتما دينامية النمو العام والقطاعي ، الملحوظة أكثر في ليبيا منها في موريتانيا ، درجة في سيولة الاقتصاد الوطني (معبّر عنها بخارج القسمة بين الكتلة النقدية والإنتاج القومي الإجمالي) أكثر ارتفاعا في الحالة الأولى منها في الحالة الثانية (في منتصف الستينات أقل من 15 % مقابل 6 % و في نهاية الثمانينات أزيد من 34 % مقابل 20 %).

- منذ مطلع السبعينات ، غالبا ما كانت الموازين التجارية في كل من ليبيا وموريتانيا ، موجبة. ومرجع الفائض التجاري فيهما إلى استمرارية وأهمية صادراتهما من المواد الاستخراجية وذلك بنسب تناهز في الغالبية العظمى حصة 99 %. وغالبا ما تلبّى وإلى حدّ كبير الواردات لديهما من منتوجات الاستهلاك والصناعات التحويلية وبنسب تتراوح حسب السنوات بين 60 % و 80 %.

أما أرصدة موازين العمليات الجارية فتبدو وعموما سالبة في موريتانيا وموجبة في ليبيا.

- إن التمويل الخارجي السالب في موريتانيا والمقدر بحوالي 13 مليون دولار سنة 1970 تضاعف أزيد من 25 مرة ليفوق في نهاية الثمانينات 300 مليون دولار. أما في ليبيا فميزان هذا التمويل وعلى النقيض من ذلك ، موجب ورصيده خلال نفس الفترة في ارتفاع (758 مليون دولار إلى 1890 مليون دولار).

- الاحتياطيات النقدية الدولية الخام ، المعهود أنها في ليبيا كافية وفي موريتانيا ضئيلة نسبيا. إنها في السنوات الأخيرة وفي الحالة الأولى تكفي لتسديد الواردات خلال سنة كاملة على الأقل. أما في الحالة الثانية فإنها لا تفي في الغالب بتمويل الواردات إلا خلال شهر واحد فقط.

- تعتبر ليبيا عادة في طليعة الأقطار المانحة للمساعدات العامة للتّنمية وبنسب في إنتاجها القومي الاجمالي قد تفوق أحيانا المقيـاس المرغوب فيه دوليا (1 %). وهكذا كان الشأن مثلا سنة 1980 ، أي غداة التصحيح الثاني لأسعار النفط (الصدمة النفطية الثانية بالنسبة للأقطار المستهلكة).

أما موريتانيا فهي وعلى النقيض من ذلك في عداد الأقطار المحصلة على هاته المساعدات وبنسب غالبا ما فاقت في السنوات الأخيرة 20 % من إنتاجها القومي الإجمالي.

عود على بدء

خلال سبع سنوات ، قبل استقلال الجزائر ، واصل الاقتصادان المستقلان ، المغربي والتونسي تطوّرهما (1956-1962).

ومنذ حوالي 1956-1959 كان من المفروض فيهما مجابهة المشاكل التي تثيرها عادة التصفية المباشرة لتركة الاحتلال مع ما يرافقها ظرفيا من ركود وكساد اقتصادي.

ولم تطرأ بالطبع هاته المشاكل ولم تطرح مواجهتها في الجزائر ، بأساليب مختلفة ، إلا حوالي 1962-1964.

وفي مناطق الحماية سابقا ، نجمت عن التصفيات الاستعمارية ، خلال السنوات الأولى للاستقلال (39) ظواهر أهمها هروب الرساميل الأجنبية وتدنّي حجم الإدخار الداخلي وذلك في أعقاب جلاء الأوروبيين.

ولقد تجلى ذلك بالخصوص قبل إحداث العملات القومية الجديدة وفرض نظام مراقبة الصرف (1958-1959).

وفي الجزائر لوحظ وبصفة أخص النزوح الأوروبي والانسياب المفاجئان للرّساميل من نطاق الاقتصاد القومي.

لكن هذا القطر ، اعتبارا لاستمرارية تزايد صادراته النفطية وإسهامات عماله في المهجر سيتواجد في وضعية مالية أكثر يسرا مما كانت عليه الأمور في كل من المغرب وتونس (40).

لقد تمت في الجزائر مواصلة استغلال الموارد النفطية. أما الفوسفاط فقد تراجعت و تيرة إنتاجه. و هذا التراجع طرأ في الواقع قبل الاستقلال نظرا لاستنفاذ الاحتياطي من هاته المادة.

وعلى النقيض من ذلك ستتزايد في تونس أهمية المنتوج الفوسفاطي. وابتداء من 1964 سينمو فيها الإنتاج النفطي (آبار البرمة).

وإذا كان هذا الإنتاج النفطي ضئيلا في المغرب فسيعوض ذلك بوتيرات الإنتاج المتنامية و بصفة جد ملحوضة في مجال الفوسفاط.

وهكذا بلغ الإنتاج الإجمالي للفوسفاط في المغرب و تونس سنة 1962 أزيد من 10 ملايين طن (أقل من 8 ملايين طن سنة 1956) كانت حصة المغرب منها تقدر بـ 73 % إلى 80 % (41).

ومن جهة أخرى ، قصد تحديد النموّ الاقتصادي الدوري في كلا البلدين ، بالإمكان دراسة التطوّر الكمي لإحدى مركّمات الإنتاج المقارنة فيهما وذلك بالأسعار القارة. وعليه يمكن أن نأخذ في الاعتبار مركّم الإنتاج الداخلي الإجمالي بأسعار سوق السنة الأصلية للفترة (1956) [42]. لكن تطور هذا المركّم لا يكفي تماما لاستخلاص العبر. فقد يكون من المجدي كذلك ترجمة مركّم الإنتاج بالسعر القار إلى نقذ حسابي موحّد (الدولار الأمريكي مثلا) وبالنسبة للفرد الواحد [43].

وإذا أمعنا النظر في تغيّرات القيم الحقيقية للإنتاج العام في الجدول [42] - مع إمكانية وضع معطياته في رسم بياني - للاحظنا بالمغرب (في الأمد المتوسط ، (1956-1962) ، أربعة مراحل للتطور المتذبذب رافقها في نهاية الفترة استئناف ملحوظ في وتيرة النمو. وبالنسبة لتونس هناك وعلى ما يبدو ثلاث مراحل للتوسع الاقتصادي التصاعدي ، نسبيا ، ابتداء من 1957.

ففي المغرب أولا ، الملاحظ في و تيرات الإنتاج :

- تناقص من 1956 إلى 1957 قدره 1,6 %.
- تزايد خلال 1957-1960 متوسّطه السنوي 5,3 %.
- بروز التناقص مجدّدا من 1960 إلى 1961 بنسبة 2,4 %.
- استئناف التزايد من 1961 إلى 1962 بوتيرة قياسية بلغت 12,3 %.

أما في تونس ، اتخذ منحى التطور العام شكل :

- تناقص من 1956 إلى 1957 بنسبة 4,1 %.
- تزايد من 1957 إلى 1959 متوسّطه السنوي 2,5 %.
- توسع من 1959 إلى 1962 متوسّطه السنوي 8,7 %.

وبتدارس التغيّرات الطارئة في مستويات الإنتاج الحقيقي للفرد الواحد (44) نخلص إلى أنه كان هناك :

- في المغرب تطور اقتصادي عام اتسم بثلاث سنوات للتناقص (1956-1957 ، 1958-1959 ، 1960-1961) وببوادر لاستئناف النموّ في 1961-1962.

- في تونس تطور اقتصادي عام ، وعلى ما يبدو طابعه التزايد شبه المنتظم في الإنتاج.

والملفت للانتباه في كلا القطرين هو تدنّي مستوى الإنتاج في 1956-1957 وذلك نظرا للركود المفروض في الأنشطة الاقتصادية مباشرة بعد القطيعة مع الحقبة الاستعمارية.

وإن ما تجدر إليه الإشارة كذلك هو أن هذا النوع من المقارنات يجب ألا يتم بمعزل عن الفوارق بالقيم المطلقة بين الاقتصادين المعنيين. فالمغرب له تعداد سكان (10,396 مليون نسمة سنة 1956 و 12,360 مليون نسمة سنة 1962) يزيد ثلاث مرات عما هو عليه الأمر في تونس (45). و تعود له حصة من الإنتاج الحقيقي العام تمثل أكثر من ضعف النسبة في تونس (43).

إن الأحجام الاقتصادية ووتيرات النمو في نطاقها ، يجب ضبط مقارنتها في إطار طبيعة التطوّر النوعي.

لهذا الغرض لا مناص و على الأقل من التوضيحات التالية :

أ - بقي القطاع الفلاحي أساسيا في النماء بالقطرين و خاصة في المغرب.

فحوالي 1960 كانت نسبة السكان الذين يحصلون من الفلاحة على دخلهم الرئيسي ، تقدر بـ 70 % في المغرب بينما لا تتجاوز 50 % في تونس (46).

ويتضح الثقل الاقتصادي للفلاحة بالمغرب أكثر منه بتونس وذلك من زاوية إسهام هذا القطاع بمفهومه الشامل (زراعة ورعي وغابة وصيد بري وبحري) في الإنتاج العام (من 1960 إلى 1962 ، ما نسبته 30 % بالمغرب و 22 % بتونس) [47].

ونظرا للثقل الأكبر للفلاحة بالمغرب يبدو أن التقلّبات المناخية المؤثرة في المنتوج الغذائي شكّلت بالنسبة لهذا القطر عاملا ظرفيا هاما على درب النموّ. فالسنوات ذات الإنتاج الفلاحي - خاصة منه الزراعي - المحدود [48] تزامنت بالضبط مع التدنّي في مستوى الإنتاج العام [42].

وعلى النقيض من ذلك يبدو الترابط سلبيا في تونس بين الإنتاج الفلاحي [48] ومستوى النشاط الاقتصادي العام [42]. فسنة 1957 برز فيها تناقص في الإنتاج العام بينما تزايدت خلالها المحاصيل الزراعية. وإذا كانت كميات هاته المحاصيل في انخفاض سنة 1961 فإن هذا لم يحل دون التوسع في النمو العام.

ب - لم يصبح بعد قطاع الطاقة والمعادن - المستغل منذ عهود الاستعمار - ذي أهمية بالغة. وتصدق المقولة بالأخص في حالة الإقتصاد التونسي. فإسهام هذا القطاع في تكوين الإنتاج العام لازال آنذاك في حدود 9 % بالمغرب ولم يتجاوز 3 % بتونس [50].

وهذا التفاوت بين القطرين من حيث أهمية القطاع ، مرجعه إلى عدة عوامل :

- توفر المغرب على معادن أكثر تنوّعا (منغنيز ، كوبالت ، نحاس ،رصاص ، زنك ... إلخ)

- كون تونس لم يشرع فيها بعد في الإنتاج النفطي (ابتداء من 1964 بآبار البرمة) بينما كان المغرب يستغلّ عندئذ بعض الكميات من البترول.

وفي كل بلد على حدة كانت تستخرج تقريبا نفس الكميات من الغاز الطبيعي (من 1956 إلى 1962 حوالي 6 إلى 7 ملايين متر مكعب سنويا) [51].

- بالمغرب أكبر الإمكانيات والتجهيزات الكهرمائية اعتبارا لمعطيات مناخية وطبوغرافية ملائمة (قلة الأمطار نسبيا واختلال تساقطها عموما ، بالمغرب العربي ،

من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق ، إضافة إلى أهمية خزانات مياه جبال الريف والأطلس المتوسط بالمغرب).

وهكذا ، حوالي 1961 مثّلت نسبة الإنتاج الكهرمائي في مجموع الإنتاج الكهربائي 92 % بالمغرب وَ 6 % فقط بتونس. وفاق الاستهلاك الخام من الطاقة الكهربائية بالمغرب (86 كيلووات ساعة للفرد) 1,4 مرة ما كان عليه بتونس [52].

- الفرع الأساسي في النشاط المعدني في كلا القطرين و المؤثر إلى حدّ كبير في المقياس العام للإنتاج المعدني كان هو فرع الفوسفاط. لكن أكبر وتيرات التزايد للإنتاج الفوسفاطي كانت دوما من نصيب المغرب [41].

- النشاط المعدني في نموّ شبه مطّرد بالمغرب و في حالات ركود عام بتونس. فمقاييس الانتاج المعدني (الاساس 100 سنة 1958) كانت في انخفاض مستمر بتونس (91 في 1959 و 1960 ، 82 في 1961 ، 81 في 1962) ، وعرفت بالمغرب مستويات 107 في 1959 و 112 في 1960 و 115 في 1961 و 114 في 1962).

ج - حوالي 1960 ، كان توزيع الدخول والنفقات بين الشرائح المجتمعية وبصفة غير جليّة غير متكافيء.

وهكذا ظلت القدرة الاستهلاكية لدى سكان الحواضر بالمغرب تفوق مرتين ما كان سائدا عموما في الأوساط القروية (إضافة إلى التفاوتات البيّنة داخل كل من المجموعتين). وكان الاستهلاك لدى المقيمين الفرنسيين - هم السواد الأعظم من المقيمين الأجانب - وفي المتوسّط ، يمثل 7,5 مرة الاستهلاك لدى المغاربة في الحواضر أو 15 مرة ما كان عليه الأمر عند المغاربة في القرى [53].

وإذا لم تكن معطيات التوزيع في 1960 غير قابلة للمقارنة بين المغرب وتونس ، فالملاحظ وعلى أي في هذا القطر الأخير أن 73 % من السكان لم يكن دخلهم السنوي في المتوسط يناهز 50 دينارا تونسيا (حوالي 125 دولاراً أمريكيا).

وما نسبته 14 % من السكان كانوا يستحوذون سنويا في المتوسط على ما لا يقل عن 90 دينارا تونسيا (ما يقابل 225 دولار أمريكي) [53].

د - نفس الارتباط أو التبعية الاقتصادية في القطرين - مختلفة درجتها لكن متشابهة من حيث طبيعتها - تبدو من خلال المميّزات التي كانت لتجارتهما الخارجية.

وهكذا بقيت فرنسا حتى بداية الستينات وإلى حدّ كبير الزبون والمموّن الرئيسين بالنسبة لكل من المغرب وتونس (حوالي 40 إلى 50 % من صادراتهما ووارداتها) [54].

وإن تكوين تدفّقات الصادرات والواردات فيهما لدالّ كذلك على التبعية بالنسبة للأسواق الخارجية الأمر الذي فرض التخصص في تصدير المنتوجات الأولية (فلاحية ومعدنية وطاقية) واستيراد لا منتوجات التجهيز فحسب وإنما كذلك بعضا من الموادّ الإستهلاكية.

فمن زاوية الصادرات أولا ، التخصص الرئيسي لتونس كان زيت الزيتون والنّبيذ. والتخصص للمغرب كان أساسا الفوسفاط الخام والحوامض (إلى سنة 1962 كانت المجموعتان من هاته المواد تمثل 40 % في تونس و 36 % في المغرب وذلك من مجموع قيمة صادراتهما) [55].

ومن منظور الواردات ثانيا ، الإرتباط الكبير بالأسواق الخارجية لم يكن مرجعه إلى الحاجيات مما يلزم للتصنيع فحسب : (مواد أولية وشبه مصنّعة وطاقة ومواد تجهيز بنسبة في مجموع الواردات قدرها 50 % في 1961-1962) وإنما كذلك إلى الحاجيات من منتوجات الاستهلاك (50 % المتبقّاة من الواردات) [56].

ومن جهة أخرى يتّضح من خلال القيم المتوالية للواردات والصادرات أن هناك خلال الفترة ، في القطرين ، درجة انفتاح مرتفعة على التجارة الخارجية واستمرارية في العجز التجاري [57].

وإن الاستقراء المتأنّي للإحصائيات ليدلّ على أن العجز التجاري الأقل حدّة طرأ في 1958 بتونس و 1959 بالمغرب وهما السنتان اللتان - بالنسبة على التوالي لكل من هاذين القطرين - أحدثت فيهما عملتيهما القوميتين وتم خلالهما بالتالي رسميا الانسحاب من المنطقة النقدية للفرنك الفرنسي.

إنهما سنتان تشكّلان في الفترة المعنية فاصلين بين مدّتين مختلفتين. فمن 1956 إلى 1958-1959 كانت في البلدين حدة العجز التجاري في تناقص. ومن 1958 (بتونس) و 1959 (بالمغرب) إلى غاية 1961 تمّت العودة إلى الاختلال المتزايد في أرصدة الموازين التجارية.

وهكذا يمكن الجزم بأن أحداث العملتين القوميتين وفك الارتباط مع الفرنك الفرنسي ، تمّا في البلدين بعد التجاوز شبه المطلق لمراحل العجز التجاري. إلا أنه بعد ذلك - اعتبارا لضرورات التكيّف مع المعطيات الجديدة في مجالات النقد والصرف والتبادل - ستبرز مؤقتا فترات للاختلال المتزايد في التجارة الخارجية.

وبعبارة أدقّ - إرتكازا على التغيّرات السنوية في وتيرات الصادرات والواردات ، قبل وبعد إحداث العملة القومية [58] - نستنتج أن تكريس الاستقلال النقدي عقبته فترة ارتفاع جد ملموس للواردات فاق في قيمته تزايد الصادرات (وضعية المغرب) وفترة تزايد للواردات تزامن مع التدنّي في قيمة الصادرات (وضعية تونس).

بلورة الأنظمة في مواجهة التّبادل الدولي اللاّمتكافيء

للفترة الممتدّة من 1963 إلى 1973 خاصّيات تجعلها وإلى حدّ ما متجانسة ومتماثلة الحلقات.

ففي بدايتها إلتحقت الجزائر منذ أقل من سنة (1962) بقافلة باقي أقطار المغرب العربي المستقلة. وفي نهايتها إبتدأت محاولات تصحيح أسعار الطّاقة والمواد الأوّلية.

وواصلت خلالها باقي الأقطار العربية - المستقلّة بدورها ، في غالبيتها - كل حسب اختياراتها ، البحث عن الأسلوب الملائم للتنمية فيها.

ولقد تم ذلك في محيط دولي طابعه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، البحبوحة والرفاهية الاقتصادية في الأقطار المصنّعة والتبادل الدولي اللاّمتكافيء على حساب أقطار العالم الثالث التي العالم العربي برمّته هو إحدى مكوّناتها.

واعتبارا لإكراهات إحصائية بحتة سبقت الإشارة إليها والتي لا تسعفني في إطار المغرب العربي الكبير للضبط وللإستفاضة في البحث المقارن ، إذا ما أخذت في الاعتبار الاقتصادين الموريتاني والليبي (موضوع المبحث الثاني الخاص بهما في هذا الفصل) ، سأحاول التدقيق أكثر في طبيعة النمو وإفرازاته المقارنة في الأقطار الوسطى لاتحاد المغرب العربي وذلك خلال الفترة المعنية.

ولن تفوت الفرصة هنا للتذكير بالضرورة الملحّة لإحداث وتنشيط مزيد من خلايا التنسيق الإحصائي والبحث العلمي لا في إطار المغرب العربي فحسب ، وإنما كذلك و بالطبع في إطار العالم العربي بكل أطرافه.

ويبقى محتملا أن ما سأستخلصه من استنتاجات في هذا المبحث الخاص بالمغرب والجزائر وتونس قابل وإلى حدّ ما للتّعميم على ما تبقّى في تلك الأطراف.

ومنطلقات استنتاجاتي ستتمثّل في محورين للسياسة الاقتصادية لهما دلالات خاصة (الإصلاح الزراعي مع إنعاش العالم القروي والإستقلال الإقتصادي المنشود) وفي كيفية التطوّرات الحاصلة في المؤشّرات الأساسية المرتبطة بأحجام الاقتصاديات وبهياكلها وبحصيلات نموّها.

إن الاختلاف في إعادة الهيكلة الفلاحية بالمغرب العربي ليس مرجعه إلى التّباين في الرؤى السياسية بين أقطاره فحسب وإنما مرجعه كذلك إلى حدّة التركة الاستعمارية فيها.

من هذا المنظور ، كانت للإستعمار الفلاحي وطأة أكبر في الجزائر من المغرب ومتوسطة الأثر أو التأثير في تونس.

فعند الحصول على الإستقلال ، مثّلت الأملاك الإستعمارية - في مجموع الأراضي المستغلّة فلاحيا - حوالي 28 % بالجزائر و 15 % بتونس و 12 % بالمغرب [59].

على هذا الأساس ، كانت وتيرة تصفية أراضي الاستعمار الفلاحي سريعة في الجزائر (استرجاع تلقائي منذ صيف 1962 للأراضي "المتخلّى عنها" ، ومع إصدار مرسوم 22 أكتوبر 1962 إنشاء "لجن" لتدبير شؤونها ، وبمراسيم مارس 1963 سيتقرّر التأميم وستوضع اللبنات الأولى "للتدبير الذاتي" وبعد ذلك في أكتوبر 1963 سيعمّم "التأميم" ليشمل الأراضي الفلاحية الإستعمارية كافّة).

وفي المغرب ستفوّت بعض الأراضي الفلاحية إلى الخواص المغاربة عن طريق صفقات مباشرة. وسيتمّ في 1959 استرجاع أراضي كان لها طابع الملكية الجماعية. ومن حوالي 1963 إلى 1966 اتخذت بعض أراضي الإستعمار الرسمي سابقا ، شكل تجزئات زراعية عمومية. وتقرر في 1973 الاسترجاع النهائي لكل الأراضي الفلاحية.

وفي تونس لوحظت إلى سنة 1964 التصفية التدريجية للمشكل ، إبتدات بإبرام "بروتوكول" إتفاقية في مايو 1957 واستؤنفت في إطار معاهدات في أكتوبر

1960 ومارس 1963. ومع إنطلاق "تجربة بنصالح" تقرّر التأميم بموجب قانون في 12 مايّو 1964.

ولقد نهجت الأقطار الوسطى في المغرب العربي سياسات مختلفة قصد الإصلاح الزراعي والتطوير الفلاحي (60).

ففي الجزائر قطعت هاته السياسة مراحل تدريجية و متوالية :

- مرحلة إعدادية "للتدبير الذاتي" - من 1963 إلى 1965 - كانت المبادىء المعلن عليها فيها الديمقراطية الإقتصادية والإجتماعية والإستغلال العقلاني عبر أدوات للتدبير متسلسلة إداريا وعبر التنشيط المباشر لوحدات الإنتاج من لدن المستغلّين أنفسهم.

- مرحلة ثانية "للتدبير الذاتي" - من 1965 إلى 1971 - أعلنت خلالها الرغبة في تجاوز الإنحرافات وضآلة الإنتاج الفلاحي للفترة السابقة.

- مرحلة أولى "للإصلاح الزراعي" (من نونبر 1971 إلى يوليوز 1973) تهمّ الأراضي في ملكية الهيئات (الجماعات المحلية والجهوية والأحباس العمومية...)

- مرحلة ثانية "للإصلاح الزراعي "تتعلق ولأول مرة بأراضي الخواصّ.

ومن الأهداف الأساسية المعلن عنها من خلال "الإصلاح الزراعي" في مرحلتيه هاته ، إيجاد الحلول لسوء التوزيع والتنشيط في القطاع الفلاحي.

وفي تونس لم تلاحظ إستمرارية في سياسة الإصلاح الفلاحي وذلك إعتبارا للتقلبات الطارئة في توجّهات السياسة الاقتصادية. ففي البداية تمّ توزيع البقع الفلاحية على الفلاحين الصغار دون إنشاء الهياكل التعاونية. وتمّ التدبير المباشر للأملاك في إطار مكتب إداري. وبعد ذلك صدر قانون 27 مايو 1963 ليقرّ النظام التعاوني في مجالات الإستثمار والإنتاج وتأمين الخدمات الفلاحية. وبعد 1969 (نهاية تجربة بنصالح) تمّ التخلّي تدريجيا عن هذا النظام التعاوني لتحل محلّه أنظمة للإستغلال اعتبرت عندئذ "براغماتية" ومرنة.

وفي المغرب ، الركيزة الأساسية في السياسة الفلاحية ، اعتمدت وتعتمد إتخاذ تدابير متعددة قصد التحديث والإنعاش القروي. ومن أبرز الأساليب المعمول بها :

- "عملية الحرث" من 1957 إلى منتصف الستينات بهدف الرفع من مردودية الإنتاج في القطاع التقليدي.

- "الإنعاش القروي" إبتداء من 1961 قصد محاربة البطالة في الوسط القروي وإنجاز أشغال لفائدة سكّانه وذلك بتوظيف ما يتاح من الإمكانيات المالية والتقنية. وسيتخذ هذا الإنعاش طابعا وطنيا.

- إحداث المكاتب : "المكتب الوطني للرّي" في الأراضي السقوية و"المكتب الوطني للتحديث القروي" المختصّ في الفلاحة البعلية وذلك منذ 1960. وستحلّ محل هاذين المكتبين ، حوالي منتصف الستينات ، "المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي" و"المديريات الإقليمية للفلاحة" وذلك من أجل تأطير وإرشاد الفلاحين.

- إعادة هيكلة "القرض الفلاحي" وتوسيع شبكته ابتداء من 1961.

- سياسة دؤوبة لإنجاز السدود الكبرى والصغرى والمتوسطة منذ 1967.

- العمل بقانون لتشجيع الاستثمارات في الأنشطة الفلاحية كافّة وخاصّة في الجهات السقوية وذلك أساسا بمنح مساعدات ومكافآت وتشجيعات مالية لفائدة الخواصّ (منذ 1969).

- إحداث قطاع فلاحي "إداري" تقوم بتنشيطه "شركات للتنمية الفلاحية" و"شركات لتدبير الأراضي الفلاحية" وذلك أساسا في الأراضي الفلاحية المسترجعة نهائيا سنة 1973.

ومن زاوية أخرى إتسمت العلاقات المالية والتقنية والتجارية بين المغرب وتونس من جهة وفرنسا من جهة أخرى باستمرارية نسبية. أما هاته العلاقات بين الجزائر وفرنسا فغالبا ما أدت إلى التوتّر أو إلى القطيعة ولمدة معيّنة.

فبعد تأميم الأراضي الفلاحية وتوقّف المساعدة الفرنسية ألغيت مع تونس معاهدة التبادل الحر نسبيا" (9 يونيو 1964) والتي سبق أن حلّت في 1958 محلّ الاتحاد الجمركي.

ولم يعهد في العلاقات المغربية الفرنسية تذبذب ذو أهمية تذكر ، أساسها في ذلك تجاريا تحديد التّسعيرات الجمركية خارج نطاق أي معاهدة شاملة لكن تحت مراقبة لجنة ثنائية مختصّة.

واعتبارا لجسامة القضايا المتنازع فيها والموروثة عن الحقبة الاستعمارية ، قرّرت الجزائر على الفور ، إعادة النظر في توجّهاتها الاقتصادية وفي علاقاتها مع فرنسا. وهكذا انسحبت منذ 1963 من منطقة الفرنك الفرنسي وعقدت العزم منذ يونيو 1962 على الإعلان عن فلسفتها العامّة الرامية إلى التصنيع في إطار الاستقلال الاقتصادي ("برنامج طرابلس" ثم "برنامج الجزائر" في 1964). وستتبلور هاته الاختيارات في المخطط الجزائري الأول المعمول به ابتداء من 1967.

وغداة الاستقلال اعتبرت الجزائر مجحفة في حقها المقتضيات التي تضمّنتها "المدوّنة النفطية الصحراوية" لسنة 1958 ومراسيم فبراير 1962. وفي 1963.12.31 أحدثت " الشركة الوطنية لنقل ولتسويق النفط ".

ولقد تم كذلك التوقيع في 29 يوليوز 1965 على اتفاقيات مع فرنسا في مجال النفط مكنت الجزائر بالخصوص من المشاركة في الإنتاج. و بعد ذلك ، في 24 فبراير 1971 ، تمت مراجعة هاته الإتفاقيات لفائدة الجزائر في ظرف أعلنت فيه عن تأميم الأنابيب وعن المراقبة والإسهام الفعلي في رساميل الشركات الفرنسية الأصل وبما لا يقل عن 51 %.

وفي تونس - بمجالات البحث والاستخراج والتكرير النفطي - والمغرب - التنقيب و التكرير - ، كان هناك إشراك للمصالح الفرنسية. لكن ما تمّ نهجه في هذا الصدد هو المشاركات المتكافئة بين الطرفين ، القومي والأجنبي ، مع شركاء أجانب مختلفين (في اتجاه بالخصوص الشركة النفطية القومية الإيطالية وبعض المجموعات الأمريكية (61).

وخلال المفاوضات الصّعبة والطويلة النفس التي كانت مع السوق الأوروبية المشتركة منذ 1964 ، لم تتمكن الأقطار الثلاثة الوسطى في المغرب العربي من تشكيل جبهة أو مخاطب وحيد قصد الحصول على أهمّ الامتيازات.

وهكذا أبرم المغرب وتونس ، كل حدة - في وعلى التوالي 28 و 31 مارس 1969 - معاهدتين للشّراكة ذات طابع تجاري محض - عدم الأخذ في الاعتبار المساعدات المالية والتقنية ومشاكل اليد العاملة في المهجر - ولمدة خمس سنوات.

وبقيت العلاقات بين الجزائر والسوق الأوروبية غير خاضعة لأي إطار تعاقدي.

هاته أهم المتغيّرات النوعية التي طرأت في السياسات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية وبقضايا الفلاحة والعالم القروي. أما التّطورات الكمية الحاصلة في المؤشّرات الأساسية في الاقتصاديات الثلاثة من 1963 إلى 1973 ، فبالإمكان مقاربتها على ضوء إحصائيات متفاوتة الأهمية من حيث قابليتها للمقارنة[62] :

- مستوى عام للأسعار ووتيرة تضخّم أكبر في الجزائر (حوالي 4,8 % إلى 5,0 % سنويا).

وبالإمكان شيئا ما التأكد من طبيعة هذا التفاوت على ضوء المؤشرات النقدية الأكثر ديناميكية في الجزائر منها في المغرب وحتى في تونس ، دالّة في ذلك على التضخّم النقدي [63].

- القسط الأوفر من ميزانيات العائلات (+ 50 %) مخصّص في منتصف ونهاية الستينات ، للاستهلاك الغذائي. وهاته خاصّية تتّسم بها طبعا الأوساط القروية أكثر من الأوساط الحضرية. وإذا كانت هناك تفاوتات بين الأقطار الثلاثة في مجال متوسط النفقات بوجه عام وبين مختلف الأوساط تبقى هاته التفاوتات نسبية. إنها تفاوتات من حيث درجتها لا من حيث طبيعتها ، ما دامت وعلى الأقل المعطيات مجرّد تخمينات. لكن يبدو أن وضعية التوزيع في المغرب هي أقرب لوضعيته في تونس مما هي عليه في الجزائر.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك دراسة مستفيضة [64] تبيّن حوالي 1967-1968 أن التوزيع في الوسط الحضري أقل تكافأ في تونس من الجزائر وأن - على النقيض من ذلك - تكلفة المعيشة أكبر وطأة في الجزائر منها في تونس.

- للقطاع الفلاحي في المغرب ثقل في الإنتاج العام يوازي الأهمية التي تعود للصناعات الإستخراجية والتحويلية في الجزائر (حوالي 30 % من الإنتاج).

وإن التوازن بين القطاعين الفلاحي والصناعي بيّن أكثر في تونس (على التوالي 20,2 % و 17,0 % في الإنتاج) وفي المغرب (31,2 % و 22,6 %). وهو أقل جلاء في الجزائر (12,7 % و 29,9 %).

والفلاحة في الجزائر تبدو ذات وتيرة نموّ جدّ بطيئة (1,1 % سنويا فقط وبالأثمان الجارية التي لو حولت إلى أسعار قارة لأبانت عن تقلّص).

- القطاعات الاقتصادية الأكبر ديناميكية في الأقطار الثلاثة من 1963 إلى 1973 هي قطاعات المعادن والبناء والأشغال العمومية والنقل والمواصلات والتجارة والصناعات التحويلية.

ودونما إغفال للتّفاوتات في معاملات الأحجام الإقتصادية بين الأقطار الثلاثة (1,0 في تونس و 2,5 في المغرب و 3,1 في الجزائر) [65] يجوز من جهة أخرى إبراز بعض الاستنتاجات من خلال مركّمات الموارد والاستخدامات من السّلع والخدمات [66] وذلك على النحو التالي :

- القطر الأكثر تفتّحا على التجارة الخارجية - تونس - هو ذو العجز التجاري الأكبر حدة واستمرارية.

- التوازن المادّي في المغرب - أكثر منه في الجزائر وحتى في تونس - يقوم أساسا على الإستهلاك وخاصّة منه استهلاك العائلات.

- في الجزائر وإلى حدّ ما في تونس ، يقوم الاقتصاد القومي على مجهودات استثمارية ملحوظة.

ونجد هنا إحدى الخاصيات الرئيسية للنظام الإقتصادي الجزائري المرتكز على التّراكم عبر "الصناعات التصنيعية" المستوجبة لاستثمارات هامة مقابل التقليص من الاستهلاك الراهن ريثما تتاح الفرص لاستهلاك مستقبلي أهمّ.

والجدير بالذكر أن المستويات القياسية لمعدلات الاستثمار بالجزائر ستتحقق مثيلات لها في المغرب مباشرة بعد 1973 ، خلال المخطط الخماسي 1968- 1977 المتميّز عن سابقيه (مخططات 1960-1964 ، 1965-1967 ، 1968-1972) بإعطاء الإنطلاقة للمرحلة الثانية في تصنيع الفوسفاط (الجرف الأصفر وبرامج "مغرب - فوسفور" بعد مركب آسفي ،"مغرب - كيمياء" في الستينات).

أزمنة التّصحيح و التّقويم وإعادة الهيكلة

من 1974/1973 إلى بداية التسعينات ستتطوّر الاقتصاديات العربية عامة والاقتصاديات بالمغرب العربي خاصّة في محيط اقتصادي ومالي دولي يحمل بوادر التأزم الذي تتخلّله بين الفينة والأخرى فترات الهدنة والإنفراج.

وسيكون الإحساس عميقا ، في مجموع الأقطار النامية خاصّة ، بدورات التصدّعات والانتعاش الظرفي وعودة الشروخات واستعادة الأنفاس لتبقى هناك بارقة أمل لاستئناف النماء في مأمن من التذبذب.

ولم تشكّل الأقطار العربية في غالبيتها استثناء من هاته القاعدة. لكن بحكم عدم اندراجها في المجموعة الأقل نمواً بالعالم الثّالث (67) كان لها من الإمكانيات ما جعلها قادرة بصفة عامة على مقاومة الضغوط وعلى التكفّل بالتّحمّلات.

إن الدّيناميات والبنيات الإقتصادية في اتحاد المغرب العربي - كعيّنة من العالم العربي - في سيرورتها ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين تندرج ويتيسر استيعابها إذن ، إلى حدّ ما ، على ضوء المعطيات الجديدة والمتجدّدة وتطوّراتها ، في الاقتصاد العالمي.

وهاته المعطيات واضحة المعالم والمضاعفات مع العلم أنها في الواقع امتداد للتدنّي العام في الإنتاجية الملحوظ منذ نهاية الستينات وامتداد كذلك للاختلالات النقدية التي برزت بوضوح مع بداية السبعينات (توقيف العمل بتحويل الدولار إلى الذهب منبئا في ذلك بتخفيض قيمته وبتزايد حدّة التقلبات لمعدّلات الصرف).

فمنذ 1974/1973 ، لم تكتب الاستمرارية *للتّحسن في فوائض التصدير* على إثر المبادرات الرّامية إلى تصحيح أسعار المواد الأولية الأساسية.

وبقيت "الصدمتان النفطيتان" بالأخصّ (1973-1974 و 1979-1980) محدودتين من حيث مفعوليهما وفترتيهما وذلك في أعقاب مضاعفة أسعار النفط الخامّ 4 ثم

2,5 مرات من لدن الأقطار المنتجة التي تمكّنت ظرفيا من الزيادة في مداخيل صادراتها ومن تحقيق يسر مالي نسبي. وبالنسبة لأقطار العالم الثالث الغير المنتجة للنفط أو لمواد أولّية أخرى ذات أهمية كالفوسفاط و الحديد مثلا ، برزت وضعيات توقّف وأحيانا تقهقر في النموّ واكبتها مشاكل عديدة من ضمنها صعوبة الوفاء بالإلتزامات المالية.

ولقد بلغت المديونية في الأقطار النامية حدودا أصبحت لا تطاق (إنتقال خارج القسمة بين الديون والناتج القومي الإجمالي من 15 % سنة 1974 إلى حوالي 40 % سنة 1989).

وأفرزت هاته الظاهرة وخاصة مع بداية الثمانينات تصلّبات للمواقف عند البث في طلبات القروض وحالات العسر في تسديد الديون وفي إعادة هيكلتها.

وحتى سنة 1974 ، تراجعت بصفة عامة الاحتمائية في التجارة الدولية بفعل ما تقرّر من تخفيضات جمركية في إطار منظمة "الكات". لكن ابتداء من منتصف السبعينات وخاصة منذ 1980 استردّت الاحتمائية هيمنتها ، بل تنامت تأثيراتها في ما يتعلق بالمنتوجات الفلاحية (إمدادات مالية وتخفيضات في كميات الاستيراد في السوق الأوروبية المشتركة بالخصوص) وببعض المنتوجات المصنّعة (حواجز غير جمركية في مجملها اكتست طابعا تعاقديا في مجال تجارة النسيج والألبسة مثلا).

ومنذ 1983 وفقت الأقطار الصناعية عامة في التخفيض من التضخّم ومن البطالة وفي ضمان استمرارية و تيرات نموّ موجبة في اقتصادياتها. لكن النمو بقي وإلى حد كبير متباطئا في الأغلبية العظمى للأقطار النامية. وتزايدت فيها حدّة البطالة والتبعية الغذائية. وفي بعض هاته الأقطار اكتست حسب خبراء دوليين ، مضاعفات الركود الاقتصادي المستمر خطورة فاقت ما عر فته الأقطار الصناعية خلال أزمة الثلاثينات [68].

وتحت تأثير عودة الروح إلى الأنظمة الليبرالية التي بدت وكأنها تنفض عنها غبار "الدوغماتية" ، ونظرا للتوسّع الملحوظ للقطاع الاقتصادي العمومي - منذ نهاية

القرن التاسع عشر في الأقطار الصناعية وبعد الحرب العالمية الثانية في الأقطار النامية - ، ظهرت في مختلف الأقطار محاولات التفويت إلى القطاع الخاص (الخصوصة) للمقاولات العمومية ذات الوظائف الصناعية والخدماتية والتي لا تكتسي أنشطتها طابعا استراتيجيا.

ولقد شاع كذلك العمل في الأقطار النامية بإصلاحات وبإعادات للنظر في مجالات كالأنظمة الضريبية وقوانين تشجيع الاستثمارات بغية الحدّ من عجز الخزينة العامة والدفع بعجلة النمّو. وغالبا ما تم نهج السياسة الاقتصادية في هذا الصدد على ضوء توصيات خبراء البنك الدولي.

وبصفة عامة ، خلال الفترة 1974-1989 ، تبيّن أن النظامين الإقتصاديين الأساسيين ، الرأسمالي والإشتراكي ، يشكّلان - لكن كل في نطاقه الخاص - وحدة من حيث المبادىء الرئيسية. لكنها وحدة لم تحل دون تعدد المواصفات والتطبيقات.

وإذا أضحى ثابتا أن هاذين النظامين لم يحصل ، وكما كان مترقّبا ، التقارب الفعلي في وجهتي نظريهما لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية فإن ما بدى مشتركا بينهما هو إفرازهما أساليب للتكيّف وللتحكّم في المعطيات الجديدة والمتجدّدة في المحيط الاقتصادي الدولي.

وقد تجانست هاته الأساليب أحيانا بين النظامين و تباينت أحيانا أخرى.

في هذا الإطار كان مؤدى المستجدات انفتاح الصّين الشعبية على التجارة الدولية وتعزيز النموذج الاقتصادي الياباني وارتقاء "الأقطار الحديثة العهد بالتصنيع" ككوريا الجنوبية وسنغفورة وتايوان ، إضافة إلى التحولات الصناعية والتكنولوجية العميقة (تجميد وتصفية الاستثمار في القطاعات التقليدية كالصّلب والنسيج ونهضة القطاعات الرائدة كقطاع الإعلاميات مثلا وذلك في الأقطار الصناعية). أما التحولات الاقتصادية الصرفة فأهمها برز في شكل تغيّرات وتذبذبات عانت منها بالخصوص الأقطار الناميّة.

ونظرا لبروز التحدّيات الجديدة الفارضة نفسها على الجميع ولسيادة الواقعية و"البراغماتية" خلال هاته الفترة 1973-1989 ، فترة التصحيح والتقويم وإعادة الهيكلة ، ستتبلور حقا بعض الاختلافات في الأنظمة الاقتصادية العربية عموما والمغاربية خاصّة ، لكن هاته الاختلافات لم تكتس الأهمية التي كانت لها سابقا (1963-1973) [69].

فأخذا في الاعتبار كون النّفط يمثّل القسط الأوفر من قيمة الصادرات الجزائرية (من 90 % إلى 98 % حسب السنوات) وحصة لا يستهان بها من الصادرات التونسية (من 37 إلى 45 %) وأخذا في الاعتبار كذلك كون فاتورة استيراده مرهقة نسبيا بالمغرب (أزيد من 2,5 مليار درهم سنويا وفي المتوسط أي بنسب في مجموع الواردات تتراوح ما بين 18 و 20 %) ، نلاحظ أن أسعاره المرجعية التي كانت تقلّ عن 10 دولارات للبرميل ارتفعت إلى حوالي 28 دولارا في نهاية 1973 وبداية 1974 (الصّدمة النفطية الأولى) لتنهار فتستقرّ في حدود 13 دولارا وذلك قبيل التصحيح الثاني (الصدمة النفطية الثانية في 1979).

وفي 1980/1979 سترتفع أسعار النفط إلى 30 دولارا لتنهار مجدّدا وتتذبذب في عقد الثمانينات ما بين 10 و 18 دولارا في المتوسّط.

وأخذا في الاعتبار من جهة أخرى كون أهم الصادرات للفوسفاط يعود للمغرب و أن قسطا من هاته الصادرات منطلقه وإلى حدّ ما ، تونس (أزيد من 50 % من قيمة إجمالي الصادرات في كلا البلدين) ، نلاحظ كذلك أن أسعار تسويق هذا الفوسفاط لم تستقر على حال. فلقد مرت من 14 دولارا للطن سنة 1973 إلى 42 دولارا في 1974 ثم إلى 68 دولارا في 1976/1975 (بالنسبة للفوسفاط الخام الخالص بنسبة 75 % الذي أساسه فوسفاط خريبگة بالمغرب).

وإن التطور اللاحق الذي عرفته هاته الأسعار وإلى نهاية 1989 لينمّ وبصفة عامة عن الركود في أقل من 40 دولارا للطن.

انطلاقا من هاته الملاحظات ، نخلص إلى أن الفترة 1976/1974 في الاقتصاد المغربي يمكن اعتبارها من الفترات التي اتسمت باليسر المالي. ونفس الملاحظة تصدق في حالتي الاقتصادين الجزائري والتونسي في 1976/1974 وإلى حدّ ما في 1980/1979.

لكن وفي كل الحالات ، لم تمكّن أوضاع السوق الدولية إلاّ من تحسّنات ظرفية وعابرة. هذا الإستنتاج يكتسي بديهيته من التقلّبات الملموسة في التيارات التجارية الدولية و من الأهمية القصوى لصادرات المغرب العربي للنفط وللفوسفاط.

لكن يبدو هذا الاستنتاج بديهيا أكثر بالنسبة للجزائر منها للمغرب وحتى لتونس.

ففي الحالة الأولى يكاد النفط بمفرده يشكّل مجموع قيمة الصادرات من المواد الخام وحتى من مجموع الصادرات وكيفما كانت طبيعتها (السوق الداخلية الجزائرية هي المنفذ الشبه الوحيد للمشتقّات الوطنية للنفط ولكل المنتوجات الصناعية القومية).

أما في المغرب وفي تونس ، هناك على النقيض من ذلك مواد أوليةأخرى - غير الموادالطاقية والمعدنية وهي بعض المواد الفلاحية ذات الفائض الملحوظ في الإنتاج كالحوامض مثلا - تساهم بوتيرات لا يستهان بها في تدفّقات التصدير. بل هناك بعض منتوجات الصناعات التحويلية في القطرين التي أصبحت تلعب نفس الدور [70].

ومن زاوية الواردات - على الرغم من أهمّية التّموين الخارجي للمغرب من النفط - تكاد بنياتها تكون متشابهة بين الأقطار الثلاثة. ومرجع ذلك إلى أن حصصا هامّة من الواردات فيها تهم الآليات ومعدات النقل (25 % بالمغرب وبتونس و 30 % بالجزائر) ومنتوجات التغذية (15 % بالمغرب وبتونس و 22 % بالجزائر). [70]

وبصفة عامة ، الانفتاح الكبير على التجارة الخارجية ، من السّمات البارزة لاقتصاديات المغرب العربي. فمجموع الصادرات والواردات في كل منها بالنسبة لناتجها الداخلي الإجمالي وإن كان كثير التقلبات من سنة لأخرى (عادة ما بين 40 % و 80 %) يبقى وعلى أي خارج قسمة مرتفعا نسبيا. (70)

ومن جهة أخرى ، حوالي 50 % في المتوسّط من المبادلات التجارية في المغرب العربي لازالت تتمّ مع أقطار السوق الأوروبية المشتركة. (70)

وتخضع هاته المبادلات لاتفاقيات 1976 في مضامينها التجارية. إنها اتفاقيات ذات طابع شمولي عكس المعاهدتين اللتين سبق إبرامهما في 1969 ، على حدة ، مع المغرب وتونس. فهي تأخذ في الاعتبار ولأول مرّة المظاهر المرتبطة بالمالية و المساعدة التقنية و اليد العاملة في المهجر.

لكن التعاقد في شأنها لم يتم إلا في ظرف حرصت فيه السوق الأوروبية المشتركة وأكثر من أي وقت مضى على نهج الاحتمائية و خاصّة في حالة استيرادها للمنتوجات الفلاحية.

وحرصها هذا تعزّز عند إقبالها على التوسّع الفعلي والتدريجي ولتشمل البرتغال وإسبانيا المنتجين كفرنسا وإيطاليا لموادّ فلاحية منافسة للمنتوجات التي تؤمّنها الأقطار الوسطى لاتحاد المغرب العربي.

ولقد تكرّس بهاته الأقطار تنوّع في الأطراف التجارية المتعامل معها دوليا والذي سبقت أن لوحظت بوادره قبل 1974. وتمّ هذا التّنويع خاصّة في اتجاه أقطار نامية والولايات المتحدة الأمريكية وأقطار اشتراكية بأوروبا الشرقية واليابان.

إلا الانفتاح على السوق الأمريكية كان ملحوظا أكثر من طرف الجزائر نظرا بالخصوص للأهمية المتزايدة التي أصبحت لها مع الولايات المتّحدة من حيث التعاقد للأمد الطويل نسبيا في مجال تسويق الغاز الطبيعي (حوالي 30 % من قيمة الصادرات) (70).

وخلال الفترة 1974-1989 كان تحقيق الفوائض بالموازين التجارية وخاصة بموازين الأداءات الجارية ، هو الاستثناء لا القاعدة. فالعجز في هاته الموازين الأخيرة سجل بصفة عامة تفاقما آلت معه الأمور إلى بروز أرصدة سالبة فاقت في السنوات الأخيرة 2 مليار دولار في الجزائر و 600 مليون دولار في تونس و 200 مليون دولار في المغرب. (70)

وكان التفاقم كذلك سمة طبعت حجم المديونية الخارجية - اقتراضات عمومية للأمد الطويل في الغالب - الذي بلغ في نهاية الثمانينات أزيد من 19 مليار دولار في الجزائر و 15 مليار دولار في المغرب و 7 ملايير دولار في تونس.

أما خدمة الديون الخارجية - التسديدات السنوية - فقد مثلث بالنسبة للناتج القومي الإجمالي حوالي 24 % في المغرب و 9 % في الجزائر و 10 % في تونس. وبالنسبة للصادرات بلغت حوالي 140 % في المغرب و 55 % في الجزائر و 31 % في تونس. (71)

ومما هو جدير بالذكر أنه في إطار التضامن العربي وتوظيف الفوائض النفطية من أقطار الخليج ، استفادت الأقطار الوسطى للمغرب العربي شأنها في ذلك شأن موريتانيا بما قدره الإجمالي المتراكم من 1974 إلى 1989 ، 3 ملايير دولار. وهذا المبلغ أمّنته أساسا مختلف الصناديق العربية للتّنمية وخاصة منها الصناديق السعودية و الكويتية والإماراتية.

ولقد تمّ توزيع هاته المساهمات المالية العربية إلى حوالي 20 % لفائدة الجزائر و 80 % لفائدة المغرب وتونس (النصف تقريبا من هاته النسبة الأخيرة لكل منهما). (71)

إن فترة التصحيح والتقويم وإعادة الهيكلة 1974-1989 ، وهي كذلك لاعتبارات (موضوع الفقرات السالفة في هذا المبحث) تركت بصماتها على صياغة التوجّهات الجديدة والفلسفة العامة للتخطيط (موضوع المبحث الأول من هذا الفصل) ، مرحلة إعدادية لولوج القرن المقبل عبر الإندماج الاقتصادي التدريجي.

ومما يطبع هاته المرحلة الإعدادية - في المغرب العربي على أبواب التسعينات - من مؤشّرات كمّية أساسية (1989/1974) ، ما يلي[72] :

- وتيرات نموّ في الناتج العام ، بالأسعار القارّة ، متوسّطها السنوي يتراوح بين 4 و 6 %.

- وتيرات نموّ في الناتج الفردي بنفس الأسعار القارّة ، تتراوح في المتوسّط بين 2 و 3 % كل سنة.

- بروز معدّلات سنوية للتضخّم ولأول مرة - كما في جلّ أقطار العالم - برقمين إثنين (13 % في الجزائر و 10 % في كل من المغرب و تونس).

- مؤشرات نقدية مرتبطة شيئا ما تطوّراتها بمعدّلات التضخّم ، تبيّن نفس التفاوتات تقريبا بين الجزائر من جهة والمغرب وتونس من جهة أخرى.

فنموّ الموجودات النقدية بالقيم الإسمية بلغ في المتوسّط السنوي حوالي 18 % في الجزائر و 15 % في كل من المغرب وتونس. وبالنسبة لخارج القسمة بين هاته الموجودات النقدية والناتج الداخلي الإجمالي ، تسارعت وتيرات ارتفاعه ليبلغ حوالي 1989 ، ما قدره 85-90 % في الجزائر و 50-55 % في كل من المغرب وتونس.

الفصل الثالث

الإندماج الإقتصادي ، حالا واستقبالا

الإندماج الإقتصادي وهو أرقى وأجدى من التعاون ، عبارة عن مراحل بالإمكان قطعها بسرعة ومزج الآليات التي تنطوي عليها.

يكفي لهذا الغرض توفّر الإرادة واتخاذ القرارات السياسية اللازمة من لدن الأطراف المتعاقدة ولفائدتها كلها.

وهاته السيرورة المستغلة والمعزّزة لمظاهر التكامل والتنافس في الأنظمة الإقتصادية ، قد يكون منطلقها إحداث "منطقة للتّبادل الحر" قائمة على الإلغاء التدريجي للحقوق الجمركية وللرسوم المماثلة لها وللكميات المحدّدة مسبقا من السلع والخدمات القابلة للتداول بين الأطراف.

وقد تستأنف في إطار "اتحاد جمركي" بإقرار إضافي يرمي إلى العمل بـ "تعريفة جمركية موحّدة" وبـ "تشريع جمركي موحّد" إزاء باقي العالم.

وقد تعتبر منطقة التّبادل الحر التي يعقبها الإتحاد الجمركي بمثابة إعداد للعدّة قصد إرساء دعائم "السوق المشتركة" التي تقتضي لاحرية تداول السلع والخدمات فحسب وإنما كذلك حرية انسياب الأشخاص (يد عاملة وأطر وسياح) ونقل وانتقال الرساميل.

وإن السوق المشتركة بآلياتها هاته لتنبيء عادة بولوج المرحلة الأسمى في الإندماج ، مرحلة "الإتحاد الإقتصادي والنقدي" حيث التنسيق والتوحيد التدريجيان واردان لامحالةفي مجالات السياسات الإقتصادية كافة وحيث بالخصوص إحداث "منطقة نقدية" عبر قنوات مرحلية بدورها.

تفـاعـلات

هناك العديد من العوامل ، التاريخية والجغرافية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية ، في تفاعل دائم ، لتجعل من اتحاد المغرب العربي نموذجا يفرض نفسه بصفة طبيعية وتلقائية وحتمية في الإطار العربي العام بأبعاده الإفريقية والمتوسطية والآسيوية.

ومؤدى هاته العوامل ، اعتبارات ماهي في الواقع إلا مسلّمات .

فبناء المغرب العربي ، هدف آمنت وعملت من أجله الأجيال السالفة وتومن وتعمل من أجله الأجيال الحالية.

إنه مطمح تبنّته الحركات الوطنية وناضلت الأقطار المغاربية قبل حصولها على الإستقلال السياسي بغية تحقيقه وترجمته إلى الواقع الملموس.

وبعد الإستقلال تكرّست الرغبة الملّحة لإرساء دعائم المغرب العربي الكبير الموّحد وذلك من خلال التّصريحات والتحاليل لدى المسؤولين والمفكّرين ، على كل المستويات وفي مختلف الأوساط ومهما تباينت المشارب وتعدّدت الرؤى الفكرية.

فالإرادة السياسية قويّة لدى القادة والعزيمة أكيدة وتلقائية لدى الشعوب لتشييد صرح المغرب العربي كطرف في المجموعة العربية الكبرى.

ولقد أفضت تلك الإرادة السياسية وتلك العزيمة ، في مرحلة إعدادية ، إلى العمل بآليات للتعاون من 1964 إلى 1975 ، كانت على علاّتها ، إيجابية وأساسية إذ يكفي أنهاخلقت إطار للحوار وللتشاور وأفرزت تجارب وخبرات هي مصدر للعبرة للسير قدما إلى الأمام ولبلوغ ماهو أحسن وأفيد (موضوع المبحثين الثاني والثالث من هذا الفصل).

وبعد فترة توقّف نسبي للتعاون المتعدّد الأطراف من نهاية 1975 إلى منتصف 1988 ، مسبّباته ظرفية وعابرة ، لم تحل بالطبع دون مدّ الجسور عبر قنوات ومن خلال علاقات ثنائية ، انطلقت مسيرة المغرب العربي بنفس جديد ومن منطلق واعد ، محركها في ذلك خلق إطار تعاقدي طابعه الواقعية والمرونة [77] (موضوع المبحث الثالث من هذا الفصل).

إن الرّغبة الملّحة والحماس المتجدّد لبناء المغرب العربي الكبير من لدن أطرافه الخمسة كافّة (المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا ، موريتانيا) ، لهما مايبرّرهما من عوامل عديدة (سياسية وإقتصادية وجغرافية وإجتماعية وثقافية).

وبديهيّ أن مايعرفه عالم اليوم منذ العقود الأربعة الأخيرة وما سيعرفه بوتيرات أكبر ، في القرن الواحد والعشرين ، من إحداث ومن محاولات لخلق ، تجمّعات جهوية ، متفاوتة الأهمية ، يحدو العرب ، مشرقا ومغربا ، إلى تشكيل جبهة موّحدة ومخاطب وحيد في العلاقات والمنتديات االدولية.

لكن التضامن بين أقطار المغرب العربي لايفرض نفسه اعتبارا لبروز ولتعزيز الوحدات الجهوية عبر بقاع المعمور فحسب وإنما يفرض نفسه كذلك لاعتبارات ذاتية جذورها ضاربة في أعماق التاريخ ومتأصلة في أرضية المجتمع.

فمن جهة ، شيوع وجاذبية حركات الإندماج الإقتصادي من المظاهر الرئيسية في المحيط الدولي. وأبرز برهان لذلك ، تقوية صلابة التجربة في السوق الأوربية المشتركة - الزبون والمموّن التجاري الأول لاتحاد المغرب العربي - في إتجاه الإندماج الشامل والمطلق سنة 1993 ، بالإضافة إلى المحاولات الأخرى على اختلاف أبعادها والتي لم تبق العديد من أقطار العالم الثالث ومنذ الستينات ، بمعزل عنها .[73]

ومن جهة أخرى ، بناء المغرب العربي يعيد إلى الذاكرة التاريخ المشترك بين أطرافه. فعلى الدوام كان ولازال - وسيبقى - وحدة ثقافية وحضارية بالرغم من بروز عوامل للتجزئة الجغرافية ابتداء بالخصوص من القرن الرابع عشر الميلادي. لكن هاته التجزئة الجغرافية إلى أقطار وإلى أنظمة سياسية لم تحل دون تكريس وحدة المصير في الإطار العربي العام.

فمن الألفين سنة قبل الميلاد إلى نهاية القرن الرابع عشر كان المغرب العربي ، أفقيا ، يشكّل بصفة عامّة كتلة جغرافية واحدة تدعّمها وحدة ثقافية تعزّز بنيانها بالفتوحات الإسلامية والإنتشار التلقائي للإسلام منذ القرن السابع الميلادي.

وابتداء من القرن الرابع عشر الميلادي (سقوط امبراطورية الموحّدين) ، ظهرت عوامل التجزئة الجغرافية الأفقية [74] لكن تكرست استمرارية وتقوية الأرضية الثقافية والحضارية المشتركة (التواجد العثماني في كل بقاع المغرب العربي باستثناء المناطق المغربية الموريتانية ، إبتداء من القرن السادس عشر الميلادي ثم بدايات المسلسل الإستعماري في أشكال وفترات مختلف حسب الأقطار في القرن التاسع عشر الميلادي ومطلع القرن العشرين وأخيرا الإتجاهات المختلفة التي اتخذتها نماذج التنمية الإقتصادية بعد الإستقلال).

وعلى الرغم من الأشكال والوتيرات المختلفة للإحتلال الإستعماري لأقطار المغرب العربي ومن الوضعيات الفريدة لهذا الإحتلال للمغرب (استعمار على مراحل وتقطيع الخريطةالقومية) وللجزائر (استعمار مباشر منذ القرن التاسع عشر) أدّت تركات نماذج التطوّر الإقتصادي الإستعماري إلى إفراز هياكل وديناميات إقتصادية وإجتماعية كبيرة الشبه من قطرلآخر من حيث طبيعتها ومختلفة شيئا ما من حيث درجتها (موضوع المبحث الأخير في الفصل الأوّل).

وبعد الإستقلال نهج كل قطرفي المغرب العربي الأسلوب التنموي الذي اعتبره ملائما.

وإلى حدود 1973 على الأقل (سنة التحوّل العميق نسبيا في مجموع الإقتصاد العالمي) ، الملاحظ بصفة عامة أنه بالإضافة إلى النموذجين الليبي والموريتاني بخاصيّاتهما ، هناك نموذج وسط (تونس) ونموذجان متميّزان ، مغربي وجزائري ، وسواء من حيث التوّجهات أو المعطيات والهياكل والأحجام والديناميات الإقتصادية (موضوع الفصلين الأولين).

لكن لامناص من التذكير بما يكاد يكون في عداد البديهيات :

- هيمنة الواقعية وبروز إكراهات وتحديّات مشتركة ذات طابع إقتصادي وإجتماعي في أقطار المغرب العربي ، إبتداء من 1973 ، تفضي من زوايا مختلفة إلى التقارب في وجهات التقييم للإشكاليات وللحلول (الفصل الثاني).

- الإختلاف في الأنظمة الإقتصادية (الفصلان السابقان) ومهما كانت حدّته بالإمكان أن يكون مصدرا للتكامل (موضوع خاتمة هذا البحث).

- الإختلاف في الأنظمة الإقتصادية المغاربية مقترن في الواقع بالعديد من مظاهر التجانس (الفصلان السابقان) كمصدر للمنافسة تعتبر بدورها ، في حالات معيّنة محركة للإندماج لامعطّلة له (خاتمة البحث).

من التعاون إلى ما هو أرقى

في نهاية 1964 إلتأم أول إجتماع لوزراء الإقتصاد في المغرب العربي •تمخّضت أشغاله عن إحداث خلية أساسية للتعاون المغاربي "المجلس الدائم الإستشاري للمغرب العربي" بمقر دائم في 1966 بتونس العاصمة.

ولقد كان مخولًا لهذا المجلس ربط علاقات مع المنظّمات الإقتصادية الأمر الذي مكّنه من العمل مع "المكتب الجهوي لإفريقيا الشمالية" التابع للجنة الإقتصادية لإفريقيا بالأمم المتّحدة والمتمركز في طنجة.

وفي أعقاب دراسات قام بها "المجلس الدائم الإستشاري للمغرب العربي" ، بتنسيق مع "برنامج الأمم المتّحدة للتّنمية" ، تم على الفور ، بعد شهر واحد ، أثناء المؤتمر الثاني لوزراء الإقتصاد إحداث منظمة مغاربية أخرى لها أحقّية إبداء الآراء والمقترحات حول شؤون التصنيع وتكوين الأطر.

إنها المنظمة التي اتّخذت لها تسمية "مركز الدراسات الصناعية للمغرب العربي" ليكون لها في 1968 مقر أول بطرابلس سيحوّل إلى طنجة في 1971 (انسحاب ليبيا في 1970 من المجلس الدائم الإستشاري).

ومع "الوكالة المغربية للحلفاء" المكلفة ، حتى سنة 1967 بالتنسيق في مجال تصدير الحلفاء من المغرب العربي ، سيكون المجلس والمركز بمثابة أداتين للتعاون المغاربي المتعدّد لأطراف.

وإزاء هاته المؤسسات الدائمة ستبرز العديد من اللجن المختصة ، في مختلف القطاعات ، كالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والسياحة والتأمين والنقل براً وجواً وبحرا وتنسيق الإحصاء والمحاسبات القومية. [75]

ولقد أفضت أحيانا أشغال هاته اللجن إلى الشروع في تكريس نوع من التعاون بين كل الأطراف بالمغرب العربي.

لكن ، لم تظهر في الكثير من المظاهر الحيوية للإندماج الإقتصادي (التصنيع والتجارة أساسا) ، إلى حدود 1975 - توقّف ظرفي للتعاون المتعدد الأطراف من 1975 إلى منتصف 1988 - منجزات ذات أهمية تذكر. وهكذا لم يتم إحداث اتحاد جمركي ولم تتبلور حقا المشروعات المشتركة.

وقد يكون مرجع ذلك ، في الستينات إلى الإنتظارية أو الحيطة أو التأنّي.

وعلى أيٍّ ، إن الأرضية القانونية لمختلف المؤسسات التعاونية بالمغرب العربي ، من 1964 إلى 1975 ، لم تمكّنها إلا من وظائف استشارية ودراسية في شؤون تقنية محضة.

ومن جهة أخرى ، عندما تبيّن عدم جدوى التعاون القطاعي ، في مؤتمر وزراء الإقتصاد لسنة 1967 ، تم الإطلاع على مقترحات ترمي في بعضها إلى رفع القيود على التجارة في منطقة المغرب العربي وإلى تنسيق السياسات الصناعية.

وكانت هاته المقترحات من صياغة المجلس الدائم الإستشاري في تقرير مرفوع إلى المؤتمر.

ولقد تقرّر إضفاء طابع مشروع مشترك بين الحكومات المعينة ، على هاته المقترحات ، لتقدّم من لدن المجلس ، إلى مؤتمر يوليوز 1970 ، للبث فيها.

لكن الرياح جرت آنذاك بما لم تشته السفن. فهذا المؤتمر تم تأجيله إلى أجل غير مسمى ، لغياب ليبيا عن أشغاله ، ولأسباب عابرة اعتبرت قاهرة.

وبقي من إيجابيات هذا المؤتمر كون موريتانيا ، العضو الغير المؤسّس للهياكل الدائمة ، حضرت الأشغال كملاحظ ، الأمر الذي اعتبر كذلك ، بمثابة إعلان رسمي لعضويتها في تلك الهياكل.

ومنذ يوليوز 1970 وخاصة ابتداء من نهاية 1975 ، إلى منتصف 1988 (لقاء القمة المغاربية ، في زرالدة بالجزائر) فترت العلاقات بين كل الأطراف مجتمعة ، لكن دونما إخلال باستمرارية العلاقات الثنائية في المغرب العربي الكبير.

وكتقييم أولي لتجربة التعاون المغاربي، من 1964 إلى 1975 ، يمكن القول بأن انعدام التعاقد في أعلى مستوى وبأن افتقاد القرار السياسي الملزم للأطراف - آنذاك - لم يمكّنا من التّعاون الشمولي المفضي إلى انطلاق مسيرة الإندماج.

لكن تجربة التعاون هاته ، بالرغم من محدوديتها وضيق أفقها ، مكّنت ، وهذا ليس بهيّن ، من مدّ جسور التشاور ومن التفكير والإمعان في وضع لبنات عملية للمشروع الوحدوي.

وخلال فترة التّعاون هاته كانت العلاقات التجارية الثنائية مهيمنة بين الأطراف ، الأمر الذي جعل المبادلات بينها ضئيلة كمًا ونوعا. بل كادت تنعدم تدفّقاتها ، من 1976 إلى 1987 ، بين المغرب والجزائر ، ومن 1985 إلى 1987 ، بين ليبيا وتونس.

وكانت هاته المبادلات تتمّ عادة في إطار إتفاقيات أو معاهدات ذات طابع ثنائي بدورها (تعاقدات سنوية قابلة للتجديد).

وهكذا كانت حصة المبادلات بالمنطقة في مجموع التجارة الخارجية للأقطار الخمسة ، شديدة التغيّرات وتتتراوح بوجه عام بين 3 % و 7 % فقط.

وإن الأسباب التي كانت تحول آنذاك دون استبدال الواردات من باقي العالم بالسلع والخدمات التي مصدرها المغرب العربي ، عديدة ، وبالإمكان الآن وفي المستقبل تجاوزها في أفق الإندماج المنشود.

فهناك أولا الإرتفاع النسبي للتكاليف في بعض الصناعات المستوردة لمواد أولية أو شبه مصنّعة مضخّمة في ذلك بمصاريف الإستيراد.

وهناك ثانيا التزامات "المساعدات المشروطة" والتعاقدات الدولية الفارضة أحيانا على الأقطار المغاربية التّموين من أسواق البلدان المصنّعة.

وكسبب ثالث ، تجدر الإشارة إلى الأفضلية - التي ليست لها دوما مبّررات موضوعية - المعلن عنها من لدن بعض المستهلكين المغاربيين إزاء المنتوجات الأجنبية ولو كانت لها نفس الخاصيات كالمنتوجات المغاربية وسواء من حيث جودتها أو أسعارها.

وهناك أخيرا ضيق الأسواق في كل قطر على حدة والتي لم تكن تستفيد بعد وحداتها - لانعدام الإندماج - من وفورات الحجم المتزايدة ومن مزايا استخدام كل الطاقات الإنتاجية (انخفاض مستوى تكلفة المنتوج الواحد).

وانطلقت قافلة الوحدة

في العاشرمن يونيو 1988 ، بزرالدة في الجزائر العاصمة ، وبمناسبة انعقاد مؤتمر عربي للقمّة إلتأم اجتماع لقادة المغرب العربي الكبير فكان مؤتمرا أولا تمخّض عنه تشكيل "لجنة سياسية مغاربية كبرى" و خمس "لجن فرعية" أنيطت بها مهام التفكير وصياغة الإقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي.

ولقد أنهت اللجن الفرعية أشغالها في سبتمبر 1988 :

- الشؤون الجمركية والمالية بالرباط (14-16 سبتمبر)
- اللجنة الإقتصادية بالجزائر - العاصمة (17-18 سبتمبر)
- الشؤون التّنظيمية والهيكلية بطرابلس (17-18 سبتمبر)
- الثقافة والإعلام والتربية والتعليم بنواقشوط (21-24 سبتمبر)
- الشؤون الإجتماعية والبشرية والأمنية بتونس - العاصمة (23-24 سبتمبر).

ولقد عقدت اللجنة السياسية الكبرى إجتماعا ثان لها يومي 27 و 28 أكتوبر 1988 بالرباط ، قصد تدارس حصيلة أشغال اللجن الفرعية.

وفي بلاغ موجه إلى الصحافة ، أعلنت عن مقترح مشروع يهدف إلى إحداث هيكل مغاربي سيوكل أمر البث في مضمونه- إلى المؤتمر المقبل لقادة دول المغرب العربي الكبير.

ولقد انعقد بالفعل هذا المؤتمر الثاني لقادة الدول المغاربية بمراكش (عاصمة الموحّدين) في فبراير 1989 تم الإعلان في أعقابه (17 فبراير) عن نص معاهدة اتحاد المغرب العربي[77].

وكان الحدث في مستوى طموحات قادة وشعوب المنطقة ليفسح المجال للإندماج الإقتصادي الشمولي في مرونة وواقعية ضامنتين للفعالية.

فابتداء من الفقرات الأولى لنّص المعاهدة والخاصة بالحيثيات والمرامي ، تطالع القارىء المتمعّن فيها ، أن الأمر يتعلق ، وبصريح العبارة ، بالسير "تدريجيا نحو تحقيق إندماج أشمل" فيما بين الأقطار المغاربية وبـ "تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي" بين الأطراف المتعاقدة و "تؤمن تنميتها الإقتصادية والإجتماعية".

والملفت للإنتباه كذلك هو أن مطلع المعاهدة - في أعقاب تذكيره بالقواسم الحضارية المشتركة وبالإرادة السياسية الأكيدة في المنطقة وبجدوى الإتحاد من منظور السلم والتوازن الدوليين - يؤكد على "العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية ".

ومن خلال موادها التسعة عشر ، يتبيّن من المعاهدة ، تكريسها للنظرة المرنة والواقعية والشمولية وتنصيصها على هيكلة الإتحاد وأدوات عمله.

فالإندماج المنشود من خلالها لم يقتصر على المضمون الإقتصادي المحض بل يشير إلى ارتباط هذا المضمون بأبعاده المكمّلة وبما فيها الأبعاد الإجتماعية والثقافية.

إنه كذلك اندماج بيّن يقوم على "العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال "وعلى"إنشاء المشروعات المشتركة".

وهكذا ، ومن جهة النظر التقنية ، يتّضح أن معاهدة مراكش تهدف حقا إلى بلوغ مرحلة السوق المشتركة المهيئة لظروف ولشروط المرحلة الأسمى ، مرحلة الإتحاد الإقتصادي والنقدي (راجع ديباجة هذا الفصل).

وهناك في المعاهدة (الحيثيات والمادة 18) مايمكّن استقبالا من بلوغ المرحلة الأسمى.

ومادام الأمر في هاته المعاهدة لايتعلق ، في أمد ما ، بحرية المبادلات والتّدفقات فحسب وإنما يهمّ كذلك تكتيل الإمكانيات لإنجاز مشاريع مشتركة ، يمكن الجزم من نفس الزاوية التقنية ، أننا بصدد اتحاد يمزج بين آليات "الإندماج عبر السوق" و "الإندماج عبر الإنتاج".

وكلاهما مرتبط في الواقع بعضه بالآخر. فلاجدوى من توسيع السوق إذا لم يتم تطوير كمّ ونوع الوحدات الإنتاجية وخاصة في اتجاه الوحدات المشتركة.

على أي ، الإندماج عبر السوق يؤثر عمليا في حجم وطبيعة الإنتاج. والإندماج عبر الإنتاج مسبّباته توسيع هاته السوق.

ومن حيث هيكلة الإتحاد وقنوات تسييره ، نجد في قمة الهرم وكأعلى جهاز ، "مجلس الرئاسة" (رؤساء الدول الأعضاء) الذي له سلطة إصدار القرارات بالإجماع.

وبالإضافة إلى "المختص بشؤون الإتحاد" في كل قطر (عضو في مجلس وزرائه أو لجنته الشعبية العامة) وإلى "الأمانة العامة" المشكّلة من ممثل عن كل دولة عضو ، هناك هيئات وزارية ثلاث : "الوزراء الأول" الذين بإمكانهم عقد إجتماعات دورية و"مجلس لوزراء الخارجية" و"لجان وزارية مختصّة". هذا بالإضافة إلى "لجنة المتابعة" المشكلة من المختصين بشؤون الإتحاد. وبموازاة ذلك نصّت المعاهدة على تشكيل "مجلس شورى" كعيّنة للهيئات النيابية للدول الأعضاء و"هيئة قضائية".

هاته هيكلة قوامها التسلسل في إدارة شؤون الإتحاد.

وهي كفيلة بضمان الجدوى والفعالية والإستمرارية خاصة وأن المعاهدة من منظور الواقعية أقرّت مبدأ احترام السيادة الوطنية المقترنة حتما بالوحدة الترابية لكل قطر .

بذور يتمّ زرعها .....

الإتحاد الجمركي كمرحلة أساسية ، لامناص فيه من إتخاذ تدابير دقيقة لكي يؤتى حقا الإندماج الإقتصادي أكله.

فإحداثه يستدعي تدريجيا :

- تخفيض الحقوق الجمركية والرسوم المماثلة لها ،
- تجميد العمل بكميات السلع والخدمات المحدّدة مسبقا للتداول بين الأطراف،
- تطبيق تشريع جمركي موحّد ،
- تحديد "تعريفة جمركية موحدة ، ت.ج.م." إزاء باقي العالم.

ولايجوز والحالة هاته استخلاص الجمارك إلا مرّة واحدة ، عند ولوج السلع والخدمات إحدى نقاط الإستيراد ومهما كان موقعها من خريطة الإتحاد.

وعندما تبدو هناك تخوفات من أن يطرح استيراد بعض البضائع في أحد الأطراف ، مشاكل اقتصادية ، يجوز مبدئيا السماح له اتخاذ الإجراءات الوقائية التي يعتبرها ملائمة.

لكن إجراءات الحد من هذا الإستيراد لاتستحب بلورتها في الواقع إلا في إطار مسطري جماعي.

وفي مرحلة أولى ، يمكن بالنسبة للتعريفة الجمركية الموّحدة "ت.ج.م." اللجوء إلى تحديد سقفها على أساس متوسط مختلف الحقوق الجمركية المعمول بها في الدول الأعضاء ، أخذا في الإعتبار ، إن اقتضى الحال ، الموازنة بين التفاوتات في أحجام الواردات من قطر الآخر ، خلال السنوات الأخيرة قبل إنشاء الإتحاد.

وبعد ذلك يجوز تغيير مستويات "ت.ج.م." ، برفعها أو بتخفيضها ، تبعا لمعطيات العلاقات والظرفية على المستوى العالمي.

وهذا التغيير في "ت.ج.م." تتحكّم فيه كذلك الإستراتيجية المرغوب فيها بالإتحاد والإلتزامات الناشئة عن المفاوضات الدولية.

وصفوة القول ، إن كلا من الإحتمائية المطلقة وتحرير المبادلات مع الخارج ، عبر قناة "ت.ج.م." المرغوب فيه أن يكونا ظرفيين وانتقائيين.

وعلى وجه الخصوص ، لاشيء يحول ، من زاوية "ت.ج.م." دون منح الأفضلية - وبالتالي تخفيض مستويات التعريفة - لفائدة الأقطار العربية والإفريقية الأخرى.

وقد تطرأ كذلك على "ت.ج.م." تعديلات تنسجم مع المقتضيات التفضيلية التي تتضمّنها الآن أو قد تتضمّنها في المستقبل الإتفاقيات المبرمة مع السوق الأوربية المشتركة.

وهكذا يتّضح أن تحديد "ت.ج.م." وكل مظاهر تقنيات الإندماج ، لامحيد فيها عن اعتبار الأبعاد العربية والإفريقية (والإسلامية عموما) والمتوسطية.

ويتّضح كذلك أن التأثير المطلق لـ "ت.ج.م." لن يكون إلا إزاء الأقطار أو مجموعة الأقطار التي لاترتبط بالإتحاد باتفاقيات ذات امتيازات متبادلة أو بأواصر خاصّة.

ومن جهة أخرى ، هناك قطاعات إقتصادية قد تعتبر بالغة الأهمية وذات حساسية في الإتحاد (الكيماويات والبتروكيماويات والتعدين والميكانيك والكهرباء مثلا). وقد لايستحب في شأن حمايتها من المنافسة الخارجية اللجوء إلى الأساليب الجمركية التقليدية. وفي هاته الحالات ستكون الحماية أكبر فعالية عن طريق "تقنيات الإقتطاع" الرامية إلى جعل أسعار الإستيراد تساوي الأثمان المضمونة كحد أدنى لفائدة المنتجين في الإتحاد.

وإذ ما كان لزاما استرداد مبالغ مالية عند التصدير فقد تدفع من "الميزانية المشتركة" قصد تعويض الفارق المحتمل بين الأسعار المضمونة في الإتحاد والتسعيرات السائدة في السوق الدولية. وهاته التسعيرات بالإمكان طبعا أن تكون أقل ارتفاعا.

وهناك بعض المنتوجات التي مصدرها بالأخص باقي الأقطار العربية أو الإفريقية (موادّ أولية ضرورية للتصنيع ومنتوجات نادرة أو منعدم توفّرها في الإتحاد) ، قد تستفيد كليا أو جزئيا من الإعفاء الجمركي (تقنية حصص التعريفة الجمركية).

واللجوء إلى تقنيات أخرى وارد لامحالة وخاصّة منها إقرار الحقوق الجمركية للتعويض والموازنة في حالات غمر سوق الإتحاد بمنتوجات أجنبية وبأثمان بخسة.

ومن الإهتمامات التي ستفرض نفسها كذلك في الإتحاد ، العمل بتشريع جمركي موحّد يواكب في مضمونه التنسيق بين بعض مظاهر الأنظمة القانونية في الأطراف (في مستوى القانون التجاري والقانون الإداري أساسا).

وسيكون عندئذ الهدف المرغوب في تحقيقه ، هو مقاومة أسباب الإنحرافات في المنافسة وتحويل اتجاه المبادلات على حساب الفاعلين الإقتصاديين في الإتحاد والذين يجب ألا يكونوا ضحية للتّمييزات (التطبيق المتماثل للتعريفة الجمركية الموّحدة في الأطراف وتجانس المساطر الجمركية عند ولوج الحدود وتوحيد الممارسات في إدارات الجمارك القطرية).

ويهم الأمر هنا ، بالأساس ، التنسيق عند تحديد مصدر المنتوجات بغية التطبيق الملائم لقواعد الأفضلية وعند تعريف قيمة المنتوج في الجمرك ، بالإضافة إلى وضع الشروط المتجانسة للأنظمة المعطلة لاستيفاء حقوق الجمرك (الإيداع بمخزن الجمارك ونظام المناطق الحرة وأنظمة استكمال الإنتاج).

ويبقى بديهيا أن التوفيق في الإتحاد الجمركي وفي كل مستويات الإندماج الإقتصادي ، ليقتضى أحيانا التّراضي والإنجاز التدريجي .

لكن وفي المجال الجمركي على الأقل ، قد تطبق على الفور تعليمات وإقرارات مشتركة متجاوزة ، ظرفيا في ذلك ، القوانين القطرية.

.... وثمار يكتمل نضجها

إن التدابير المتّخذة في الإطار الجمركي المحض (موضوع المبحث السابق) لابد من أن تفرز إجراءات مواكبة ومرتبطة مباشرة بالمحيط الإقتصادي والإجتماعي الذي سيستفيد لا محالة من المزايا الناجمة عن توسيع السوق.

وتمهيدا لتوضيح وتبرير هاته الفكرة الأساسية ، هناك البديهية التي مؤدّاها أن الإندماج يترتب عنه لامحالة تحوّل عميق يتبلور في توسيع السوق التي عناصر تعريفها في المغرب العربي الكبير كالتالي :

- التّعداد الإجمالي للسّكان (حوالي 67 مليون نسمة في 1990/1989 وأزيد من 80 مليون نسمة بعد سنة 2 000).

وهذا المؤشّر الديمغرافي له أهمية خاصة مادامت وتيرة تزايده مرتفعة نسبيا (من 2 إلى 3 % كمتوسط سنوي).

- المظاهر النّوعية للديموغرافيا (تربية ، تعليم ، تكوين ، صحة... إلخ) في تطور ملحوظ في بعض جوانبه خلال العقود الأخيرة.

لكن لامناص من مواصلة وتكثيف المجهودات في هذا الصدد بموازاة إرساء الإتحاد.

- الناتج للفرد الواحد [44] لأن السوق لاتعتبر حقا في توسّع إلا إذا كان النّاتج الذي يعود فيها للسكان ذي أهمية تذكر.

وإذا كان هذا المؤشر أحيانا في تحسّن بالمغرب العربي ، تبقى واردة ، من باب الطموحات ، ضرورة الرفع من مستوياته ليتسنّى للنموّ الإقتصادي تجاوز التزايد الديموغرافي.

- درجات التفاوت الإقتصادي بين الجهات والأطراف في الإتحاد وطبيعة توزيع المداخيل (نوعية بناء الأسواق القطرية والسوق في الأطراف ككل).

وإذا كان كذلك هذا التفاوت قد تمّ الحدّ منه أحيانا ، منذ الإستقلال ، في أطراف الإتحاد ، لامحيد عن الإقرار بجدوى مواصلة بناء الأسواق القطرية موازاة مع بناء السوق الموّحدة.

والغرض من ذلك يكمن في إمكانية الإستفادة التامّة من المزايا التقنية التي يخولها توسيع سوق الإتحاد.

وهاته المزايا ، المتوخّى منها ، في حالة ما إذا واكبها توفير الشروط الملائمة ، التأثير الفعلي لمجموعة من الظواهر التي تثيرها وتنشّط آلياتها التقنية ، عمليات الإندماج الإقتصادي : (76)

- الوفورات المرتبطة بحجم وحدات الإنتاج.

توسيع السوق في الإتحاد ينجم عنه ، في بعض الصناعات ، تزايد في متوسط أحجام الوحدات (الصناعات الهامشية مآلها مبدئيا الإفلاس تحت تأثير ضغط المنافسة). وقد تؤول الأمور والحالة هاته إلى تخفيضات هامة في تكاليف الحصول على المنتوج الواحد.

وقد تؤول الأمور كذلك وبالتالي إلى استغلال كل طاقات الإنتاج.

وهاته الظاهرة لها أهميتها في المحيط المغاربي (والعربي عامة) لأن العديد من الوحدات لازالت ، في الإطار القطري الضيق ، توظّف أقل من الإمكانيات المتاحة لديها.

- الوفورات المرتبطة بكمية وبنوعية المنتوجات.

السوق الموسّعة تمكّن الوحدات المتواجدة فيها من الحدّ من أنواع منتوجاتها.

فالبعض من المقاولات التي لها تخصّصات إنتاج مختلفة تجعلها في الواقع تؤمّن بضائع متنوعة وبكميات ضئيلة نسبيا ، لايمكن تطوير نشاطها في المجال الضيق للسوق ، القطرية.

ومادامت السوق الموسعة مفتقدة حلقاتها ، لايتيسّر بالطبع لهاته المقاولات التقليص من أنواع منتوجاتها والزيادة في كميات إنتاجها.

- الوفورات المرتبطة بالتخصّص في الإنتاج.

المحتمل من هذا المنطلق لا التّمكّن من الحصول على سيرورة الإنتاج بكل حلقاتها فحسب (من تأمين المادة الأولية إلى تسويق المنتوج المصنّع تماما) وإنما كذلك تخويل بعض الوحدات التخصّص في منتوجات محدودة أنواعها.

وقد يتسير عندئذ إحداث شبكات تصنيع متكاملة على أساس تقسيم وفصل عناصر السيرورة الواحدة وتفويت أوتفويض هاته العناصر إلى مؤسسات معيّنة (هاته مثلا وضعية بعض صناعات الميكانيك في الوقت الراهن في المغرب العربي وفي باقي العالم العربي وهي أساسا صناعات لتركيب القطع والأجزاء).

لكن فرص التّطوير هاته لاتتاح فقط بفضل المزايا التقنية للإتحاد الجمركي وإنما تتاح كذلك ، وبالأخص ، عبر بناء السوق الجهوية الكبرى وبموازاة الإقدام على إنجاز المشروعات المشتركة.

- وفورات النّطاق الخارجي عبر ترابط الأنشطة بعلاقات المُدْخَلات والمُخْرجات وبالتّكامل .

كل قطاع اقتصادي مستفيد من وفورات الحجم ، بإمكانه ، في حالات معيّنة أن يكون محركا للطاقات الإنتاجية في باقي القطاعات.

وقد يتم ذلك إذا ما استعملت هاته القطاعات منتوجه كمدخل (طاقة ومواد أولية) أو إذا ما وفّرت له وبدوره مدخلات أو إذا كانت تنتج مخرجات تعتبر تقنيا وعمليا مكمّلة لما ينتجه هو كذلك كمخرجات .

ويتم كذلك تحريك دواليب باقي القطاعات من لدن القطاع المشار إليه إذا ماكانت منتوجات هاته القطاعات بمثابة بدائل لإحدى المواد الموظفة كمدخل من لدن القطاع.

إن توسيع السوق مؤدّاه تغيّرات وتحوّلات في ماهيّة هاته العلاقات . ولايكون ذلك بالبحث على بلورة السيرورات الكاملة للإنتاج فحسب وإنما يكون كذلك ببروز ظواهر أخرى وعلى رأسها المشروعات المحركة للنّماء وإعادة تنشيط الجهات والمناطق في السوق ، توظيفا للإمكانيات الطبيعية المتاحة فيها.

ولما يتعلق الأمر بالمشروعات المحركة للنّماء ، يقتضي المنطق تمركزها المجالي في الإتحاد نشدانا للتّكافؤ.

ويقتضي نفس المنطق وبالتالي عدم إنشائها في الجهات التي قطعت أشواطا هامة على درب التصنيع وذلك لألاّ يتفاقم انعدام التوازن.

- وفورات النطاق الخارجي انطلاقا من ترابط الأنشطة بالمداخيل.

من الممكن سريان مفعول المزايا التقنية في الإتحاد من وحدة إنتاجية لأخرى وذلك عبر قناة الدخل.

فالزيادة في المداخيل الموزّعة ، نظرا لوفورات الحجم في بعض الوحدات ، سيزيد في المداخيل الجاهزة للإنفاق الذي هو محرك للطلب الموّجه للوحدات أخرى. وهذا يزيد بدوره في إنتاج الوحدات الأخيرة ليمكّنها من تخفيض التّكاليف بالنسبة للمنتوج الواحد لديها.

لكن هاته الآليات تبقى مشروطة ومرتبطة بتوفير ظروف ملائمة ، أهمها :

* إلزامية بلورة الطلب لدى الأنشطة الموزعة للمداخيل الإضافية.

* انخفاض مرونة الطلب بالنسبة للدخل في القطاعات التي تبرز فيها المداخيل.

- وفورات النطاق الخارجي الناجمة عن التحولات الطارئة في المحيط الإقتصادي.

باعتبار الترابط القائم بين الفاعلين الإقصاديين في المجالات التكنولوجية ، تبرز فرص للتّواصل وللإحتكاك بين المنتجين ، على اختلاف الخبرات والإمكانيات الفنية لديهم.

ويكون عندئذ الأمل معقودا في شيوع التقدم التقني وروح الإبداع والإبتكار.

لكن الأمر يقتضي مسبّقا السير قدما إلى الأمام نحو مزيد من الإستقلال التّكنولوجي ومزيد من التّنويع في التقنيات السائدة في الإنتاج.

- منافع "المركّبات الجمركية للإنتاج".

آليات هاته الظاهرة ترتكز على تشجيع الإستثمار الأجنبي الذي يعتبر حافزا له توسيع السوق في الإتحاد كمنفذ للتسويق وكإطار تتوفر فيه الإحتمائية بالتعريفة الجمركية الموحّدة.

لكن إذا كان التعاون الدولي وإذا كانت كذلك المساعدات التقنية والمالية تحثّ على القبول بإسهام الإستثمارات الأجنبية في التنمية القطرية والجهوية ، يبقى دوما الإشكال مطروحا كخيار أو كتوفيق بين ضمان وفقدان الإستقلال الإقتصادي .

فلا مناص إذن في الإتحاد من تحديد موقف موّحد أو من تقريب وجهات النظر إزاء الإستثمارات الأجنبية.

اللّمسات الأخيرة في تشييد البنيان

لتقوية مناعة وصلابة "الإتحاد الإقتصادي والنقدي" كمرحلة أرقى في عمليات الإندماج ، ولجعله حقا يؤتي أكله كلّه ، هناك إجراءات أخرى ، موازية ومكمّلة ، تفرض نفسها في مجالات الأنظمة المحاسبية والنقدية والمالية.

فهاته المرحلة من الأهمية بمكان وتتعدد وتتشعّب فيها الإهتمامات عبر مراحل قد تبتدىء بالتعاون وتستأنف بالتنسيق لتنتهي بالإندماج الشامل.

وهاته الإهتمامات مؤدّاها ، أساسا ، مايلي :

- الأدوات الإحصائية والمحاسبية ، كإطار لتجميع ولتحليل ولتأويل المعلومات ، وكأساس للتّرقبات وللإحتمالات المستقبلية ، تسييرا لدقّة الأمـور ، مفروض أن تستوحي قواعد ومنهجية وضعها من الضّوابط الدولية للأمم المتّحدة ، مع الحرص ، إن اقتضى الحال ، على جعلها متكيّفة وملائمة للأنظمة الإقتصادية والمالية في الإتحاد.

والهدف من ذلك ، التوفّر على مؤشرات بمعايير متجانسة وعلى أنظمة محاسبية موحّدة (محاسبات قومية وعمومية وخاصّة) لاتمكّن من المقارنات الدولية فحسب وإنما كذلك في مابين الهياكل والديناميات من قطر لآخر داخل الإتحاد.

وفي مجال المحاسبة القومية ، النظام الأساس المرغوب فيه وهو السائد ، على أي ، منذ الآن في أطراف الإتحاد وبكيفية أو بأخرى ، هو نظام الأمم المتحدة في روايته الأخيرة القائمة على المفهوم الواسع للإنتاج "الناتج" وعلى "الحسابات المحيطيّة" وعلى "الجداول التركيبية" (الجدول الإقتصادي الشامل وجدول العمليات المالية وجدول المدخلات والمخرجات).

وهذا الإطار للمحاسبة "الكبريّة" ، سوف يمكّن ، لا من وضع الحسابات القومية في كل قطر والقابلة للمقارنة في ما بينها فحسب وإنما كذلك من تقييم الحسابات المركّمة والجداول التركيبية في مستوى الإتحاد بأطرافه مجتمعة. إنه إذن إطار عليه أن يبرز المؤشرات الأساسية والشمولية في هذا الإتحاد.

وفي مجال المحاسبة العمومية (المصالح المركزية والمحلية للدولة والهيئات والمؤسسات التابعة لها) ، التنسيق الأهم يتعلق بالقواعد القانونية (القانون العام) وذلك بغية التوحيد التدريجي لمضامينها في الأطراف. أما من حيث القواعد التقنية للمحاسبة العمومية فالإهتمام سينصبّ وبالدرجة الأولى على تعميم الإعلاميات.

وفي مجال المحاسبة الخاصّة (المقاولات) ، مسك الحسابات يجب أن يكون إلزاميا في كل الوحدات عبر مختلف الأطراف وبما في ذلك المقاولات الصغرى والمتوسطة (هذا النوع من المحاسبات معمّم عمليا في المنشآت الكبرى وحتى في مقاولات القطاع العام التي يخضع في الواقع تسييرها عادة لمعايير المحاسبة الخاصة).

إن التّنسيق والتّوحيد في المعايير ، للمحاسبة الخاصة ، لايهمّان الجوانب التقنية فقط بل يتعلقان كذلك ، وإلى حدّ كبير بمختلف المظاهر القانونية وخاصة منها قانون الشركات والقانون التجاري.

وبصفة أدق ومن حيث تقنيات المحاسبة الخاصة ، في مستوى عنصرها المتمثّل في "المحاسبة التجارية" ، يستدعي التنسيق في مجالها إعداد "دليل عام موحّد" بين الأطراف في الإتحاد ليتسنّى الضبطِ المتجانس للمفاهيم ولعناصر حسابات الحصيلة والنتائج.

وفي مضمونها المرتبط ب "المحاسبة التحليلية للإستغلال" ، المحاسبة الخاصّة لن يطرح تماما في شأنها مشكل توحيد عناصر تكاليف الإنتاج. فما يجب حقا إيجاد حل له من حيث التنسيق في هذا الصّدد هو الأساليب الرياضية المعتمدة في تقييم تلك التكاليف.

أما في مايتعلق بالمحاسبة التوقعية (مراقبة التدبير) وهي كذلك من مكوّنات المحاسبة الخاصة ، لامجال مبدئيا للتوحيد في تقنياتها ومنهجيتها بالإتحاد. إنها محاسبة تخلو من البعد القانوني ومسكها اختياري ولايهمّ إلا الإستراتيجية الذاتية للمقاولات بحثا عن التخطيط المحكم للتدبير.

- الأنظمة الإئتمانية والمالية القطرية ، عليها موازاة لسيرورة التنسيق والإندماج التدريجي في الميادين النقدية والتمويلية ، مواصلة التّطوير لهياكلها ولأساليب عملها ودعم تأثيراتها في البنيات الإقتصادية.

وفي المستوى النقدي هناك ثلاثة مراحل متداخلة حلقاتها. وبالإمكان مزج أو تنويع آلياتها وأسس أرضيتها القانونية. ففي مرحلة أولى ، يحتمل إحداث "خلية للمقاصّة" ممثّلة فيها الأطراف المتعاقدة ببنوكها المركزية. وهكذا سيتمّ تجاوز العمل بالإتفاقيات الثنائية في التّسديدات. وعندئذ لابدّ من ضمان قابلية العملات القطرية للصرف في مابين مكوّنات االإتحاد. ولابدّ من ضمان التّحويل اللاّمحدود لهاته العملات ، *من قطر لآخر في المجموعة.* ويجب على *الأطراف* ، *والحالة هاته* ، *تفادى* اللجوء إلى الساحات المالية الأجنبية عند الوفاء بالإلتزامات وبالأداءات في الإتحاد.

وخلال مرحلة موالية يستحبّ - على الرغم مما قد يترتّب عن ذلك ظرفيا من تكاليف بالنسبة لبعض الأطراف - الإقبال على التّثبيت النسبي لمعدّلات صرف العملات القطرية في المجموعة (نظام المعدّلات الثابتة القابلة للتصحيح).

والهدف آنذاك سيكون التشجيع للتجارة الجهوية (داخل الإتحاد) والحدّ من المنافسة بين الأطراف في الأسواق الدولية. فهاته المنافسة من شأنها الإخلال بالميزان المركّم للأداءات في الإتحاد.

وإن أداة التثبيت لمعدلات الصرف لتكمن في تحديد "سلّة نقدية" ملائمة (خليط معيّن من العملات كوسيلة لتحديد القيم).

ويمكن في اتحاد المغرب العربي أن تضمّ السلّة "الحقوق الخاصة للسحب" وذلك اعتبارا لكون الدولار هو الركيزة عند تسديد الصادرات من المنتوجات الأساسية. وقد تتشكل كذلك هاته السلة ، ظرفيا في بعض عناصرها ، من عيّنة للنقد في السوق الأوربية المشتركة مادامت هاته السوق تمثل بالنسبة لاتحاد المغرب العربي الزبون والمموّن الأول.

وفي نظام دولي يقوم على التّعويم العام للعملات وقصد الحدّ تدريجيا من التّغيرات الطارئة بين النقود في الإتحاد - على أساس التشبت بقبول هامش مافي هاته التغيّرات - لابد من تخويل "صندوق للتّشاور النقدي" صلاحية تدبير شؤون نظام الصرف الموحّد.

وإن هذا الصندوق - في حالات التدخّل لدعم العملات التي هي عرضة ظرفيا للتّذبذب - ليعتبر بمثابة إطار للمقاصّة بين الأطراف.

وإن المرحلة الأرقى في التّنسيق والتّوحيدالنّقديين ، مؤدّاها إحداث "وحدة حسابية" في الإتحاد. وعندئذ ستساهم كل عملة قطرية في تشكيل السلّة وذلك بحصة توازي الأهمية الإقتصادية في كل قطر.

وقد يتمّ تقييم هاته الوحدة الحسابية الموحّدة انطلاقا من التّسعيرات في المصافق (البورصات) الرسمية للصّرف. وسيكون هذا التقييم أساسا للوحدة الحسابية عند عمليات المقاصّة.

لكن يجب في أمد ما ألا تبقى مجرّد أداة للاحتساب ، بل على هاته الوحدة النقدية أن تصبح وسيلة للأداء ولإبراء الذّمم في الإتحاد .

- في مجال تمويل العمليات الموحّدة ، هناك نوعان إثنان من الهياكل التأسيسية ، بالإمكان إرساء قواعدهما ، في آن واحد ، لأن الأهداف المتوخّاة منهما متكاملة في بعض مظاهرها.

فالوارد أولا هو إحداث "صندوق للتّنمية" قد يصطلح كذلك على تسميته بـ "صندوق الإندماج". ويمكن اعتبار هذا الصندوق بمثابة مؤسسة عمومية مستقلّة في الإتحاد.

وقد يكوّن رأس ماله ، في غالبيته العظمى ، بتقدمات من لدن البنوك القطرية المختصّة في الإتحاد.

أمّا موارده القابلة للإستحقاق في الأمدين الطّويل والمتوسّط ، فقد تجوز تعبئتها من الأقطار الشّقيقة والصّديقة ومن المؤسسات المالية ، الجهوية والدولية (البنك الإسلامي ، البنك الإفريقي للتّنمية ، الصناديق العربية الخليجية ، البنك الأوربي للإستثمار ، صندوق النقد الدولي....).

وهكذا قد يحصل صندوق التنمية (أو الإندماج) على موارد هامّة قابلة لأن توظف في الإتحاد متخذة أشكال قروض أو مساهمات أو اكتتابات في رؤوس أموال المنشآت.

وإن وظيفة التّمويل لدى الصندوق لتبرز وبالخصوص في إنعاش المقاولات المشتركة والتّنمية المتوازنة في الإتحاد.

والوارد ثانيا ، بموازاة إحداث صندوق للتّنمية وللإندماج ، هو وضع أسس "الميزانية المشتركة" المموّلة لمختلف عمليات التجهيز والمكلّفة بتحمّل نفقات التّسيير في المؤسسات الجماعية في الإتحاد (المجالس الإستشارية والتنفيذية).

وبالإمكان ، في مرحلة إعدادية ، تكوين موارد الميزانية المشتركة بإسهامات من لدن الأطراف. لكن مادامت هاته الميزانية تختلف عن الميزانيات في المنّظمات الدولية المعتادة ، سيصبح محتملا اللجوء ولو جزئيا إلى موارد مشتركة حقا (حقوق جمركية وضرائب غير مباشرة كالضريبة على القيمة المضافة مثلا...).

وإن الأخذ في الإعتبار للحقوق الجمركية مرجعه إلى أنها في الإتحاد قد يتم أحيانا استيفاؤها في طرف ليس هو المستورد المباشر. وسيتم ، على أيّ ، دفعها إلى الميزانية المشتركة وكيفما كان محل استيفائها.

وفي مايرتبط بالضرائب الغير المباشرة كالضريبة على القيمة المضافة ، فهي تهم المستهلكين في الإتحاد كافة وتدل مقاديرها بكيفية أو بأخرى على الأحجام الإقتصادية للأطراف. لذا قد يجب كذلك كلّيا أو جزئيا دفعها إلى الميزانية المشتركة.

وسيكون من اللازّم ، والحالة هاته ، توحيد الأسس التي تقيّم عليها الضرائب الغير المباشرة. ونفس التّوحيد مرغوب فيه ، في أمد ما ، ومن حيث معدّلات (أسعار) هاته الضرائب.

إن التّدخّلات عبر "الميزانية المشتركة" سيترتّب عنها منح إمدادات وقروض ، مكملة بذلك العمليات المندرجة في إطار "صندوق التّنمية والإندماج" وفي إطار الميزانيات العامة القطرية.

والمتوخى أساسا من هاته التدخلات والعمليات هو إنعاش ودعم المجالات والقطاعات التي لتنميتها أهمية بالغة في إنجاح الإندماج (الزراعة ، الصيد البحري ، الطاقة ، التنمية الجهوية ، التشغيل ... إلخ).

- تمويل المشاريع ، بالفعل ، من الأهمية بمكان على درب الوحدة.ومصدره المرغوب فيه وقبل غيره يتعلق باللجوء إلى تعبئة الإدخار الداخلي والذاتي للإتحاد.

وهذا ممكن تحقيقه عبر قناتين إثنتين متكاملتين.

الأولى تقتضي الرفع من الدخل القومي. والرفع من هذا الدخل يتيسّر أكثر في الإتحاد مما هي عليه الأمور في الإطار القطري المحدود (راجع المباحث السابقة).

والقناةالثانية تستدعي الحدّ من حجم الإستهلاك الخاص والعام. ولا يعني بهذا بتاتا التقليص من مستويات المعيشة لدى العائلات ومن استعمال السلع والخدمات اللازمة في حسن تسيير وسير الإدارت العمومية. لكن يعني بهذا مواجهة التبذير عن طريق العقلنة في استعمال الموارد المتاحة.

وإن تعبئة الإدخار في الإتحاد لتفرض دوما إعادة هيكلة وتنشيط الأسواق المالية ووضع فوائض التمويل لدى البعض ، عند الأطراف الأخرى التي قد تعاني مؤقّتا من العجز.

أما المصدر الآخر المرغوب فيه بدوره عند تمويل الإستثمارات باقتناء التجهيزات ، فمؤدّاه الفوائض في موازين الأداءات والإحتياطيات من العملات الأجنبية التي صرفها لايثير التضخّم بقدر ما قد تثيرها الموارد النقدية الداخلية (القروض للإقتصاد والدّمم على الخزينة العامّة).

وقد تبرز ظرفيا في بعض أطراف الإتحاد حالات عجز إزاء باقي العالم. إلاّ أنه من المجدي دوما تفادي الرصيد السالب في الميزان المركمّ للأداءات كتجميع للموازين في الأطراف كافة.

ويجب من جهة أخرى اللجوء ، في إطار التعاون النقدي والمالي ، إلى آليات الدّعم التي تمكّن في الأمد المتوسط - بالإضافة للتدخلات للأمد القريب بغية التثبيت النسبي للصرف في الإتحاد - من مواجهة انعدام التوازن في ميزان الأداءات لدى طرف أو مجموعة من الأطراف في الإتحاد.

ومن حيث الموارد الخارجية (الإقتراضات) ، ستتيسّر تعبئتها اعتبارا ، وكما سلف ذكر ذلك ، للعمل بالتعريفة الجمركية الموّحدة ولمزايا توسيع السوق كحوافز للاستثمارات.

وستتزايد والحالة هاته فرص الإستثمار من الأقطار العربية النفطية الكبرى. وسيضحى ضروريا تحديد موقف موحّد إزاء المؤسسات المالية الدولية والجهوية وإزاء المقرضين الخواص على المستوى العالمي.

وإن الإستثمارات المرغوب في تمويلها لن تهمّ البنى التحتية فحسب (خاصة في الجهات المهمّشة ومناطق الحدود) وإنما كذلك الأنشطة المباشرة الإنتاج وذلك ضمانا لإرباحية الإستثمارات الأساسية.

ومن جهة أخرى ، سينصبّ الإستثمار في آن واحد على الرّسمال البشري والرّسمال المادي بعنصريه ، التكوين للرسمال الثابت الإجمالي وتغيّرات المخزونات في وحدات الإنتاج وفي مجموع الإقتصاد الموحّد (المواد الأولية واحتياطيات الغذاء). ومرجع ذلك بالطبع في هاته الحالات الأخيرة ، إلى الحيطة من النقص المفاجيء والمحتمل في المخزونات.

- هناك مظاهر مالية أخرى سيعني بشؤونها تنسيقا واندماجا. وتتعلق أساسا بمعطيات من شأنها - إذا ماتفاوتت لحدّ كبير مضامينها من قطر لآخر - خلق انحرافات في المنافسة بين المنتجين من جهة والمستهلكين من جهة أخرى (وداخل كل مجموعة منهم على حدة).

وكمثال لذلك ، تجدر الإشارة إلى مجالات الأنظمة الضريبية وقوانين تشجيع الإستثمارات.

ففي موضوع الأنظمة الضريبية يجب ، إن آجلا أو عاجلا ، توحيدها وبالأخص من منظور أسسها وأسعارها وبتفادي التعقيدات فيها مع ضمان فعاليتها وانسجامها مع الأهداف الإقتصادية والإجتماعية.

فالتوفيق مرغوب فيه بين هاته الأهداف والهدف المالي الصّرف (الشفافية والحياد والعدالة والمردودية والحدّ من تكاليف الإدارة الجبائية ، إضافة إلى إمكانيات التّراضي والطعن وإلى الحد من الفرض الجزافي للضريبة.)

ولعله من المجدي في السوق الموحّدة تعميم إلزامية مسك الحسابات من لدن الفاعلين الإقتصاديين كافة لا للأغراض الجبائية المحضة فحسب وإنما كذلك بغية إحكام التدبير والقضاء على "الإقتصاد السري" المخل بالمنافسة الحقة ، المحركة ، شأنها في ذلك شأن التكامل ، لعجلة التنمية في الإتحاد (ضمان الجودة والأثمان الملائمة).

وفي موضوع قوانين الإستثمارات ، التّوحيد التدريجي لمضامينها هو المستهدف كذلك (تنسيق المقتضيات ثم الإتفاق حول قانون موحّد).

وهذا يفرض بالطبع مسبّقا التقنين الواحد لأسس ولأسعار الضرائب الممنوحة في إطارها الإمتيازات.

وبموازاة هذا التقنين ، يتم التنسيق في المستويات الأخرى الخاصة بمدد الإعفاءات الجزئية أو الكلّية وبنوعية المناطق المعتبرة ذات الأسبقية في الإستثمار وبالموقف إزاء المبادرات الإستثمارية الأجنبية.

وفي مايتعلق بمدد الإعفاء ، فقد لاتكون طويلة وذلك قصد حث وحدات الإنتاج على حسن التدبير ولألاّ تكون الأرباح لديها ناجمة عن الإعفاءات الضريبية وحدها.

أما في ما هو مرتبط بالتشجيعات والتحفيزات في قانون الإستثمار ، الأنسب هو منحها وبالدرجة الأولى لفائدة من يرغب في إنجاز المشاريع بالمناطق المهمّشة في الإتحاد.

وعودة إلى الموقف إزاء الإستثمار الأجنبي ، المتوخى حقا هو التوفيق بين جدوى التعاون الدولي وضرورة الحفاظ على الإستقلال الإقتصادي.

وصفوة القول أن تحفيز الإستثمارات في الإتحاد لايكمن في المقتضيات القانونية فحسب وإنما كذلك في الإجراءات الغير الضريبية والمكملة.

إن هذا التحفيز لصيق بمعطيات المحيط السياسي والإقتصادي والإجتماعي والمالي.

وهو لصيق في نهاية المطاف بما قطعته وما تقطعه التجربة الوحدوية من أشواط.

خاتمـــة

الإندماج والأنظمة الإقتصادية في آفاق 2 000

من خلال الإستنتاجات المبرهن عنها في الفصلين الأول والثاني من هذا البحث الموجز ، يتّضح أن الأنظمة الإقتصادية في المغرب العربي الكبير ، وكنموذج في الأنظمة الإقتصادية العربية عموما ، خليط لعناصر ، البعض منها دالّ على التجانس والتشابه والبعض الاخر دالّ على التفاوت والإختلاف.

وإن كلا من التنظير (في علوم الإقتصاد) والممارسة العملية (في التجارب الإندماجية القائمة) ليدفعان إلى الجزم بأن التجانس في الأنظمة ، كمدعاة للتنافس وبأن التفاوت في مابينها وكمدعاة للتّكامل ، من شأنهما ، بشروط وفي ظروف محدّدة ، أن يكونا مهمازين ومحركين ، ضامنين للتوفيق في عملية الإندماج.

وإن البعض من تلك الشروط والظروف لمتوفّر وجاهز في المغرب العربي الكبير وفي باقي النماذج الجهوية العربية.

والبعض الاخر ، بالإمكان تعزيز وبلورة مظاهره خلال سيرورة الإندماج ، خاصّة أنه لا مجال بتاتا - في حالة الإقدام على هذا الإندماج - للجبريّة وللتّثبيط المسبّق للعزائم.

وعلى أيّ ، هناك في المحيط العربي العام والمغاربي بالخصوص - وهذا ما أبرزه بحثي هذا - مايؤكّد صدق هاته المقولة.

بالفعل ودونما تكرار أو إطناب - لأن في طيّات الفصول السابقة ماقد يشفي الغليل - ، الإقتصاديات العربية وبما فيها المغاربية ، متكاملة ولإعتبارات في مجالات عديدة من ضمنها مجالات الموارد الإقتصادية والمالية والمهارات البشرية والهياكل الإنتاجية.

وانسجاما مع المفهوم السليم للإندماج - نظريا وتطبيقيا - لامحيد ، خلال سيرورة البناء الوحدوي عن توفير المزيد من فرص التكامل داخل القطاعات. فلا يجوز أن يبقى التكامل دوما أساسه التخصص البين. بل الواجب هو تفادى اختصاص أحد الأطراف بالإتحاد في تأمين المواد الأولية الخام بينما تحتكر الأطراف الأخرى إنتاج السلع والخدمات ذات القيم المضافة المرتفعة.

وفي مايتعلق بالتّنافس عبر إنتاج مواد متجانسة وبتكاليف شبه متساوية فهو قائم - في حالات معيّنة - بين الإقتصاديات ، موضوع هاته الدراسة. لكن هذا التنافس لن يصبح ملموسا ومجديا إلا إذا تبلور في السوق الجهوية الموحّدة ، نشدانا للجودة وتحفيزا على تطوير تقنيات وأساليب الإنتاج. والإندماج المنشود يفرض طبعا وبالتالي الحدّ تدريجيا من التنافس في الأسواق الخارجية.

وأخذا في الإعتبار المفهوم الأشمل للتنافس - تجاوزا لطبيعة التكاليف - لامحيد على درب الإندماج عن مزيد من توفير التّسلسل في الإنتاج (صنع مجموعات الإنتاج المتماثلة) ومن قابلية هذا الإنتاج للتّبادل في السوق الموحّدة (تأمين الكمّيات بالقدر الكافي الذي يفوق حاجيات الأسواق القطرية).

إن اتحاد المغرب العربي وهو على درب الإندماج التّدريجي خلال العقد الأخير للقرن العشرين ، في إطار الوحدة العربية ، يقوم حتما على تجنيد طاقاته الإقتصادية والإجتماعية وذلك عبر ربوعه كافّة وبما فيها المناطق الصحراوية الشاسعة والممتدة في نطاق واحد من موريتانيا إلى ليبيا ، مرورا بالمغرب والجزائر وتونس.

وهاته الصحراء المغاربية الكبيرة كالقسط الأوفر من الصحراء الإفريقية الكبرى المنتهية شرقا على سواحل البحر الأحمر شكّلت تاريخيا ومحكوم عليها أن تشكّل دوما عاملا للوحدة ، لا للتّجزئة ، وسواء بامتداد اتها الجنوبية نحو إفريقيا السوداء أو بامتداداتها الطبيعية شرقا في باقي العالم العربي (صحاري شبه الجزيرة العربية...) أو بامتداداتها داخل المجموعة المغاربية بأطرافها الخمسة.

فالصحراء المغاربية الكبيرة - كانت خلال مراحل التّطور التاريخي الضارب بجذوره في الأعماق ، بالمغرب العربي - عبارة عن منطقة للتّواصل والتّلاقح والإشعاع الحضاري والثقافي ، في أخذ وعطاء متواصلين ، عبر قوافل الحجيج والوساطة التجارية.

وكانت هاته القوافل تربط بين مدن سجلماسة وفاس وتاهرت والقيروان والواحات الليبية ، وبين هاته التجمّعات وجهاتها وربوع إفريقية ومشرقية والموانىء المغاربية المفتوحة على أوربا.

وحتى بعد تطوير الملاحة التجارية في أوربا والمنافسة "للملاحة الصحراوية" لم تفتر تلك العلاقات والرّوابط عبر الصحراء.

وتزخر الصحراء المغاربية الكبيرة بمؤهلات إقتصادية ، البعض منها مستغلّ والبعض الآخر ينتظر الإستغلال (النفط في ليبيا والجزائر وتونس والحديد في موريتانيا إضافة على سبيل المثال إلى الخيرات السمكية عرض الشواطىء المغربية - الموريتانية ...إلخ).

وإن الإندماج الإقتصادي المنشود لكفيل بضمان التوظيف العقلاني والأمثل لهاته الموارد وللموارد الأخرى في باقي الجهات ، لفائدة أطراف وساكنة المغرب العربي الكبير كافة.

إن اتحاد المغرب العربي ، على مشارف القرن الواحد والعشرين ، بناؤه يتمّ - شأنه في ذلك شأن باقي النماذج العربية ، القائمة منها والمحتملة التّكوين - في محيط له ملامح وسمات دولية تهم بقاع المعمور.

إنه عالم المستقبل غير البعيد والذي ستتعزّز وتتبلور فيه أكثر التكتّلات الجهوية.

وقد تنحسر فيه الرؤى المتطرّفة ليهيمن فيه التسامح والتشاور والإعتبارات الروحية - على الرغم من ، أو - نظرا للطفرة التكنولوجية النوعية التي سيعرفها.

على أيّ ، لامناص في عالم المستقبل كما في كل ظرف وحين من العمل بألا يكون هناك إفراط أو تفريط.

وعلى مستوى التجارة الدولية ستتزايد أهمية تبادل الخدمات والخبرات الفنية وربما على حساب المنتوجات المادية وذلك أساسا عبر وسائل الإعلاميات والإعلام والمواصلات اللاسلكية.

لكن ستبقى مستقبلا للموارد المادية أهميتها في مجالات جديدة ومتجددة كاستغلال قعر البحار والهندسة الوراثية والتكنولوجيةالحيوية وغيرها .

وصفوة القول ، إن المورد البشري في حدّ ذاته ، بملكات الإبداع لديه وبطاقاته الفكرية سيكون دوما الركيزة والأداة والمستهدف من التنمية.

فعالم الغد ، كما بالأمس واليوم ، أهم رأس مال فيه هو الإنسان ومستوى تكوينه وتربيته.

لكن عالم المستقبل - ونحن نلمس منذ العقود الأخيرة إرهاصات وتغيّرات وطفرات نوعية - سيرتكز على مزيد من المعارف والعلوم .

وبديهي أن الإندماج الإقتصادي المنشود ، عليه أن يأخذ في الإعتبار هاته التحولات العميقة تدعيما لبلورتها وتوظيفا لثمارها.

ملحق

مصادر ببليوغرافية وإحصائية
تعقيبات وتوضيحات
(هوامش البحث)

(1) أحمد صديق :

- دروس ومحاضرات في مادة "اقتصاد العالم العربي" بالسنة الثانية للسلك الثاني من الإجازة في العلوم الإقتصادية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء (1980 - 1988)

- Ahmed Sadik "Le Grand Maghreb Arabe = Intégration et Systèmes économiques comparés = Essai de synthèse".Préface de Mr Ahmed Osman, Président de la Chambre de Représentants: Edition Afrique-Orient, Casablanca, 1988 (1ère Edition). Deuxième édition, 1989.
- A. Sadik, "Perspectives d'Union Douanière Maghrébine". Editions maghrébines, Casablanca, 1974
- A. Sadik" Croissances économiques maghrébines comparées". Thèse de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques préparée à l'Université d'Aix - Marseille II et soutenue en 1978 à l'Université HASSAN II (non publiée, disponible à la bibliothèque de l'Université).

- للكاتب كذلك مقالات صادرة في بعض الصحف والمجلات وعروض ملقاة في عدة ندوات ولقاءات علمية حول مواضيع مختلفة منها ما هو لصيق الإرتباط باقتصاديات العالم العربي عموما والمغرب العربي خاصة.

- كتكلمة لهاته المؤلفات هناك في سلسلة لتعميم المعارف بتعريب مواكب ، "مدخل إلى المحاسبة" و"الوجيز في المحاسبة التجارية" صدرا وعلى التوالي في 1981 و 1982 عن دار النشر المغربية بالدار البيضاء.

(2) كمراجع أساسية تجدر الإشارة ، علاوة على مختلف الدراسات التي تتضمنه أصناف الكتب ، إلى ما هو في طيّات الدّوريات المختصة في قضايا العالم العربي بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة. ولعل من أهم المنشورات الدورية في هذا الصدد والمشتملة على ببليوغرافيا مفصّلة :

- مجلة "شؤون عربية" ، جامعة الدول العربية ، تونس
- مجلة "المستقبل العربي" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت
- مجلة "الوحدة" ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط.

- Annuaire de L'Afrique du Nord, CRESM / CNRS, Aix - en - Provence (France)

ويشمل إصدار 1985 من هاته الدورية مجموعة من الدراسات (ص 3 إلى 333) تحاول من زوايا مختلفة (علوم إجتماع واقتصاد وسياسة) التطرق للمغرب العربي في إطاره العربي العام.

وبديهي أن كتابي هذا "اتحاد المغرب العربي في العالم العربي = تركيب في التّنمية والإندماج الإقتصادي "الذي تحدّدت أفكاره ومنهجيته قبل وبعد 1985 ، لاصلة له من حيث محتواه وأبعاده بما تتضمّنه وتتبنّاه الدراسات السالفة الذكر.

إنه يحمل بالطبع رؤى وقراءة أخرى للواقع الإقتصادي والإجتماعي العربي. وإن اختلاف وتعدد الرؤى والقراءات مدعاة لإثراء البحث.

(3) "جامعة الدول العربية" ، هارون هاشم رشيد. دار سراس للنشر ، 1980 ، تونس.

(4) مجلة "التعاون" الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (الطبع بالرياض). وتعنى هاته المجلة بقضايا منظمة دول المجلس في ارتباطها بالقضايا العربية عموما.

(5) مجلة "الوحدة" السالف ذكرها ، العدد 53 (فبراير1989) الخاص بالوحدة العربية والوحدات الإقليمية.

(6) "جغرافية الوطن العربي الكبير" د.صلاح الدين علي الشامي ود. فؤاد محمد الصقار. الطبعة الرابعة 1985 ، دار المعارف.

(7) العديد من الإحصائيات بما فيها تلكم الخاصة بالسكان والمساحة والكثافة والناتج الداخلي والموارد الإقتصادية كافّة مستقاة مباشرة ، أو موضوعة ، ارتكازا على المعطيات الخام التي يتضمنّها أساسا "التقرير الإقتصادي العربي الموحّد" للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولصندوق النقد العربي وللصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ولمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والتي يتضمنها كذلك التقرير السنوي للبنك العالمي :

- " Rapport sur le développement dans le monde". Banque Mondiale.

وكمصادر إحصائية عامة لهذا البحث تجدر الإشارة كذلك إلى مختلف الدوريات والدراسات الصادرة عن الأمم المتحدة وخاصة منها :

"Statistical Yearbook" et "Etude sur la situation économique de l'Afrique".

وعلى أساس المعطيات الخام الواردة في هاته المصادر ، بالإمكان تصنيف المجموعات العربية ، حوالي 1989 ، حسب النّاتج والسكان ، كالتالي :

المجموعات	الناتج الداخلي		السكان		الناتج للفرد (دولار)
	مليار دولار	النسب	مليون نسمة	النسب	
اتحاد المغرب العربي	120	30,0	65	33,0	1.846
مجلس التعاون الخليجي	150	37,5	20	10,3	7.500
مجلس التعاون العربي	110	27,5	80	41,0	1.375
باقي الأقطار العربية	20	5,0	30	15,4	667
المجموع	400	100,00	195	100,0	2 051

(8) من زاوية الجغرافية الإقتصادية للعالم العربي ، بالإمكان الإحالة وعلى سبيل المثال على "الوطن العربي : أرضه ، سكانه ، موارده" تأليف د. محمد عبد الحكيم، د. يوسف خليل ، حليم إبراهيم جريس ، إجلال السباعي ، الطبعة الرابعة 1985 ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة.

(9) كتقييم للتجربة الإنمائية ، في أقطار الخليج راجع "التنمية في دول مجلس التعاون : دروس السبعينات وآفاق المستقبل" مجلة "عالم المعرفة" الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب - الكويت ، العدد 103 من تأليف د. محمد توفيق صادق.

(10) على سبيل المثال راجع مجلة "عالم الفكر" في موضوع "الأمن الغذائي" ، وزارة الإعلام بالكويت ، المجلد الثامن عشر ، العدد الثاني ، 1987 (يوليوز - أغسطس - سبتمبر).

(11) جل الدراسات والأبحاث حول الإقتصاد العربي تعير اهتماما خاصا للموارد المالية - ولتأثيراتها الإقتصادية - التي يدرها قطاع الطاقة والمعادن وخاصة في المجال النفطي.

فعلى سبيل المثال هناك :

- "فصول في الإقتصاد العربي " د. محمد عبد العزيز عجيمة.

دار النهضة العربية 1986 ، بيروت.

- " Monde arabe et développement économique". Bichara Khader. Le Sycomore, 1981.
- "Dimensions et perspectives du monde arabe ", Abdelhamid Brahimi , Economica, 1977
- "L'économie des pays arabes" André Martens, Economica, 1983.

(12) لعل أبرز الدراسات وأولها في مجال الصناعات "التصنيعية" بالجزائر تعود إلى G. Destanne De Bernis في جامعة كرونوبل بفرنسا.

(13) "التاريخ الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" د. شارل عيسوي ، ترجمة سعد رحمي ، دار الحداثة ، بيروت (الطبعة الأولى 1985).

(14) ارتكازا على المعطيات الخام في الدورية الفرنسية :

-" Annuaire rétrospectif de L'I N S E E,". Partie internationale. Pages 117 - 118.

(15) Tableaux économiques du Maroc 1955 - 57. Ministère du Plan

(16) من نفس المصدر المشار إليه أعلاه في الهامش (14)

(17) Loi Warnier, 1873.

(18) "دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الإقتصادي العربي". المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربية ، 1978.

(19) - D'après données brutes in " Rapport sur le développement économique dans le monde". Banque mondiale, 1988.

(20) - D'après "L'économie marocaine en 1980". Publication BNDE. Maroc

(21) التفاصيل في مخطط "مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية 1988 - 1992" المتضمّن للتطورات الكمية خلال الفترة 1981 - 1985.

(22) الوقائع والحوليات المتعلقة بالإقتصاد التونسي كما هي منشورة في المصدر المشار إليه آنفا :

Annuaire de L'Afrique du Nord.

(23) نفس المصدر

(24) هناك العديد من الدراسات والمقالات بعضها في الأعداد السنوية للدورية المشار إليها في الهامش (22) والبعض الآخر في مراجع جزائرية وغير جزائرية يصعب حصرها.

(25) استنتاجات من خلال معطيات في دراسة :

Marc Ecrement "Indépendance politique et libération économique - un quart de siècle de développement de l'Algérie, 1962 / 1985". Office des publications universitaires, Alger.

(26) قانون جديد - في غشت 1982 - للإستثمارات لفائدة الخواص الجزائريين.

وحسب الدراسة المبينة أسفله كان القطاع الخاص ومنذ 1982 يمثل أزيد من 80 % من القيمة المضافة الخام في الفلاحة وحوالي 23 % في الصناعة (بغضّ النظر عن النفط) و 63 % في التجارة و 78% في الخدمات. ولقد تسنّى هذا على مايبدو بفضل الإنتاجية المرتفعة للقطاع الخاص.

هذا ماورد عند :

J. Leca et Grimaud"Le secteur privé en Algérie" Revue Maghreb - Machrek, Juillet 1986.

وتمت الإشارة إلى ذلك عند :

B. Cubertafond in "L'Algérie contemporaine". Collection Que sais-je ? 1977 - p. 87

(27) لهذا الغرض تم تقسيم شركة النفط الجزائرية إلى أربع وحدات بموجب مراسيم صادرة في مايو 1980.

(28) الإحصائيات التي تتضمّنها هاته الفقرة ، مستقاة مباشرة أو بعد إجراء عمليات حسابية على المعطيات الخام ، وذلك من المصادر التالية :

- Statistical Yearbook. ONU
- Rapport de la Banque Mondiale. op. cit .

- التقرير الإقتصادي العربي الموحّد. السالف الذكر.

وللمزيد من المعلومات حول الإقتصادين الليبي والموريتاني ، بالإمكان الإحالة على الأعداد السنوية الأخيرة ل :

Annuaire de l'Afrique du Nord. op. cit.

وعلى :

- " La Lybie nouvelle. Rupture et continuité". Editions CRESM / CNRS. Aix - En - Provence.
- "Introduction à la Mauritanie". CRESM / CNRS. Aix - en Provence.

(29) مظاهر الإختلاف - كأساس للتّكامل - والتّجانس - كأساس للمنافسة المحركة بدورها لعمليات الإندماج - تتجلّى على مستوى مكوّنات الإتحاد ككلّ ، في هاته الفقرة وفي الفقرات الموالية.

(30) Société Anonyme des Mines de Fer de Mauritanie, MIFÈRMA

(31) Complexe Minier du Nord, COMINOR

(32) Société Nationale Minière et Industrielle, SNIM

(33) Société des Mines de Fer de Mauritanie, SOMIMA

(34) Industries Mauritaniennes de Pêche, IMAPEC

(35) يؤمّن المغرب بمفرده ، في الوقت الراهن ، ما لايقل عن 80 % من مجموع صناعات تعليب الأسماك في العالم العربي. وتوازي إحتياطات إنتاجه من الأسماك (حوالي مليون و 500 ألف طن سنويا) حجم الإنتاج الإجمالي الحالي للأسماك في مجموع العالم العربي.

(36) Libyan National Oil Corporation (LNOC). au lieu et place de la LIPETCO créée en 1968

(37) La Libye nouvelle. op cit.

(38) وهي التي تتضمّنها أساسا الدوريات المشار إليها أعلاه في الهامش (28).

(39) يتعلق الأمر هنا بتونس التي كانت خاضعة للحماية الفرنسية وبالمنطقة الشمالية (حماية إسبانية) وبالمنطقة الوسطى (حماية فرنسية) ، إضافة إلى المنطقة الدولية سابقا (طنجة) ومنطقة طرفاية إبتداء من 1958 ، في المغرب.

ولا يتعلق الأمر هنا بعد ، بمنطقة سيدي إفني المسترجعة سنة 1969 وبالأقاليم الصحراوية التي التحقت بحظيرة الوطن الأم في نهاية 1975.

وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أن المخطط الخماسي المغربي الأول (1960 - 1964) في روايته الثانية تحت عنوان "التنمية الصناعية" ، بالفرنسية ، يتضمّن جردا وتحليلا ضافيين لتمويل الإستثمارات من 1950 إلى 1960. ويتضمّن كذلك تفاصيل إحصائية حسب القطاعات ، خلال السنوات الأولى للإستقلال. ويمكن إعتبار هاته الوثيقة وبمفردها مرجعا أساسيا لتقييم أوضاع وتطورات الإقتصاد المغربي حتى سنة 1960 .

(40) هاته المظاهر من الموضوع سبق التطرق لها باستفاضة من لدن سمير أمين في مؤلفين له وهما :

- " L'économie du Maghreb". Editions de Minuit, 1966.
- " Le Maghreb moderne". Mêmes éditions, 1970.

(41) إنتاج الفوسفاط الخام في المغرب وتونس (1956 - 1962)

التوزيع (%)	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962
المغرب	73	73	74	77	78	80	80
تونس	27	26	26	23	22	20	20
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المقياس (الأساس 100 سنة 1956)	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962
المغرب	100	101	118	130	136	144	148
تونس	100	100	110	105	101	95	101

هاته النسب المائوية والمقاييس استخرجتها من الإحصائيات الخام في :

Statistical Yearbook. United Nations, 1965.

(42) تطور الإنتاج الداخلي الإجمالي بسعر السوق ، القيمة القارّة لسنة 1956 ، في المغرب وتونس (1956 - 1962)

السنوات	معدلات التغيرات (%)		المقاييس ، الأسس 100 سنة 1956	
	المغرب	تونس	المغرب	تونس
1956	-	-	100	100
1957	1,6 -	4,1 -	98	96
1958	10,9	2,2	109	98
1959	1,0	2,8	110	102
1960	3,9	14,4	115	115
1961	2,4 -	6,5	112	123
1962	12,3	5,1	126	129

لقد صغت هاته المعطيات من المصادر وحسب الطريقة التالية :

- إحصائيات متوالية للقيم الجاريتبالعملات القومية خاصة بالإنتاج الداخلي الإجمالي ، مستقاة من مختلف دوريات الأمم المتحدة (Statistical Yearbook).

- وضع وانتقاء معايير للإنكماش النقدي على أساس مقاييس الأسعار في نفس المصادر وذلك من أجل الحصول على القيم الثابتة.

وإن مراحل المنهجية المتّبعة في هذا الصّدد وتقييمها النقدي يوجدان في تفاصيلهما بأطروحتي لنيل دكتوراة الدولة السالف ذكرها (صفحات الأطروحة من 218 إلى 225)

ومن معطيات الشّقّ الأيمن للجدول أعلاه نخلص إلى أن المتوسط السنوي لنموّ الإنتاج الداخلي الإجمالي بالسعر القار للسوق ، بلغ 4,0 % في المغرب و 4,5 % في تونس.

(43) تطور الإنتاج الداخلي الإجمالي بالسعر القار معبر عنه بنقد حساب موحّد في المغرب وتونس (1956 - 1962) .

السنوات	الإنتاج العام بملايين الدولارات الأمريكية		الإنتاج للفرد الواحد بالدولار الأمريكي	
	المغرب	تونس	المغرب	تونس
1956	2,009	0,794	193	200
1957	1,977	0,761	185	190
1958	2,194	0,788	200	192
1959	2,217	0,800	195	195
1960	2,303	0,915	198	220
1961	2,249	0,974	187	231
1962	2,526	1,023	204	240

لقد قمت بتحويل قيم الإنتاج القارة إلى دولارات على أساس معدل صرف العملات ارتكازا على ارتباطها بالفرنكات الفرنسية (القديمة) قبل إحداث العملات القومية.

1 دولار أمريكي = 3,50 فرنكات = 3,50 دراهم مغربية = 0,35 دينارا تونسيا
(معدلات الصرف الواردة في دوريات الأمم المتحدة : Statistical Yearbook)

أما وضع الإنتاج للفرد فلقد حددته على أساس تعداد السكان المقدر في وسط السنة (المصادر ، الدوريات الديمغرافية للأمم المتحدة).

(44) إن المؤشّر الشّائع الإستعمال لتحديد المستويات والتطورات الإقتصادية العامة المقارنة بين مجموعة من الأقطار هو الدخل أو الإنتاج للفرد بالنقد الموحّد الذي عادة مايكون هو الدولار الأمريكي. لكن إذا كانت لهاته الطريقة جدواها يبقى أنه بحكم بدائيتها توجّه إليها بعض المآخذات لاتخلو من أهمية. وبالفعل يبدو استعمال خارج القسمة بين الإنتاج وتعداد السكان حاجبا للحقيقة. فهو لايدل على الفوارق في الهياكل الإقتصادية بين مختلف الأقطار ويبرز أكثر عنصر تعداد السكان. وهكذا فالقطر القليل السكان ومستوى التصنيع والإنتاج الفلاحي لكن به مداخيل هامة للصادرات المعدنية أو الطاقية سيعتبر أكبر نماء من بلد مصنّع ومتطور الهياكل والإنتاج الفلاحي.

وخارج القسمة هذا يجب ألا يجعل الباحث يغفل التفاوتات المحتملة بين المستويات المطلقة للإنتاج ولتعداد السكان داخل المجموعة موضوع المقارنة.

وإن الإنتقاد الأهم لاستعمال مؤشّر الإنتاج للفرد يكمن في كونه دالا على مجرّد حالات وسط تخفي سوء التوزيع ولا توضّح طبيعة الأنشطة المساهمة في تكوين الإنتاج.

ووعيا بأهمية هاته المآخذات سنحاول إدراج المؤشرات المكملة في هذا البحث.

لكن على الرغم من تلك المآخذات يبقى لمفهوم الإنتاج للفرد ما يبيح اعتباره ولو بمفرده. فإذا كان يتجاهل مشاكل التوزيع (علينا إذن طرحها) يبقى أنه يدل على كون الأقطار الأقل مستوى للإنتاج الفردي هي التي تندر فيها عادة المداخيل المرتفعة للأفراد.

وعلى أي ، إن مفهوم الإنتاج للفرد يعبّر عن حصص الإنتاج التي بالإمكان أن تعود لكل مواطن في حالة ما إذا واصلت السياسات الإقتصادية التوزيع المتكافىء نسبيا للإنتاج العام.

(45) تخمينات في دوريات الأمم المتحدة وخاصة في :

Annuaire démographique, ONU

(46) حسب ما في الجدول 3 بالدراسة :

"Etude sur la situation économique de L'Afrique" 1968. Vol. II page 113. ONU / CEA.

(47) معطيات في :

" Yearbook Accounts Statistics", 1970 - Vol. II International Table. Table 3.

(48) انطلاقا من المعطيات الخامّ للإنتاج المتراكم من القمح والشعير - المنتوجان الزراعيان الرئيسيان - وكما هي واردة في :

"Statististical Yearbook". 1965. ONU . - Page 118

بالإمكان وضع المقاييس التالية (الأساس 100 سنة 1956) :

الأقطار	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962
المغرب	100	60	104	75	85	39	89
تونس	100	108	130	120	91	46	78

(49) راجع الجدول أعلاه في الهامش (42).

(50) معطيات 1960 - 1962 في :

"Yearbook Accounts Statistics" 1970. ONU.

(51) Statistical Yearbook. ONU.

(52) "Situation, tendances et perspectives de la production, du transport et de la distribution de l'énergie électrique en Afrique "ONU, E / CN. 14 / EP. 3 / Rev. I

وإذا ما اعتبرنا كل مصادر الطاقة الأولية تبيّن هاته الدراسة أن التفاوت بين القطرين شبه منعدم (175 كيلوغراما بمعيار الفحم في المغرب مقابل 172 في تونس) .

(53) المعطيات المتوفرة حوالي 1960 في مجال التوزيع كانت كالتالي :

المغرب : نفقات الإستهلاك للفرد بالدولار الأمريكي

السكان القرويون 60

السكان الحضريون 120

المقيمون الفرنسيون 900

المصدر :

" Etude sur la situation économique de l'Afrique": Vol. II Sous - région d'Afrique du Nord, CEA, ONU, 1968. E / CN / 14 / 403. p 14.

تونس : توزيع الدخول

حصص الدخول (بالدينار التونسي)	نسب السكان	النسب المتراكمة
0 إلى 20	37	37
20 إلى 30	20	57
30 إلى 40	9	66
40 إلى 50	7	73
50 إلى 60	5	78
60 إلى 70	3	81
70 إلى 80	3	84
80 إلى 90	2	86
90 و أزيد منها	14	100
	100	

المصدر :

" Perspectives décennales de développement, 1962 - 71 "Secrétariat d'Etat au Plan et aux Finances. Tunis. p.34.

(54) " Etude sur la situation économique de l'Afrique", 1968. Vol. II. p. 67.

وفي مقالين صادرين عن مجلة :

"Maghreb". La documentation française. Paris n° 2, 1964 et n°34, 1969

تفاصيل حول طبيعة التجارة الخارجية في القطرين تبيّن طابعها الليبرالي المتفتّح والمكانة البارزة التي بقيت فرنسا تحتلها - خاصة حتى بداية الستينات - في صادراتهما ووارداتهما.

وتبين كذلك أنه سيشرع في تنويع اتجاهات ومصادر المبادلات الخارجية فيهما وفي جعل هاته المبادلات ترتبط أكثر باعتبارات السياسة والإقتصاد الأمر الذي سيجعل تدريجيا التجارة الخارجية في القطرين أداة متميزة في سياستهما الإقتصادية.

(55) لم تكن كذلك صادرات الجزائر في بداية الإستقلال تهمّ إلا موادّ محدودة. فالبترول الخام والنبيذ كانا يمثلان حوالي 1962 - 1963. $\frac{3}{4}$ قيمة مجموع صادراتها.

راجع الدراسة :

" Etude sur la situation économique de l'Afrique", 1968. p. 65.

لكن وبصفة عامة ، من 1962 إلى 1989 البترول والغاز الطبيعي لا زالا بشكل بنيوي وحسب السنوات يمثّلان 90 إلى 99 % من مجموع قيمة الصادرات الجزائرية (إحصائيات في مختلف الدوريات الدولية).

(56) متوسط سنتي 1961 - 1962 في :

"Etude sur la situation économique de l'Afrique, 1968" .p. 77 / 78.

(57) الموازين التجارية في المغرب وتونس (1956 - 1962)

السنوات	معدل تغطية الواردات بالصادرات (أ)		درجة الانفتاح على التجارة الخارجية (ب)	
	المغرب	تونس	المغرب	تونس
1956	74	59	20	19
1957	79	86	18	21
1958	87	99	19	22
1959	99	93	18	21
1960	88	63	21	20
1961	77	52	22	18
1962	82	54	18	19

(أ) : معدل تغطية الواردات بالصادرات معبّر عنه بالنسب المئوية لخارج القسمة بين الصادرات والواردات.

(ب) : درجة الإنفتاح على التجارة الخارجية معبّر عنها بالنسب المئوية لخارج القسمة:

الصادرات + الواردات
—————————— : الإنتاج الداخلي الإجمالي
2

ومصدر المعطيات الخام لهذا الجدول هي القيم المتوالية للصّادرات (بأسعارها عند نقاط التصدير) وللواردات (بالأسعار الآخذة في الإعتبار تكاليف إنتاجها وتأمينها وشحنها) ، كما يتضمّنها :

Statistical Yearbook. ONU.

(58) وتيرات التغيّر في قيم الصادرات والواردات بالنسب المئوية قبل (أ) وبعد (ب) إحداث العملة القومية بالمغرب وتونس.

	المغرب		المغرب	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
(أ)	7,3	2,5 -	28,5	2,5 -
(ب)	7,7	15,3	6,5 -	9,3

(أ) : المتوسط السنوي 1956 - 1959 بالمغرب و 1956 - 1958 بتونس

(ب) : المتوسط السنوي 1959 - 1962 بالمغرب و 1958 - 1962 بتونس.

المصدر : انطلاقا من المعطيات الخام المشار إليها أعلاه في الهامش (57) .

(59) J. Lecoz " Les réformes agraires". PUF. Collection Magellan, 1974.

(60) لمزيد من التّوضيحات حول أساليب الإصلاح الزراعي والتطوير الفلاحي في الأقطار الثلاثة بالإمكان الإحالة على مصادر سبقت الإشارة إليها :

- Ouvrage de J. Lecoz
- Annuaire de L'Afrique du Nord
- Thèse d'Etat d'Ahmed Sadik. p.93 à 123.

(61) هناك بعض الإحصائيات في :

- Revue " Mondes en développement " 1973
- Annuaire de l'Afrique du Nord. op cit.

تمكّن من التعرّف ، حولي 1967 ، على أهمية الرساميل المستثمرة في الأقطار الوسطى للمغرب العربي والتي مصدرها الأقطار الصناعية الغربية الكبرى المنضوية تحت لواء "منّظمة التعاون والتنمية الإقتصادية." فحسب هاته الإحصائيات يبلغ الحجم الإجمالي لهاته الرساميل 1.021,9 مليون دولار وذلك في مختلف الأنشطة الإقتصادية وبالأخص في القطاع النفطي بالجزائر (وضعية ماقبل التحولات الطارئة من 1971 إلى 1973). وبعد 1973 ، في كل أقطار المغرب العربي ، ستتغيّر جذريا هاته الحالة (حركات التأميم وانسياب الرساميل من أقطار الخليج العربي بصفة ملحوظة).

(62) من خلال المصادر القومية والدولية يتيسّر التعرّف على الإحصائيات المتوالية من 1963 إلى 1973 في الأقطار الثلاثة وذلك في ما يتعلّق بمركّمات الإنتاج الداخلي الإجمالي بسعر السوق - القيم الجارية- معبّر عنها بالعملة الوطنية لكل قطر.

وهاته المتواليات لايصعب بالطبع تحويلها إلى قيم بعملة موّحدة ، الدولار الأمريكي ، على أساس معدلات الصرف الجارية (انظر أسفله ، الهامش -65-). لكن هناك معطيات أكبر أهمية ، في نفس المصادر ، ودرجة قابليتها للدراسة المقارنة تبقى نسبية.

إنها :

أ - مقاييس تكاليف المعيشة.

هاته المقاييس في المغرب وتونس متجانسة نسبيا خلال الفترة 1963 - 1977 . أما في الجزائر فهناك مجموعتان لمقاييس تكاليف المعيشة ، مختلفتان ويصعب الربط بينهما (1963 - 1969 و 1969 - 1973). والمعلن عنه أن المجموعة الأولى تشوبها عيوب.وابتداء من 1969 - قبيل الإعلان عن المخطّط الرباعي 1970 - 1974 الذي صياغته أكثر إحكاما من صياغة المخطط الثلاثي السابق ، 1967 - 1969 - قامت المصالح الإحصائية الجزائرية بوضع نظام جديد لتتبّع تطور الأسعار اعتبرته أجدى وأنسب.

Cf "Tableaux de l'économie algérienne", 1970, Secrétariat d'Etat au Plan. Direction des Statistiques, Alger, p.227 et suivantes.

ولاتجوز والحالة هاته ، المقاربة النسبية للنموّ المقارن الحاصل في الإنتاج بالأسعار الحقيقة ، من 1963 إلى 1973 ، إلا بين المغرب وتونس. ولاتجوز هاته المقاربة إلى حدّ ما ، بين الإقتصاديات الثلاثة ، إلا إبتداء من 1969 .

تطوّر مقاييس أسعار الإستهلاك في المغرب وتونس

معايير التطور	المغرب (الدار البيضاء)	تونس (العاصمة)
المقاييس في 1973 (الأساس 100 سنة 1963)	123,3	144,9
متوسط التغيرات السنوية (1973 - 1963)	% 2,2	% 3,8

المصدر : ربط بين مجموعتين :

- الفترة 1963 - 1969 ، الأساس 100 سنة 1963 :

Statististical Yearbook, 1970. ONU.

- الفترة 1969 - 1973 ، الأساس 100 سنة 1970 :

Statistical Yearbook, 1974. ONU.

ومن جهة أخرى تعتبر بعض التّخمينات (بمصدر جزائري) ، أن متوسط التّزايد السنوي لتكلفة المعيشة ، في الجزائر منذ 1963 ، قدره 5 % :

Cf " Revue Algérienne des Sciences juridiques , Economiques et politiques". Edition de la Faculté d'Alger , Vol XII, n° 1, 1975. p. 38

تطوّر مقاييس أسعار الإستهلاك في الأقطار الثلاثة 1969 - 1973

معايير التطور	المغرب (الدار البيضاء)	الجزائر (العاصمة)	تونس (العاصمة)
المقاييس في 1973 (الأساس 100 سنة 1969)	113,1	120,4	114,1
متوسط التغيرات السنوية (1969 - 1973)	% 3,2	% 4,8	% 3,4

وباعتبار مؤشرات للإنكماش (محو وقع التّضخم) مرتبطة بالمعايير أعلاه ، بالإمكان تخمين التطوّرات الحاصلة في الإنتاج الداخلي الإجمالي بسعر السوق (القيم الثابتة).

تطوّر الإنتاج في المغرب وتونس

المعايير	المغرب	تونس
المقاييس في 1973 (الأساس 100 سنة 1969)	145,7	192,0
متوسط التغيرات السنوية (1963 - 1973)	% 3,9	% 6,9

تطوّر الإنتاج في الأقطار الثلاثة

معايير التطور	المغرب	الجزائر	تونس
المقاييس في 1973 (الأساس 100 سنة 1969)	118,3	120,2	147,7
متوسط التغيرات السنوية (1969 - 1973)	% 4,3	% 4,8	% 10,4

ب - معطيات التوزيع (الدخول والنفقات والإستهلاك).

منذ الإستقلال تمّ في الأقطار الثلاثة إنجاز تحقيقات حول استهلاك ونفقات العائلات.

لكن هاته التحقيقات لم تنجز في نفس الآونة أو في تواريخ دوما جد متقاربة. ولم تكن لها كذلك نفس الأهمية من قطر الآخر.

فإلى حدود سنة 1973 هناك تحقيقات ذات طابع وطني في المغرب وتونس : تحقيقان بالمغرب في 1959 - 1960 وفي 1971 وتحقيقان كذلك بتونس : الأول في 1958 - 1960 عبر مرحلتين (1958 ، عيّنة من الوسط القروي و 1960 ، ألف عائلة من تونس - العاصمة) والثاني أكثر شمولية في 1965 - 1968 وعبر مرحلتين كذلك (1964 - 1965 ، ست عمالات في الشمال و 1966 - 1967 ، سبع عمالات في الوسط والجنوب).

أما في الجزائر فليس هناك من 1962 إلى 1973 إلاّ تحقيق واحد (1965 - 1968). ويتعلق بالجزائر - العاصمة فقط (آخر تحقيق شامل للسّكان بالجزائر كان في 1959). والملاحظ أن التحقيق الأول حول الإستهلاك والنفقات لدى العائلات، في الأقطار الثلاثة ، يرجع إلى ما قبيل إصدار المخطّطات التنموية الأولى (1960 بالمغرب ، 1962 بتونس، 1967 بالجزائر).

ويصعب والحالة هاته إجراء المقارنة بدقّة في مايتعلّق بنتائج التوزيع كما تتضمّنها مختلف التحقيقات الآنفة الذكر.

لكن هناك محاولة في المقاربة قامت بها المصالح الإحصائية للأمم المتّحدة ارتكازا على نتائج تلك التحقيقات :

Cf Tableau 5. page 49 portant sur plusieurs pays africains in "Bulletin d'Information Statistique et Economique pour l'Afrique " n° 2. ONU. E / CN. 14 / SEIB / 2, 1973.

والحصيلة العامة لهاته المقارنة كالتالي :

المغرب (حوالي 1965)

المؤشرات	الوسط الحضري	الوسط القروي	مجموع السكان
متوسط النفقة السنوية للفرد بالدولار	185,0	100,0	125,0
نسبة الاستهلاك الغذائي في مجموع الاستهلاك	% 55,5	% 75,6	% 66,2

الجزائر (حوالي 1966 - 1968)

المؤشرات	الجزائر العاصمة	باقي الحواضر	الوسط القروي	مجموع السكان
متوسط النفقة السنوية للفرد بالدولار	331,0	220,0	125,0	159,0
نسبة الاستهلاك الغذائي في مجموع الاستهلاك	% 42,6	% 43,4	% 60,6	% 53,0

تونس (حوالي 1965 - 1968)

المؤشرات	الحواضر الكبرى	الوسط شبه الحضري	الوسط القروي	مجموع السكان
متوسط النفقة السنوية للفرد بالدولار	237,3	126,2	101,0	136,2
نسبة الاستهلاك الغذائي في مجموع الاستهلاك	% 45,2	% 54,0	% 60,6	% 53,6

ج - تبويب مركمات الإنتاج أو الناتج حسب القطاعات الإقتصادية.

ينعدم التجانس في الأقطار الثلاثة في مايتعلق بهذا التبويب.

ففي المغرب كان التبويب على أساس الإنتاج الداخلي الإجمالي بسعر السوق. وفي تونس كان على أساس الناتج الداخلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج. أما في الجزائر فلقد كان التبويب على أساس الناتج الداخلي الإجمالي بسعر السوق.

ومن جهة أخرى فالمغرب وتونس بمفردهما كانا يتوفّران على معطيات بالقيم الحقيقية لاتضخّم والحالة هاته مجهودات التنمية القطاعية (القيم بأسعار سنة 1960 بالمغرب وسنة 1966 بتونس). لكن لاتجوز هنا والحالة هاته المقارنة المطلقة بين القطرين.

والملاحظ أن انعدام القيم الحقيقة لمركّمات الإنتاج في الجزائر وإلى 1973 مرجعه إلى عدم توفّر المعيار المنسجم الذي يمكّن من محو آثار التضخّم (مقاييس الأسعار غير المسترسلة في الدوريات الإحصائية).

وفي مجال قطاعات الإنتاج ، يكاد تعريفها يكون متجانسا تماما في الأقطار الثلاثة.

وهاته هي معطيات المحاسبة القومية من حيث بنيات الإنتاج وتطور القطاعات :

المغرب : المركّم الأساس (الإنتاج الداخلي الإجمالي بالسعر القار للسوق ، 1960) .

القطاعات الاقتصادية	البنيات (%) المتوسط السنوي 1973-1963	المقاييس في 1973 (الأساس 100 في 1963)	متوسط التغيرات السنوية (%) (1973-1963)
زراعة ، رعي ، صيد (1)	(31,2)	(119,3)	(2,2)
طاقة (2) معادن (3) صناعات تحويلية وتقليدية (4)	2,9 5,7 14,0	208,7 164,2 156,6	7,7 5,3 4,6
مجموع الصناعات (5) (4) + (3) + (2) = (5)	(22,6)	(164,4)	(5,1)
بناء وأشغال عمومية (6) تجارة (7) نقل ، سياحة ، خدمات أخرى (8)	(5,3) (22,6) (18,3)	(154,4) (144,5) (151,2)	(4,6) (3,9 (4,2)
إنتاج داخلي إجمالي بالسعر القار للسوق ، 1960 (9) (8) + (7) + (6) + (5) + (1) = (9)	(100,0)	(142,3)	(3,7)

المصدر ، من خلال معطيات خام في :

"Annuaire du Maroc". Direction de la statistique / Service Central des Statistiques. Rabat.

Annuaire 1964 / 65 , p .250

Annuaire 1966 / 67 , p. 280

Annuaire 1974, p. 201

الجزائر : المركّم الأساس (الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسوق).

القطاعات الاقتصادية	البنيات (%) المتوسط السنوي 1973-1963	المقاييس في 1973 (الأساس 100 في 1963)	متوسط التغيرات السنوية (%) (1973-1963)
زراعة ، غابة ، صيد (1)	(12,7)	(89,1)	(1,1)
طاقة (2) معادن (3) صناعات تحويلية وتقليدية (4)	1,5 16,4 12,0	160,0 315,8 321,1	5,5 12,7 12,7
مجموع الصناعات (5) (4) + (3) + (2) = (5)	(29,9)	(306,2)	(12,0)
بناء وأشغال عمومية (6) تجارة (7) نقل ومواصلات (8) إدارة عمومية، دفاع وخدمات أخرى غير حكومية (9)	(6,4) (23,7) (3,8) (23,6)	(570,0) (235,1) (284,1) (198,3)	(20,5) (9,0) (14,1) (10,2)
ناتج داخلي إجمالي بالأسعار الجارية للسوق ، (10) (8) + (7) + (6) + (5) + (1) = (10) + (9)	(100,0)	(235,0)	(9,1)

المصدر : من خلال معطيات خام في :

- 1963 à 1969, " Annuaire statistique de l'Algérie", 1972.
  Secrétariat d'Etat au Plan, Direction des Statistiques, Alger. p. 241.
- 1970 à 1971, " Annuaire statistique pour l'Afrique. Partie 1.
  Afrique du Nord, 1974". ONU / CEA.
- 1972 à 1973 " Annuaire statistique pour l'Afrique. Partie 1.
  Afrique du Nord, 1975". ONU / CEA.

تونس : المركّم الأساس (الناتج الداخلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار القارّة 1966).

القطاعات الاقتصادية	البنيات (%) المتوسط السنوي 1973-1963	المقاييس في 1973 (الأساس 100 في 1963)	متوسط التغيرات السنوية (%) (1973-1963)
زراعة ، غابة ، صيد (1)	(20,2)	(155,7)	(5,8)
طاقة (2) معادن (3) صناعات تحويلية وتقليدية (4)	2,2 4,6 10,2	270,2 482,8 163,3	10,7 18,5 5,9
مجموع الصناعات (5) (4) + (3) + (2) = (5)	(17,0)	(213,4)	(8,3)
بناء وأشغال عمومية (6) تجارة (7) نقل ومواصلات (8) خدمات أخرى (سياحة ، إيجار ، إدارة ، خدمات غير حكومية) (9)	(8,2) (12,7) (7,3) (34,6)	(153,0) (188,3) (179,4) (242,9)	(4,9) (7,0) (6,7) (11,5)
ناتج داخلي إجمالي بتكلفة عوامل الأنتاج بالأسعار القارة لسنة 1966. (7) + (6) + (5) + (1) = (10) (9) + (8) +	(100,0)	(195,9)	(7,7)

المصدر : دوريات قومية ودولية مختلفة.

هاته إذن معطيات إحصائية لها أهميتها في الدراسات المقارنة. وعليها ترتكز الفقرات الموالية للنص. لكن اعتبارا للمقارنة النسبية التي تخولها هاته الإحصائيات، سيتم كذلك اللجوء إلى معطيات أخرى قابلة أكثر للمقارنة وهي المشار إليها عندما تقتضي الأمور ذلك.

(63) المؤشّرات النقدية

المؤشرات	المغرب	الجزائر	تونس
درجة سيولة الإقتصاد (خارج القسمة بين الكتلة النقدية والإنتاج الداخلي الإجمالي). المتوسط السنوي 1963-1973.	% 34,6	% 50,6	% 35,9
مقاييس الكتلة النقدية في 1973 (الأساس 100 سنة 1963)	243,4	576,2	292,0
المعدل البنوي لتغيرات الكتلة النقدية (1963-1973).	% 9,2	% 18,0	% 13,8

المصدر ، من خلال معطيات خام من 1963 إلى 1973 تتضمنها الدوريات :

"Annuaire statistique pour l'Afrique. Partie1. Afrique du Nord" CEA / ONU.

(64) دراسة في :

"Revue tunisienne d'économie et de statistiques" n° 1. Tunis, Janvier 1971. p.73 et suivantes.

ومما خلصت إليه هاته الدراسة :

المتوسّط السنوي للنفقات بالنسبة للفرد الواحد في الحواضر الكبرى التونسية ، 108 دنانير تونسية وفي الجزائر - العاصمة ، مايوازي 160 دينارا تونسيا.

وإن حوالي 50 % من العائلات ينفقون في الحالة الأولى أقل من 92 دينارا وفي الحالة الثانية أقل من 150 دينارا. (دينار تونسي يساوي آنذاك 1,92 دولار أمريكي).

وإن حوالي 77 % من العائلات في الحالة الأولى و 72 % في الحالة الثانية ينفقون 50 % من الحجم الإجمالي للإنفاق.

وبالنسبة لمواد الإستهلاك النموذجية ، النفقة العامة قدرها في الحالة الأولى 8.992 دينارا وفي الحالة الثانية 11.879 دينارا.

(65) حدّدت معاملات الأحجام الإقتصادية هاته كالتالي :

- جرد ووضع قائمة الناتج الداخلي الإجمالي بسعرالسوق معبّر عنه بالعملات القومية ، في الأقطار الثلاثة من 1963 إلى 1973 ، من خلال مصادر مختلفة.

بالنسبة للمغرب ، المعطيات من 1963 إلى 1969 في :

"Yearbook of National Accounts Statistics, 1970".

Vol. I. Individual country data. United Nations. p. 832.

ومعطى 1970 في نفس المرجع الخاص بسنة 1972 في جزئه الثاني ، الصفحة 113. أما المعطيات الخاصّة بالسنوات من 1971 إلى 1973 فهي مستقاة من :

"Bulletin mensuel de statistiques " ONU. Juillet 1975. p. 194.

وبالنسبة للجزائر ، المعطيات 1963 - 1964 و 1972 - 1973 في :

"Annuaire de la CEA". Première partie, Afrique du Nord.

" International Financial Statisticcs " FMI.

(الأجزاء الخاصة بالحسابات القومية).

أما الإحصائيات من 1965 إلى 1971 ففي :

"Statistical Yearbook" Part.1 North Africa, 1973, CEA. Tableau 5. p. 1 - 3.

أما بالنسبة لتونس ، فالمعطيات من 1963 إلى 1968 في :

"Yearbook of National Accounts Statistics, 1970". Vol . I p. 123.

ومعطيات 1969 - 1970 في نفس المرجع (الجزء الثاني لسنة 1972 ، الصفحة 544). أمّا إحصائيات الناتج من 1971 إلى 1973 ففي :

"Bulletin mensuel de Statistiques" ONU. Juillet 1975. p. 196 (tableau 62).

- تحويل مركّمات الناتج إلى قيم بالدولار الأمريكي على أساس معدّلات الصرف في نهاية كل سنة والتي تتضمّنها الدوريات الإحصائية للأمم المتّحدة وخاصة منها :

(Annuaire statistique pour l'Afrique. Partie 1 . Afrique du Nord et Statistical Yearbook).

- وضع معاملات الأحجام الخاصة بكل سنة (في الأقطار الثلاثة من 1963 إلى 1973) علما بأن المعامل الأساس المساوي لواحد (1,0) يعود بالطبع للقطر ذي الحجم الأصغر (تونس).

- احتساب المتوسط السنوي للمعاملات في المغرب وفي تونس ارتكازا على كون المعامل الأساس فيها يساوي 1,0 كل سنة.

(66) في المحاسبة القومية يعبّر عن موازين الموارد والإستخدامات من السلع والخدمات بالمعادلة التالية :

الناتج الداخلي الإجمالي بسعر السوق + الواردات = الإستهلاك الخاص + الإستهلاك العامّ + تكوين الرسمال الثابت الإجمالي + تغيّرات المخزونات + الصادرات.

ويطلق على هاته المعادلة كذلك اصطلاح "التوازن المحاسبي الشامل"

والإحصائيات الخامّ لهاته المعادلة في الأقطار الثلاثة من 1963 إلى 1973 والتي هي منطلق الجداول أسفله ، مستقاة من المصادر المشار إليها في الهامش (65) بفقرته الأولى.

تبويب النفقات المرتبطة بالناتج الداخلي الإجمالي بسعر السوق ، النسب المئوية (المتوسّط السنوي للفترة 1963 - 1973)

الأقطار	الناتج الداخلي الإجمالي بسعر السوق		الاستهلاك الداخلي (خاص + عام)	الإستثمار (تكوين الرسمال الثابت الإجمالي + تغيرات المخزونات)	رصيد الموازين التجارية (صادرات + واردات)
المغرب	100	=	+ 87,5	+ 13,2	0,7 -
الجزائر	100	=	+,75,7	+ 27,9	3,6 -
تونس	100	=	+ 83,9	+ 23,0	6,9 -

مؤشّرات التجارة الخارجية بالنسب المئوية (المتوسّط السنوي 1963 - 1973)

الأقطار	درجة الانفتاح علي التجارة الخارجية (خارج القسمة بين مجموع الصادرات والواردات وقيمة الناتج)	معدل تغطية الواردات بالصادرات (خارة القسمة بين الصادرات والواردات).
المغرب	% 44,0	% 96,9
الجزائر	% 50,2	% 89,4
تونس	% 52,0	% 77,7

بنية الإستهلاك الداخلي (نسب مئوية ومتوسط سنوي من 1963 إلى 1973)

الأقطار	استهلاك خاص	استهلاك عام	المجموع
المغرب	83,6	16,4	100,0
الجزائر	75,1	24,9	100,0
تونس	79,6	20,4	100,0

(67) يتعلّق الأمر هنا بما اصطلح أحيانا على تسميته بالعالم الرابع الذي يندرج في إطاره مالايقلّ عن ثلاثين قطرا الأكثر فقرا في العالم وخاصة في جهات من إفريقيا وآسيا (أزيد من 300 مليون نسمة حوالي 1989) .

لكن مفهوم "العالم الرابع" لايغيّر في شيء مظاهر الوحدة والتجانس بين مكوّنات العالم الثالث وخاصة في المجال السياسي.

(68) "Rapport sur le développement dans le Monde", 1988. Banque mondiale. p.3.

(69) تصدق هاته المقولة ، لافي الأقطار الوسطى لاتحاد المغرب العربي فحسب (موضوع هذا المبحث) وإنما كذلك في ليبيا وخاصة في موريتانيا (موضوع المبحث الثاني من الفصل الثاني).

إنها وعلى أيّ تفرض نفسها من خلال التوجّهات في طيّات مخططات التّنمية الإقتصادية والإجتماعية (موضوع المبحث الأول من الفصل الثاني).

(70) هذا ماتبرزه بوضوح مختلف تقارير البنك الدولي حول التّنمية في العالم (الجداول الخاصة بالتجارة الخارجية).

(71) نفس التقارير (الجداول المالية) بالإضافة إلى التقارير الإقتصادية العربية الموحدة (جامعة الدول العربية).

(72) تقارير البنك الدولي السالفة الذكر ، في جداولها المختلفة .

(73) H. Bourguinat "les marchés communs des pays en voie de développement". Librairie Droz. Genève, 1968

(74) A. Laroui "Histoire du Maghreb. Essai de synthèse". F.Maspéro, 1970.

(ترجمة إلى العربية في بيروت)

(75) وثائق ومستندات "المجلس الدائم الإستشاري للمغرب العربي" (تونس)

(76) تنظير ودراسات تطبيقية لدى العديد من الإقتصاديين :

F. Perroux, H. Bourguinat.........etc.

(77) نصّ معاهدة مراكش (عاصمة الموّحدين) ، يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 هـ (1398 و. ر.) الموافق 17 فبراير (النوار) 1989 م.

باسم الله الرحمن الرحيم

معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ، ملك المملكة المغربية.

وفخامة السيد زين العابدين بن علي ، رئيس الجمهورية التونسية.

وفخامة السيد الشاذلي بنجديد ، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى.

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع ، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الإشتراك في التاريخ والدين واللغة.

واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعيا منهم لما سيترتب على هذا الإندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السليمة داخل المجتمع الدولي واستتاب الأمن والإستقرار في العالم.

وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الإقتصادية والإجتماعية.

وتعبيرا عن عزمهم الصادق عن العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وافريقية ،

اتفقوا على مايلي :

المادة الأولى

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية

يهدف الإتحاد إلى :

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ؛
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها ؛
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف ؛
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين ؛
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية :

- في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار ؛

- في الميدان الإقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والإجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ مايلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية ، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد ؛

- في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ مايلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف ، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة

- يكون للإتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء ، وهو أعلى جهاز فيه ؛

- تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة

- يعقد مجلس رئاسة الإتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة

- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار ، وتصدر قرارته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة

- للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة

- يكون للإتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة

- تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الإتحاد ، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الإتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة

- يكون للإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشرة

- يكون للإتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو ، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

المادة الثانية عشرة

- يكون للإتحاد مجلس شوري يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابة للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة ؛

- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة ؛

- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة مايراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد وتحقيق أهدافه ؛

- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة

- تكون للإتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين إثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات ، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة ؛

- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد والتي يحيلها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية ؛

- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الإستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة ؛

- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة ، ويكون النظام الأساسي جزءا لايتجزأ من المعاهدة ؛

- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائة وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة

- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر إعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي ؛

- كما تتعهد بالإمتناع عن الإنضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الإستقلال أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة

- للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى مالم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة

- للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة

- يتم تعديل أحكام المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذا المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة

- تدخل هذه المعاهدة حيزالتنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو ؛

- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

فهـــرس

تم التصفيف الإلكتروني والطبع
بـ مطابع إفريقيا الشرق
159 مكرر ، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء -
الهاتف : 13-98-25/04-95-25

هذا الكتاب ...

..."موضوعه ، الإمكانيات والنماذج الإنمائية والإندماج الاقتصادي في العالم العربي وموقع اتحاد المغرب العربي من ذلك"...

إنه موجز تمت صياغته "في مباحث قائمة بذاتها تتصدرها عناوين لها إيحاءات ودلالات معينة. لكن هاته المباحث متداخلة ومرتبطة في ما بينها. فهي تهم في البداية الأسس العامة للتنمية لتتطرق بعد ذلك بصفة مقارنة لإفرازات النمو ولتخلص في نهاية المطاف - في إطار هاته الإفرازات وتلك الأسس - إلى محاولة الإحاطة بمضامين وبأبعاد الاندماج الاقتصادي ، حالا واستقبالا".

الكاتب

أحمد صديق ، أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة الحسن الثاني ، من مواليد 1950 ، حاصل على دكتوراة الدولة (1978). تابع تعليمه بثانوية محمد الخامس بمراكش (1964-1968) ودراساته العليا بكلية الحقوق بالدار البيضاء (1968-1971) وبجامعة إكس - مرسيليا (II) بفرنسا (1971-1977).



ولقد كان مكلفا بإلقاء دروس ومحاضرات بكلية الحقوق بمراكش وبالمدرس
للإدارة العمومية بالرباط وبالمدرسة البنكية وبمركز التكوين الإداري بالدار ال
وسبق له كذلك أن نشر بالفرنسية كتابين إثنين له ، الأول في 974
في 1988 ، حول التنمية والوحدة في المغرب العربي. هذا بالإضافة إلى أ
بعض الدوريات والمنتديات وإلى مؤلفين إثنين أخريين له ، بالعر
1981 و 1982 ، حول التقنيات المحاسبية وذلك قصد تعميم المعارف بتعريب

أفريقيا الشرق

159 مكرر، شارع يعقوب المنصور
الدار البيضاء
25.95.04
25.98.13